

# الأزمات

## الكويتية - العراقية

## (١٩٢٢م - ١٩٦١م)

فالح فهد الدوسري

الطبعة الأولى الكويت ١٣

البحوث و الدراسات الكويتية
Center for Research and Studies on

فهرسة
مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

953.8 الدوسري، فالح فهد هادي.

الازمات الكويتية - العراقية (1922 - 1961) فالح فهد هادي الدوسري. - ط1.- الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2012م

204 ص؛ 24 سم .

ردمك: 978-99906-94-48-2

1. الكويت - تاريخ - العصر الحديث 2. العدوان العراقي على الكويت 1990/8/2

أ. العنوان

رقم الإيداع : 2012/563

ردمك: 978-99906-94-48-2

الطبعة الأولى
الكويت - ٢٠١٣م

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص .ب : ٦٥١٣١ المنصورية - رمز بريدي : ٣٥٦٥٢ الكويت
ت : ٢٢٢١٠٨٩٨ (٠٠٩٦٥) - فاكس : ٢٢٢١٠٨٨٠ (٠٠٩٦٥)
e-mail: crsk@crsk.edu.kw- homepage: http://www.crsk.edu.kw

## إهداء

إلى شهداء الكويت عبر العصور الذين ضَحُّوا بأرواحهم فداء لهذا الوطن وأبنائه..

# تصدير

شغلت الأزمات حيزاً كبيراً في تاريخ العلاقات الكويتية العراقية خلال القرن العشرين، وشكلت الادعاءات العراقية غير المبررة والمفتقدة إلى أية أسانيد تاريخية أو قانونية سببا رئيسا لهذه الأزمات، حيث لم يجد العراق - على الدوام - ما يقدمه من أسباب مقنعة يبرر بها اختلاقه لكثير من الأزمات مع جارته الكويت بتدخله المتواصل في شؤونها الداخلية وتهديده المستمر لأمنها واستقرارها خلال تلك الفترة، في وقت ضربت فيه الكويت المثل في تقديرها لحقوق الجوار واحترامها لحق الشعب العراقي في الاختيار وحق قادته في أخذ القرار.

بل إنها وفوق ذلك قامت بتقديم كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي الذي احتاجه العراق لعقود طويلة، وواجهت كل هذه الأزمات المفتعلة بالامتثال لقرارات المجتمع العربي والدولي التي أعادت لها الحق عقب كل أزمة، وتوجت هذا كله بسموها وترفعها وتمسكها بالثوابت العربية وتسامحها الدائم ورغبتها الصادقة في طي صفحات الخلاف التي سودت بقرارات غير مدروسة وادعاءات غير مبررة حتى جاء الحدث الأكثر فداحة - ليس فقط في تاريخ الكويت بل في تاريخ الأمة العربية جمعاء - وقت أن طغى وبغى الشقيق على شقيقه، وغزا أرضه بجحافل عسكرية سقطت وأسقطت معها في شهور قناعات ظلت راسخة لعقود طويلة باستحالة أن تمتد اليد العربية بالغدر والعدوان.

والكتاب الذي بين أيدينا "الأزمات العراقية الكويتية ١٩٢٢-١٩٦١م" يتناول أهم الأزمات التي أشعلها العراق خلال أربعة عقود كان من أكثرها خطورة أزمتا الملك غازي ١٩٣٩م وعبدالكريم قاسم ١٩٦١م اللتان أعلن فيهما العراق صراحة رغبته في

ضم الكويت إليه بدعوى الحق التاريخي الزائف والباطل وغيرهما من الأزمات التي عرضها معد الكتاب الأستاذ فالح فهد هادي الدوسري بأسلوب علمي راعى من خلاله التزام الموضوعية والحياد في عرض وتوظيف ما جمعه من مادة علمية من مراجع ومصادر أصيلة بذل فيها جهدا واضحا وملموسا فله منا كل التقدير ولقارئنا كل الأمل في أن يجد في هذا العمل ما ينفعه ويفيده.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل..

**أ.د. عبد الله يوسف الغنيم**

**رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية**

# مقدمة

تمتاز الكويت بموقع جغرافي فريد أعطاها أهمية تجارية خاصة، ونظراً لذلك فقد أصبحت مسرحاً للتنافس الدولي من قبل الدولة العثمانية وبريطانيا وغيرهما من الدول، حتى وضِعَت تحت الحماية البريطانية سنة ١٨٩٩م.

ومنذ تأسيس مملكة العراق سنة ١٩٢١م والعلاقات الكويتية العراقية تتعرض لمشاكل عدة حول الحدود لذلك فإن هذا العمل يدرس الأزمات التي نشبت بين الطرفين؛ والتي شغلت حيزاً كبيراً من تاريخ العلاقات بين البلدين الجارتين، وانعكست سلباً على روابطهما، وأثارت الحساسية والتوتر بينهما خلال تاريخهما الحديث والمعاصر.

ويمكن القول إن الهدوء والصلات الطيبة بين الكويت والعراق سادت في فترة العشرينيات من القرن الماضي، حين صادف تولي الملك فيصل الأول عرش العراق في السنة ذاتها التي تولى فيها الشيخ أحمد الجابر الصباح حكم الكويت، فقامت صداقة متينة بين الحاكمين، كما استقرت مسألة الحدود بين البلدين بعد توقيع اتفاقية العقير والتي عقدت نظراً لفشل اتفاقية المحمرة، كما تم تسوية بعض المسائل العالقة حيث تم تعيين الحدود الفاصلة بين الكويت والعراق من خلال المذكرات المتبادلة بين رئيس وزراء العراق آنذاك (نوري السعيد) وحاكم الكويت الشيخ (أحمد الجابر الصباح).

وفي ثلاثينيات هذا القرن توترت العلاقات الكويتية العراقية مع مطالبة الصحف العراقية وكذلك بعض الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الإخاء ذوالتوجه

القومي والذي يتزعمه "ياسين الهاشمي" بضم الكويت، ووصل التوتر ذروته في السنوات الأخيرة من عهد الملك غازي عندما طالب صراحة بضم الكويت للعراق.

وعلى إثر إلغاء بريطانيا لاتفاقية الحماية ١٨٩٩م في ١٩ يونيو١٩٦١م، وإعلانها استقلال الكويت، أعلن رئيس وزرائه عبد الكريم قاسم أن استقلال الكويت استقلال مزعوم، ومن ثم طالب بضم الكويت للعراق على أساس أنها مقاطعة تابعة للبصرة، وتأزم الموقف فيما عرف "بأزمة ١٩٦١م".

ويتتبع هذا البحث أزمات الحدود بين الكويت والعراق وتحديداً منذ تعيين الحدود بين البلدين عام١٩٢٢م في مؤتمر العقير، ثم يتطرق إلى بعض المشاكل التي أثرت على علاقاتهما معاً، كمشكلة إعفاء أملاك آل الصباح الموجودة في البصرة من الضرائب، ومشكلة التهريب من الكويت إلى العراق، وكذلك مشكلة ندرة مياه الشرب في الكويت والتفكير في نقلها بالسفن من شط العرب، بالإضافة إلى مشكلة مد خط سكة حديد إلى الكويت وإنشاء ميناء عراقي على الخليج العربي، ثم أزمة العلاقات ١٩٣٣-١٩٣٩م، والتي انتهت بدعوة الملك (غازي بن فيصل) لضم الكويت، ثم مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت (أزمة١٩٦١م) على اعتبار أن الكويت قضاء يتبع ولاية البصرة.

وقد اخترنا الأزمات الكويتية - العراقية موضوعاً لهذا العمل لعدة اعتبارات أهمها:

**أولاً**: قدّم الخلاف الحدودي بين الكويت وجيرانها، حيث بدأ في القرن التاسع عشر واتضحت معالمه في القرن العشرين عندما وقعت اتفاقية العقير سنة ١٩٢٢م والتي على أثرها رُسمت الحدود الحالية للدول المعنية في هذا العمل.

**ثانياً**: ارتباط مشكلة الحدود بسيادة الدولة على الإقليم وكل ما يحتويه من خيرات، فالمناطق المتنازع عليها بين الكويت وجيرانها هي مناطق غنية بالنفط، إنتاجاً واحتياطاً.

**ثالثاً**: أهمية الوقوف على أسباب ومبررات الأزمات الكويتية العراقية المتعلقة بالحدود.

**رابعاً**: محاولة ترسيخ حقائق تاريخية ثابتة لا يرقى إليها الشك تعتمد الحوار العلمي المستند إلى المعلومة الصحيحة الموثقة أساساً لها، والإسهام في إبراز الحقائق الموثقة حول قضية الوجود الكويتي.

**خامساً**: ارتباط عملية ترسيم الحدود بالاستقرار والتقدم والازدهار، فالترسيم الواضح والمتفق عليه للحدود يبعد المنطقة عن دائرة الصراعات والنزاعات وشبح الحروب.

**سادساً**: الرغبة في القيام بدور متواضع في الإسهام في بلورة رؤية علمية صادقة لأزمات الحدود الكويتية العراقية،وبالتالي وضع الإطار الأكاديمي لحقبة تاريخية ظلت أحداثها بحاجة إلى دراسات مستفيضة تستند إلى الحقائق والوثائق الصادقة.

**سابعاً**: تحول مشكلة ترسيم الحدود بين الكويت وجيرانها وعلى رأسها العراق إلى مشكلة دولية، نظراً للمطالبات المستمرة من قبل العراق بضم الكويت.

ويحاول هذا البحث أن يعالج أزمات الحدود بين الكويت والعراق خلال ما يقارب أربعة عقود من الزمن، شاهداً بذلك على تطورات عديدة طالت مسألة تعيين الحدود بين الكويت والعراق.

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة عن عدة تساؤلات جوهرية بشأن أزمات الحدود بين الكويت والعراق تتمثل في:

١. هل هناك مشكلة حقيقية في ترسيم الحدود بين الكويت والعراق؟

٢. ما حقيقة الحقوق التاريخية للعراق في الكويت؟

٣. ما الأسباب الحقيقية وراء سعي الحكومات العراقية المتتالية لضم الكويت؟

٤. كيف تطورت أزمات الحدود بين الكويت والعراق؟

٥. ما مواقف الدول المجاورة تجاه مشكلة الحدود الكويتية العراقية؟

٦. ما النتائج التي تمخضت عن مشكلة الحدود الكويتية العراقية؟

وقد اعتمدنا في هذا البحث على منهج البحث التاريخي والذي يعد الركيزة الأساسية لعلم التاريخ، وخاصة أن العمل ينطلق من منطلق تاريخي، ويقوم المنهج التاريخي على أسس وثوابت تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة التاريخية من خلال التحري والدقة في جمع المادة العلمية والترفع عن الميل والهوى والتزام الموضوعية في التحليل.

واعتمد البحث على مصادر عديدة ومتنوعة ومتباينة، نظراً لاختلاف وجهات نظر كتابها، كما أنها ضمت القديم والحديث بالنسبة للفترة الزمنية للموضوع لذا توجب الحذر والدقة في تناولها ومحاولة معالجتها بروح متأنية من خلال تمحيص النصوص، بغية الوصول إلى النتائج الدقيقة والمرجوة، ولقد ركزنا في هذا العمل

على الأمور ذات الأهمية، مع الحرص الشديد على الموضوعية في الكتابة، والحياد في معالجة القضايا المختلفة.

ويعد هذا البحث بمثابة دراسة تاريخية لأزمات تعيين الحدود الكويتية العراقية خلال الفترة من عام ١٩٢٢م وحتى عام ١٩٦١م، ويرجع تحديد البداية بعام ١٩٢٢م وتحديداً في شهر ديسمبر عام ١٩٢٢م لتوقيع معاهدة العقير بين مندوبين عن نجد والعراق والكويت وذلك لتسوية مشاكل الحدود بين الكويت والعراق ونجد، وعلى إثر هذه المعاهدة والتي عرفت بـ (اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م) استقرت مسألة الحدود الكويتية العراقية النجدية، وتعد اتفاقية العقير الوثيقة الرسمية التي رسمت حدود الكويت مع نجد والعراق.

وقد اختير عام ١٩٦١م نهاية لهذا العمل نظراً لكونه يعد فاصلاً زمنياً مهماً سواء في جانب الكويت ذاتها أو في جانب العراق، فبالنسبة للكويت تم إعلان استقلالها في ١٩ يونيو ١٩٦١م، وعلى إثر ذلك عقد (عبد الكريم قاسم) مؤتمراً صحفياً في وزارة الدفاع العراقية ببغداد هاجم فيه الكويت وطالب صراحة بضمها للعراق، زاعما أنها مقاطعة تابعة للبصرة، وأنها تشكل جزءًا متكاملاً مع العراق وأخذ يردد عبارة "الحقوق" التاريخية للعراق بالكويت.

وقد تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول وخاتمة تبدأ بتاريخ عام عن موقع الكويت الجغرافي ونشأتها التاريخية، ثم نتناول التطور التاريخي لأزمات الحدود الكويتية - العراقية،مراحلها وأسبابها ودوافعها السياسية والإجتماعية والاقتصادية، وذلك من مؤتمر العقير مروراً بالثلاثينيات (عهد الملك غازي) وأخيراً الأزمة التي افتعلها الزعيم الركن عبدالكريم قاسم في عام ١٩٦١م.

## تمهيد

- الموقع الجغرافي لدولة الكويت.
- نشأة الكويت.

# تمهيد

## الموقع الجغرافي لدولة الكويت:

تقع دولة الكويت في الركن الشمالي لشبه الجزيرة العربية بين دائرتي عرض ٣٠ و ٢٨ً و ٠٦َ و ٣٠° شمالا، وبين خطي طول ٣٠ً و ٤٦°، - ٣٠ً و ٤٨° شرقا فهي من الأقاليم شبه المدارية التي تتميز بدفئها النسبي في الشتاء وشدة حرارتها في الصيف.

وتمثل دولة الكويت الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، أما من الجنوب والجنوب الغربي فتحدها المملكة العربية السعودية، كما يحدها من الغرب والشمال الجمهورية العراقية.

وتبلغ مساحة دولة الكويت حوالي (١٨,٠٠٠ كم٢). وتُغطي البيئة الصحراوية مالا يقل عن ٩٥٪ من إجمالي مساحة البلاد، والمساحة المتبقية من أراضيها صالحة للزراعة وتتمركز في المناطق الحدودية شمال دولة الكويت وجنوبها، ويقدر متوسط امتداد أراضي دولة الكويت من الشرق إلى الغرب بحوالي ١٧٠كم، وتبلغ المسافة بين أقصى موقع على حدودها الشمالية وأقصى موقع على حدودها الجنوبية حوالي ٢٠٠كم.

ويبلغ طول حدود دولة الكويت حوالي ٦٨٥كم، الجزء الأكبر منها (حوالي ٤٩٠كم) حدود برية مشتركة مع كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق.

ويبلغ طول السواحل الكويتية حوالي ٥٠٠ كم بما في ذلك سواحل الجزر، ويمكن تقسيم المنطقة الساحلية إلى منطقتين رئيسيتين هما: المنطقة الشمالية، وتمتد من رأس الأرض إلى أم قصر وسواحل جزيرتي وربة وبوبيان شمالاً، المنطقة الجنوبية وتمتد من رأس الأرض إلى النويصيب جنوباً، ويعد جون الكويت من أهم معالم المنطقة الشمالية، أما منطقة الخيران وما يوجد بها من مسطحات طينية وسبخية فهي من أهم معالم المنطقة الجنوبية.

وتضم دولة الكويت الجزر التالية: وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وأم النمل وكُبر وقاروه وأم المراد.

وتنقسم دولة الكويت إلى ست محافظات هي: العاصمة وحولي والفروانية والأحمدي ومبارك الكبير والجهراء.

وقد أسهم موقع دولة الكويت على الخليج العربي في إبراز شخصيتها البحرية منذ القدم وارتباطها اقتصادياً بالبحر تجارة وصناعة، حيث ساهم موقعها المتميز شمال الخليج العربي في أن تكون المكان الذي يُشكل نهاية الطريق البحرية المتجهة من مركز مناطق إنتاج السلع الموسمية في القارة الهندية وأفريقيا إلى مناطق التسويق في أوروبا عبر جهات البحر المتوسط، فعند دولة الكويت تبدأ الوصلة البرية المكملة للطريق البحري قديماً.

أما في العصر الحديث فتأتي أهمية الموقع في تسهيل نقل البترول إلى أسواقه الخارجية، وفي حركة التجارة الخارجية وتجارة الترانزيت، إضافة إلى أهمية دولة الكويت كمحطة مهمة في الشرق الأوسط للنقل البحري والجوي.

**نشأة الكويت:**

يصعب على المؤرخ أن يضع تاريخاً ثابتاً لظهور مدينة ما، وبخاصة في منطقة صحراوية لم يكن لسكانها اهتمام بتدوين الأحداث التاريخية على النحو الذي هو موجود في المناطق المعروفة بعمرانها القديم، ومع ذلك فإن هذه المنطقة لم تكن خالية من السكان المستقرين أو أهل البادية الذين يتجولون في النطاق القريب منها ويترددون على آبارها ومناهلها. غير أن هذه المنطقة لم تشهد كيانا سياسيا منظما إلا بعد حلول مجموعة من الأسر المنتمية إلى قبيلة عنزة والدواسر وغيرهما من القبائل، التي أطلق عليها اسم العتوب، هاجروا من منطقة الهدار القريبة من وادي الدواسر لأسباب غير معروفة، وانتهى بهم المطاف إلى الكويت، حيث تمت مبايعة آل الصباح لحكم البلاد في نظام يقوم على الشورى مع قضاء مستقل وعناية بتنمية الاقتصاد الذي يقوم على الربط بين موارد البحر المتاحة كالغوص على اللؤلؤ والسفر التجاري، وبين حاجات البادية التي كانت السوق الأكبر لتصريف البضائع المجلوبة عبر البحر من الهند وفارس وشرقي أفريقية.

وقد اختلف في السنة التي وصل فيها العتوب إلى الكويت ما بين بداية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، غير أن البحوث الحديثة تشير إلى أن عام ١٦١٣م هو التاريخ المسجل لمجيء العتوب، فقد جاء ذلك في رسالة بعثها الشيخ مبارك الصباح إلى والي البصرة محسن باشا رداً على سؤاله عن نشأة الكويت، ويعزز هذا التاريخ مجموعة من القرائن منها ما كتبه محمد بن عثمان في كتابه "روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين" الذي ذكر فيه تواريخ نشأة المدن والبلدان في نجد. فذكر أن الكويت قد تأسست عام ١٠٢٢هـ/ ١٦١٣م، ومنها ما ذكره لويس بيلي المقيم السياسي في الخليج الذي زار الكويت عام ١٨٦٣م

وكتب تقريرا عنها ذكر فيه أن تاريخ الكويت يعود إلى ٢٥٠ عاما، وبداية ذلك يوافق عام ١٦١٣م.

وفي عام ١٧٠٩م زار الكويت الرحالة السوري مرتضى بن علوان وذكر في مذكراته المخطوطة المحفوظة في مكتبة برلين الوطنية (رقم ١٨٦٠) أن الكويت (وتسمى القرين) بلدة مزدهرة تشبه الحسا بأبراجها ومبانيها وأن البضائع وافرة في أسواقها بأسعار أرخص مما يجاورها. أي أن هذه البلدة قد وصلت إلى مرحلة من الاستقرار والأمن حقق لها ذلك الازدهار، وهو أمر لا يتحقق إلا بعد فترة طويلة من نشأتها، مما يعزز أنها قد وجدت في بداية القرن السابع عشر.

# الفصل الأول
## التطور التاريخى
## لأزمات الحدود الكويتية - العراقية

- اتفاقية الحماية (يناير ١٨٩٩م)
- التصريح البريطاني (سبتمبر ١٩٠١م)
- الإتفاقية الأنجلوعثمانية (يوليو ١٩١٣م)

## الفصل الأول

# التطور التاريخي لأزمات الحدود الكويتية - العراقية

### اتفاقية الحماية (يناير ١٨٩٩م):

برزت أهمية الكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لموقعها المتميز وأهميتها التجارية مما جعلها مسرحاً للتنافس الدولي، لذلك اتصل حاكم الكويت الشيخ (مبارك الصباح) بالدول الكبرى لطلب الحماية، وكان الشيخ مبارك لا يثق بالدولة العثمانية نظراً لتغير مواقفها وتقلبها، فكان أتباعها يعملون على تهديده مثل أبناء أخويه وابن الرشيد ووالي البصرة، وبعض القوى في اسطنبول، ورغم عدم الثقة والراحة لم يتخذ أويعلن العداء تجاه الدولة العثمانية بل اتخذ أسلوب المهادنة والمسايرة[١]، وبناء على ذلك طلب الشيخ مبارك مساعدة بريطانيا وحمايتها لتفويت الفرصة على الأتراك ومنعهم من ضم الكويت، ولكن بريطانيا تجنبت إجابة طلب الشيخ تمشياً مع سياستها المتعلقة بعدم التورط في المشكلات، ولم يظهر الإنجليز الاستجابة لذلك الطلب في بادئ الأمر، إلا أن تياراً بريطانياً متحمساً للحماية ظهر في حكومة الهند بعد ذلك، فكتب الكولونيل ميد(col. Mead) المقيم السياسي البريطاني في الخليج، تقريراً بين فيه أهمية الكويت بالنسبة للخط الحديدي، بالإضافة إلى أهميتها التجارية، وفائدة مد النفوذ البريطاني إليها في منع القرصنة وتجارة الرقيق، وخلص ميد في تقريره إلى أن الحماية البريطانية على الكويت تعنى تركيز المصالح البريطانية السياسية في الخليج[٢]، وقد وقف

---

(١) ميمونة خليفة الصباح، الكويت حضارة وتاريخ، ص ٢٣٤.

(2)F.O.78/5113 From Viceroy (Telegraphic) – 1st Sept.1897.

المسؤولون البريطانيون العاملون في الخليج إلى جانب الشيخ مبارك وإلى جانب رغبته في الحصول على الحماية البريطانية، وعلى رأسهم الكولونيل "ميد".

وعلى الرغم من أن وزارة الهند ووزارة الخارجية البريطانية كانتا مترددتين في موقفهما من الاستجابة لرغبة الشيخ خشية أن يؤثر ذلك على العلاقات البريطانية العثمانية، فبريطانيا كانت ترى الظروف غير ملائمة لخلق عوامل إثارة ضد الدولة العثمانية، كما أنها كانت لا تريد توسيع دائرة الواجبات العسكرية البريطانية في منطقة الخليج، وكان على رأس المنادين بذلك اللورد جورج هاملتون (Lord. G. Hamilton) وزير الهند البريطاني، وسالسبوري (Salisbury) وزير الخارجية، غير أن وزارة الهند ووزارة الخارجية تراجعتا عن موقفهما من عدم الاستجابة لرغبة الشيخ في أواخر عام ١٨٩٨م[١].

وفي يناير ١٨٩٩م أعرب سالسبوري عن تأييده لعقد اتفاق مع الكويت فوراً، ولكن سراً، ولعل الدافع من وراء ذلك جاء من شائعة جديدة انتشرت في الأوساط العثمانية مؤداها أن الكونت وايت وزير المالية الروسي القوي النفوذ يساند مشروع كابنست الخاص بامتياز إنشاء خط للسكة الحديد[٢].

وأرسلت سلطات لندن برقية إلى كيرزون نائب الملك في الهند، تبلغه بالقرار بضرورة الحصول على تعهد من شيخ الكويت ضد أية مطالب أوادعاءات إقليمية روسية يمكن أن تترتب على الامتيازات التي قد يحصل عليها كابنست لخطه الحديدي[٣]، أوكما ذكر أحد المسؤولين في لندن في رسالة خاصة إلى كيرزون في ٦ يناير: "إننا لا نريد الكويت ولكننا لا نريد أحداً سوانا يستحوذ عليها"، وهكذا

---

(١) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، ص ١٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٣) سيد نوفل، المرجع السابق.

نرى أن الخطر الذي استشعرته بريطانيا من جانب الروس هوالذي دفعها إلى عقد اتفاقية ١٨٩٩م مع شيخ الكويت، أما الخطر الألماني فإنه حتى عقد الاتفاقية لم يكن قد تبلور بشكل تستشعر منه بريطانيا الخطر على مصالحها في الخليج[١]، وقد حصل شيخ الكويت مقابل ذلك على وعد من الحكومة البريطانية بأن تكون الدوائر البريطانية في الخليج على استعداد لخدمته، وقدمت له خزينة دار الاعتماد البريطاني في بوشهر معونة مالية قدرها ١٥٠٠٠ روبية (١٠٠٠ جنيه استرليني)، كما أعطت صلاحيات لحكومة الهند لاستعمال القوات البحرية في الخليج لأجل الدفاع عن الكويت في حال تعرضها لغزوخارجي[٢]، كما تعهدت بريطانيا ببذل مساعيها الودية بالنيابة عن الكويت، وعليه فإن الحكومة البريطانية حينما أقدمت على عقد اتفاقية الحماية مع الكويت في ٢٣ يناير ١٨٩٩م إنما كانت تتفق مع كيان له شخصيته الثابتة وله استقلاله التاريخي عن الدولة العثمانية، ولم تقدم بريطانيا على إبرام ذلك الاتفاق إلا بعد دراسة دقيقة لوضع الكويت[٣].

وبموجب هذه الاتفاقية، لم تتنازل الكويت عن حقوق التصرف في أراضيها واستقبال المبعوثين، وإنما أوردت قيداً على هذه الحقوق، وهوالموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية، وبذلك تكون هذه الاتفاقية غير مقيدة لسيادة الكويت الداخلية كما أنها لا تحرم الكويت من حق التمثيل السياسي، وهواستقبال المبعوثين الدبلوماسيين، وإنما تقيد هذا الحق.

---

(١) عبد الله سراج عمر منسي: المواجهة العثمانية في الخليج العربي ١٨٦٩ - ١٩١٤م، دار اليمامة للنشر، جده، ١٩٩٤م، ص ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) فوزي أسعد نقيطي: العلاقات السعودية البريطانية ١٩٠١ - ١٩٤٦م ، جامعة القاهرة، كلية الآداب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٢٣.

(٣) م. ف سيتون وليمز، بريطانيا والدول العربية، عرض للعلاقات الإنجليزية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٨م، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٢١٥.

وقد وصف اللورد كيروزن الظروف التي أدت إلى توقيع اتفاق سنة ١٨٩٩م فقال: "وقد خشي في بقاع أخرى أن تثور اضطرابات، أوتنجم منافسة للنفوذ البريطاني". ولهذا تعين أن نحصل على التأكيدات التي تدعم نفوذنا، وفي الجزء الشمالي الغربي من الخليج العربي فدخلنا، بتعليمات من حكومة صاحبة الجلالة، في مفاوضات مع شيخ الكويت وهولا يزال مستقلاً، فارتبط هووحلفاؤه من بعده بموجب اتفاقية بألاّ يستقبل مبعوثين سياسيين أجانب، وألاّ ينقل ملكية أي جزء من أراضيه إلى أية حكومة أخرى. وهذا التحفظ قد أملته اعتبارات سياسية خاصة، ومحاولات من الدولة العثمانية لاستفزازنا، ومحاولات من قوى أخرى[1].

والواقع أن اتفاقية عام ١٨٩٩م فتحت المجال لبريطانيا للتدخل في شؤون نجد وجنوب العراق بحكم تسلط نفوذها في هذه المنطقة ومراقبتها لما يجري من أمور في البلاد الواقعة بجوارها، كما ساندت هذه الاتفاقية بصفة خاصة شركة لينش "Lynch" للملاحة النهرية في دجلة والفرات والتي كان نفوذها قد أخذ في التداعي، وعلى الرغم مما أدت إليه هذه الاتفاقية من تمكين للنفوذ البريطاني في المنطقة الشمالية للخليج، إلا أنه يتضح لنا من نصوص الاتفاقية ومن الظروف التي أحاطت بها أنها وضعت لمواجهة أية ظروف طارئة.[2] وسرعان ما تسربت أخبار اتفاقية عام ١٨٩٩م فور إبرامها وذلك بالرغم من السرية التي حرص عليها الطرفان، فاضطربت الدولة العثمانية لهذا الامتداد الجديد للنفوذ البريطاني في الخليج العربي، وقامت فوراً بإعادة تعيين حمدي باشا - الذي كان "ينادى بسياسة جريئة

(1)Hurewitz:Diplomacy In the Middle East: P. 100.

(٢) سيد نوفل، المرجع السابق، ص ١٥٦.

نحو الكويت " - حاكماً عاماً للبصرة[١]. ثم إن ألمانيا أخذت تضغط على الدولة العثمانية لإعادة النفوذ العثماني في الكويت، وتظهر أهمية الكويت بالنسبة لمشروع الخط الحديدي الألماني من كتابات "رودلف واغنر" وهومن دعاة الإمبريالية في كتابه Deutsche Kolonial Zeitung، حيث قال: "لقد أنقذت الكويت لحسن الحظ مرة ثانية من نهم الإنجليز الذين كانوا طيلة سنوات عديدة يبحثون عن عذر مناسب لضم هذا المرفأ الثمين، لقد تم منح الامتياز المتعلق بتمديد خط حديد بغداد، الأمر الذي أقض مضجع شخصيات مهمة في لندن، ولقد أصبحت مسألة امتلاك الكويت قضية ملتهبة وأصبح من الضروري إيجاد العذر اللازم لضمها بأسرع ما يمكن بحيث تستبق ألمانيا التي تملك بعض الحقوق في هذا المكان بسبب الخط الحديدي، وإذا حدث وسقطت الكويت في أيدي الإنجليز ففي ذلك نهاية خط حديد بغداد وكل شيء يتصل به"[٢].

وعلى أية حال فقد استطاعت الحكومة البريطانية بموجب اتفاقية ١٨٩٩م أن تواجه التنافس الأوروبي في الكويت ووجدت الدول الأوروبية نفسها أمام أمر واقع، على أن هذه الاتفاقية كانت على وجه خاص ضربة موجهة للدولة العثمانية وتهديداً لمصالحها في العراق. كما كانت موجهة أيضاً ضد النفوذ الألماني في الخليج. وقد ظهرت أهمية تلك الاتفاقية في العام التالي ١٩٠٠م إذ ظهرت رغبة ألمانيا بتأييد من الدولة العثمانية في أن تقوم بشراء منطقة ساحلية من شيخ الكويت تبلغ مساحتها حوالى عشرين ميلاً مربعاً لجعلها نهاية لخط

(١) محسن على ابراهيم، الكويت دراسة سياسية، دار البيان للنشر، الكويت، ١٩٧٢م، ص ٦٢.
(٢) نفسه.

حديد برلين - بغداد المقترح[1]، وفعلاً زارت الكويت من أجل ذلك الغرض بعثة ألمانية برئاسة اهر ستمرش "Stemirsh"،وكان يرافقه الملحق العسكري الألماني في سفارة الأستانة، وقد حاول والي البصرة التأثير على الشيخ مبارك ليستجيب لمطالب البعثة والتنازل عن بعض الأراضي في منطقة كاظمة، ولكنه، وكان قد أضحى معتمداً على النفوذ الإنجليزى، رفض أن يمنح البعثة ما طلبته من أراضٍ، كما رفض قبول الهدايا التي قدمها إليه ستمرش، وعندما علمت روسيا بخبر قيام الإنجليز بعقد اتفاق مع الشيخ مبارك حاكم الكويت، احتجت على ذلك احتجاجاً شديداً، لأن من شأن تلك الاتفاقية إحباط خطط روسيا، خصوصاً تلك المتعلقة بمشروع الكونت كابنست ومحطة تزويد السفن بالفحم المتوقع إنشاؤها في الكويت[2]، وكان الروس مستائين جداً من ازدياد النفوذ البريطاني في الكويت، لاسيما وأنهم قد أدخلوها في نطاق اهتمامهم ومحاولاتهم للسيطرة على الخليج، وبدأ قنصلاهم في كل من بغداد والبصرة بزيارة الشيخ مبارك الواحد تلو الآخر، وبذل كلاهما غاية جهده لإقناعه بالفوائد العظيمة التي يمكن أن يجنيها من صداقة روسيا وحمايتها[3].

وفي محاولة من جانب روسيا لتنفيذ مخططها بالسيطرة على الخليج، ورداً على اتفاقية الإنجليز مع شيخ الكويت ركزت روسيا اهتمامها على الجانب الإيراني

---

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر - تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية الدولية ١٨٤٠ - ١٩١٤م، المجلد الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٢) بدر الدين عباس الخصوصي، النشاط الروسي في الخليج العربي، ١٨٨٧ - ١٩٠٧م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨، ١٩٧٩م، ص ١٢٠.

(٣) مسألة الشرق الأوسط والكويت، كاتب إنجليزي، جريدة المقطم، القاهرة، العدد ٤١٨٩، ٦ شوال ١٣٢٠هـ ٥ يناير ١٩٠٣م.

المواجه من الخليج، وحاولت الاستيلاء على ميناء بندر عباس والجزر الواقعة على مضيق هرمز مدخل الخليج العربي[1]، على أساس أن تجعل من هذه المنطقة نهاية لخط سكة حديد كان مخططاً أن تنشئه عبر فارس، وفي فبراير عام ١٩٠٠م رست إحدى المدرعات الروسية في ميناء بندر عباس وطلب قائدها ثلاثمائة طن فحم من بومباي، وعندما وصلت هذه الحمولة من الوقود تعلل قائد المدرعة بأنه لن يتمكن من حملها دفعة واحدة واقترح على حاكم الميناء أن يترك قسماً منها في الميناء مع إبقاء حرس روسي لحمايتها، في الوقت نفسه طلب المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى السلطات الفارسية أن ترفض ذلك الطلب وتصر على ضرورة شحن الوقود بأجمعه، وتبع ذلك وصول مدرعة بريطانية إلى بندر عباس، وعندئذ طلب حاكم الميناء من القائد الروسي الرحيل على الفور من الميناء[2] غير أن الروس لم يتوقفوا عن بذل محاولاتهم مع الشيخ مبارك للتأثير عليه، فواصلت السفن الحربية الروسية زياراتها للكويت، حيث قامت السفينة بويارين Boyarin بزيارة الكويت في مارس عام ١٩٠٣م، ودعا قائدها الشيخ مبارك لزيارتها، فأرسل أخاه بدلا منه، وبعثت الحكومة الروسية بخطاب إلى الشيخ مبارك من خلال مبعوثيها وبمساندة فرنسا، تدعوه إلى العودة إلى علاقات الصداقة معها واستعدادها لضمان شياخته وزيادة الراتب المخصص له، وتدعوه إلى تأسيس قنصلية روسية وفرنسية في الكويت[3].

---

(١) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي والجغرافي، الجزء الأول، مكتبة الترجمة بالقسم الثقافي بديوان حاكم قطر، الدوحة، ١٩٦٨م، ص ٥٧٥.

(2) Sir A.W. Ward. and G. P. Gooch: The Cambridge History of British Foreign Policy (1783 - 1919) vol. III. p. 320.

(٣) ميمونة خليفة الصباح، المسألة الكويتية ثمرة الصراع السياسي الدولي، المجلد الثاني، مجلة كلية الآداب، مطبعة الجامعة، جامعة أسيوط، العدد ٨، ١٩٨٩م، ص ٨٩.

أما ألمانيا فكان ردها على عقد هذه الاتفاقية مختلف، حيث إن هذه الاتفاقية تعتبر أهم حدث في تاريخ العلاقات الإنجليزية الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[1]. فرغبة ألمانيا تقوم على أن الكويت هي النهاية المرجوة لخط سكة حديد بغداد برلين المقترح[2]. وقد حصلت ألمانيا في العام ١٨٩٩م على امتياز مبدئي لإنشاء هذا الخط.

نستطيع أن نقول إن الاتفاقية الكويتية – الإنجليزية الموقعة في ٢٣ يناير عام ١٨٩٩م جاءت لزيادة نفوذ بريطانيا في منطقة الخليج العربي وتقويض النفوذ والسيادة العثمانية فيها، ومن خلال هذه الاتفاقية تعهد الشيخ مبارك بن صباح برضاه واختياره بألا يستقبل وكيلاً أوممثلاً من جانب أية دولة أجنبية في الكويت ولا في أي مكان آخر داخل حدود أراضيه، وألا يتنازل ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يعطي للتملك أولأي غرض آخر أي جزء من أراضيه إلى حكومة أورعايا أية دولة أخرى بغير الحصول على سابق موافقة من الحكومة البريطانية، فأثار عقد هذه الاتفاقية استياء الدول الكبرى فور الإعلان عنها، خاصة روسيا وألمانيا والدولة العثمانية التي أنكرت هذه الاتفاقية، على اعتبار أن شيخ الكويت ليس له الحق في عقد أية اتفاقيات خارجية مع أية دولة أجنبية، لأنه تابع من أتباع الدولة العثمانية يأتمر بأمرها وخاضع لسلطانها، وما هو إلا وكيلٌ عن السلطان على الأراضي التي بين يديه وليس له حق بيعها أورهنها أوالتنازل عنها وإنما يعود ذلك إلى إرادة عظمة السلطان، ووصفت الدولة العثمانية الاتفاقية الكويتية – الإنجليزية بأنها ليست شرعية.

(1)Sykes (Percy): History of Persia. Vol. II, P. 432.

(2)Earle (Edward Meal): Turkey, The Great Powers and Baghdad Railway. p. 198.

من ناحية أخرى، جعلت بريطانيا من هذه الاتفاقية الركن المكين الذي تأوي إليه لدى تعاملها مع حاكم الكويت، حيث حصلت منه على المزيد من التعهدات في الأعوام التالية لعقد هذه الاتفاقية، مما كان له أكبر الأثر في تقوية مركز بريطانيا أمام الدولة العثمانية في كل أمر يتعلق بالكويت، حيث جاءت التعهدات التي حصلت عليها من حاكم الكويت على هيئة التزام من جانبه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وأخلافه، دون أن يقابلها أي التزام يذكر من جانب بريطانيا.

إزاء هذه الأوضاع المترتبة على اتفاقية ١٨٩٩م، لم تهدأ ثائرة الدولة العثمانية، فسعت لإبعاد الشيخ مبارك عن السلطة بكافة الوسائل ومن أهمها إثارة النزاع حول حدود الكويت، فقامت باحتلال أم قصر وسفوان وبوبيان على اعتبار أن هذه المناطق ستصبح داخلة في نطاق أراضي خط سكة حديد بغداد، وقد ساعدت إنجلترا الشيخ مبارك عام ١٩٠٤م على استرداد الأجزاء التي احتلتها الدولة العثمانية، وعادت جزيرتا وربه وبوبيان تابعتين للكويت[1].

**التصريح البريطاني (سبتمبر ١٩٠١م):**

في أغسطس ١٩٠١م وبعد أن تمركزت قوة مشاة كبيرة في البصرة، أبحرت الباخرة العثمانية زحاف إلى ميناء الكويت حيث أبلغ قبطانها من قبل الكابتن بيير قائد السفينة الحربية البريطانية برسيوس التي كانت ترسومن قبل في الميناء بأنه لن يسمح لأية فرق عسكرية عثمانية بالنزول إلى الكويت، ونتيجة لهذا التصرف قام توفيق باشا في الحال من اسطنبول وكذلك السفارة الألمانية في لندن بتوجيه

---

(١) فوزي أسعد نقيطي، المرجع السابق.

أسئلة عما إذا كانت بريطانيا قد نوت أن تجعل من الكويت محمية بريطانية[1]، بينما أوضحت ألمانيا أن مثل هذا التصرف يعد خرقاً لاتفاقية برلين، وأنه بالنظر إلى أنهم يفضلون الكويت نهاية لخط سكة حديد بغداد، فإن هذا العمل يعتبر أمراً عدائياً. وكان الرد على كل منهما هوأن بريطانيا لن تقيم محمية في الكويت إلا إذا اضطرها الباب العالي وأرسل قواته إلى هناك أوتدخل في أمور الكويت[2].

إزاء تأزم الموقف بين الكويت والدولة العثمانية، أجريت في الوقت نفسه مباحثات دبلوماسية بين بريطانيا والدولة العثمانية، أسفرت عن صدور تأكيد رسمي من قبل اللورد "لانزدون" وزير الخارجية البريطانية إلى "أنثوبولو" باشا السفير العثماني في لندن يقضي بأن الحكومة البريطانية لن تغير علاقتها بالكويت، ولن تحولها إلى محمية بريطانية بشرط ألا ترسل الدولة العثمانية من ناحيتها قوات عسكرية إلى الكويت، أما إذا حدث تعد سواء من قبل الدولة العثمانية نفسها أو بواسطة حليفها ابن الرشيد فإن ذلك سيضطر الحكومة البريطانية إلى تقديم مساندتها الكاملة إلى شيخ الكويت، وأعقب ذلك صدور تصريح بريطاني في سبتمبر ١٩٠١م بالمحافظة على الوضع الراهن في الكويت[3].

وأكدت بريطانيا في هذا التصريح وجوب اعتراف الدولة العثمانية بالوضع القائم وخاصة بما جاء في الاتفاقية المبرمة بين بريطانيا وحاكم الكويت، وقد اعتبر التصريح أن جزيرتي وربه وبوبيان تابعتان للكويت، إلا أن الجانب العثماني

---

(١) ريتشارد سكوفيلد، الكويت والعراق - الادعاءات التاريخية والنزاعات الإقليمية (تقرير تم جمعه لبرنامج الشرق الأوسط التابع للمعهد الملكي للشئون الدولية)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩١م، ص ٤١.

(٢) نفسه.

(٣) العدوان العراقي على الكويت - الحقيقة والمأساة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٩٤م، ص٣٣.

رفض هذا التصريح. تبع ذلك الرفض والتنصل لذلك التصريح من قبل الدولة العثمانية، قيامها في العام التالي ١٩٠٢م بإرسال قوات عسكرية بهدف تقليص نفوذ شيخ الكويت على أم قصر وسفوان وورب وبوبيان، ومن الواضح أن ألمانيا هي التي دفعت الدولة العثمانية إلى السيطرة على مقاطعات الكويت الشمالية بما في ذلك المناطق الساحلية، وذلك لاستغلال المخارج الضيقة والعميقة لخور عبدالله والزبير لتكون نهاية لخط سكة حديد بغداد[١]، ورداً على ذلك بادرت السلطات البريطانية في الخليج بإرسال سفينة حربية إلى شواطئ الكويت وتأكد قائد تلك السفينة من وجود قوات عسكرية عثمانية في المواقع التي سبق ذكرها، وكتب في تقريره المؤرخ في ٢٨ فبراير ١٩٠٢م أن الكويت لها حقوق ثابتة في جزيرة بوبيان، كما قدمت بريطانيا احتجاجاً لدى الباب العالي على هذه الانتهاكات[٢].

### الإتفاقية الأنجلو- عثمانية (يوليو ١٩١٣م):

إن التهديدات العثمانية للكويت وقيامها بإرسال قوات عسكرية استهدفت استلاب الأراضي الكويتية عام ١٩٠٢م قد أسقطت أية دعاوى لها على الكويت، مما اضطر الدولة العثمانية إلى تسوية خلافاتها مع بريطانيا لتدخل في مفاوضات معها من أجل الاتفاق على جميع المسائل المتعلقة بينهما، وامتدت المفاوضات بين عامي ١٩١١م-١٩١٣م، وانتهت بالاتفاق على بنود اتفاقية عام١٩١٣م والتي عرفت بالاتفاقية الإنجليزية العثمانية[٣]، وقد تضمنت اعتراف الدولة العثمانية بالاتفاقية الكويتية البريطانية.

---

(١) م. ف. سيتون وليمز، المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٢) نفسه.

(٣) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في الاتفاقية الانجليزية - التركية لعام ١٩١٣م، سلسلة الدراسات الخاصة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٢٤.

وقعت الاتفاقية الإنجليزية - العثمانية بالأحرف الأولى من قبل "إبراهيم حقي باشا" وزير الخارجية العثمانية، والسير "إدوارد جراي" وزير الخارجية البريطانية وذلك بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩١٣م[(١)]، وتعتبر هذه الاتفاقية أول محاولة لترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي، كما تعد أول مناسبة خططت فيها الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية في العراق[(٢)]، وهي بذلك تعتبر أول وثيقة تأخذ الشكل الرسمي لتحديد الحدود، وقد اشتملت هذه الاتفاقية على خمسة أقسام خص الأول منها الكويت، وقد تم تخصيص عشر مواد للحدود الكويتية العراقية[(٣)].

وتعد هذه الاتفاقية واحدة من أشهر الاتفاقيات في تاريخ الكويت، على الرغم من أنها لم توقع عليها ولم تكن طرفاً مباشراً فيها، حيث اعترفت الدولة العثمانية باستقلال الكويت، وعلى الرغم أيضا من أن هذه الاتفاقية لم يعمل بها، نظراً لنشوب الحرب العالمية الأولى التي انتهت بزوال السيادة العثمانية عن العراق ووضعها تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠م، إلا أنها اتخذت أساساً فيما بعد لتخطيط الحدود بين الكويت والعراق[(٤)].

ونلاحظ في القسم الأول من الاتفاقية والخاص بالكويت تساهلاً كبيرا أبدته بريطانيا تجاه الدولة العثمانية إذا ما قيس بالأقسام الأخرى التي تناولتها الاتفاقية، غير أن هذا التساهل من جانب بريطانيا بشأن الكويت، لم يقابل إلا بالاحتجاج

---

(1)Convention between the United Kingdom and Turkey respecting the Persian Gulf and Adjacent territories p.p.2 - 6.

(٢) انظر الملحق رقم (٤).

(٣) سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(٤) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر للأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ١٢٩.

ليس فقط من جانب شيخ الكويت ولكن أيضاً من جانب الكابتن شكسبير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، الذي أبرق إلى المعتمد السياسي البريطاني في الخليج "بيرسي كوكس" محذراً له من أن أي تدخل عثماني في الكويت لن يقابل بالترحاب من جانب شيخ الكويت(1). لذلك علقت بريطانيا موافقتها على هذا القسم بالذات على عدة شروط منها أن تتنازل الدولة العثمانية عن حق مراقباتها على القروض المصرية(2)، وعلى توقيع الدولة لاتفاقية سكة حديد برلين - بغداد، ونلاحظ أيضاً أن الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا في الكويت قد ساعدتها على تدعيم مركزها في المباحثات، بحيث إن الدولة العثمانية لم تجد هناك مجالاً دون الاعتراف بهذه الامتيازات إقراراً منها بالأمر الواقع(3).

ومن المعلوم أن الشيخ مبارك كان يطالب بجزيرتي وربه وبوبيان وكذلك مناطق أم قصر وسفوان كونها ضمن حدود إمارته، وقد أخرجت اتفاقية عام ١٩١٣م، أم قصر وسفوان من حدود إمارته إلى ولاية البصرة(4)، ورغم أن هذا الإجراء فيه تقليص لحدود الكويت، إلا أن الشيخ تساهل نسبياً تجاهه وقبله على مضض، لكنه تشدد كثيراً في قبول أي وجود عثماني داخل حدود بلاده(5).

(1)Ashtiany (Julia: the Arabic Documents in the Archives of the British: Olitieal Agency Kuwait. 1904 – 1949. R / 15/5/65 Telegra's from capt. W.H.I shakeapear. PA. Kuwait. to sir P.Z cox. PR. Bushire. 24 may 1913.

(٢) جريدة المقطم المصرية، العدد ٧٣٤٥، ٦ مايو ١٩١٣م، اتفاقية الكويت وعلاقتها بمصر.

(٣) بدر الدين عباس الخصوصي: التنافس الدولي حول الكويت في الفترة ما بين (١٨٩٩ - ١٩١٤م)، جامعة القاهرة، كلية الآداب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ١٠٧.

(٤) انظر الملحق رقم (٥).

(٥) حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الأول، دار مكتبة الهلال، الكويت، ١٩٦٢م، ص ١٠٤.

ويلاحظ أن اتفاقية ١٩١٣م أكدت على استقلال الكويت عن الدولة العثمانية، كما أنها زادت من ارتباط الكويت ببريطانيا باعتراف الدولة العثمانية بكل الارتباطات والاتفاقيات بين الكويت وبريطانيا.

# الفصل الثاني
# أزمة تعيين الحدود بين الكويت والعراق
# (مؤتمر العقير ١٩٢٢م)

## الفصل الثاني
# أزمة تعيين الحدود بين الكويت والعراق
## (مؤتمر العقير ١٩٢٢م)

عندما تولى الملك فيصل الأول عرش العراق في العام ١٩٢٢م لم تكن الحدود العراقية واضحة ومحددة المعالم، بل إنها كانت تمتد عبر الصحراء التي تقطنها قبائل متنقلة غير مستقرة وفي صراع دائم، فأرادت بريطانيا تسوية الحدود بين العراق ونجد والكويت، فسعت لعقد اجتماع يضم الملك فيصل والسلطان عبد العزيز آل سعود على أن يكون في الكويت، وأن يحضره بيرسي كوكس، فأوعز كوكس إلى مور الوكيل السياسي في الكويت للكتابة للملك فيصل يدعوه للاجتماع بابن سعود، والكتابة إلى الشيخ أحمد الجابر ليطلب موافقته على أن يكون الاجتماع في الكويت، ففعل مور وكتب لهما فأجابه الشيخ أحمد بموافقته على عقد الاجتماع في الكويت، إلا أن ذلك الاجتماع لم يتم بسبب ازدياد هجرة القبائل إلى العراق - لا سيما قبيلة شمر - واندماجها مع القبائل المعادية لنجد واشتراكها في الغارات على عشائرها فكثرت الغارات والغارات المعاكسة[1]، فكتب السلطان عبد العزيز إلى الحكومة العراقية يطلب إليها ضرب الغزاة ورد المنهوبات، فلم تستطع حكومة العراق عمل أي شيء[2].

وفي مارس ١٩٢٢م قام الإخوان بالهجوم على العشائر العراقية، وقد دفع الهجوم العراق إلى المطالبة وبإلحاح بتحديد الحدود بينه وبين نجد، بالإضافة إلى

---

(١) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص١٢٠.
(٢) المرجع السابق، ص ص ١٢١ - ١٢٢.

سبب آخر مهم لم تشأ الحكومة العراقية إعلانه هوتخوفها من مطامع ابن سعود في الأراضي والعشائر العراقية، وجعل البادية الشمالية كلها وبعشائرها خاضعة لنفوذه وحكمه وطوع أمره[1].

لذا طالب العراق وبشدة بتحديد الحدود بينه وبين نجد على أساس أن تبقى البادية الشمالية حاجزاً طبيعياً بين البلدين، وألح على المندوب السامي بالتعجيل في ذلك، والذي لم يخيب أمله واقترح خطاً مؤقتاً للحدود بين البلدين بعد أخذ الإذن من حكومته، يسير هذا الخط حسب أماكن الآبار، ويصبح فاصلاً بين عشائر البلدين، وفي حالة تجاوز أحد الطرفين له يصبح المتجاوز عرضة للمساءلة والتأديب من قبل القوات البريطانية[2]، وأبدت العراق ونجد قبولها بالخط المؤقت لحين تعيين الحدود بينهما بصفة نهائية، وأحيطت عشائر البلدين علما بالحدود المقترحة والمؤقتة للالتزام بها والعمل بموجبها، علماً بأن هذه العشائر لم تعرف يوماً معنى لخط الحدود في البادية، فالأرض في نظرهم واحدة لا فرق بين شمال الخط وجنوبه، وخاصة لعدم وجود حواجز طبيعية تفصل بين البلدين كالجبال والأنهار بل كلها رمال مترامية[3].

مهدت خطوط الحدود المؤقتة رغم الانتقادات التي وجهت إليها الظروف لعقد مؤتمر المحمرة لمناقشة المسائل المختلف عليها بشكل أعم وأشمل، كما توافرت أيضاً عدة عوامل هيأت الجو لانعقاده، منها توقف الصحف العراقية عن

---

(١) صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية - السعودية (١٩٢٠ - ١٩٣١م) دراسة في العلاقات السياسية، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ص٩٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٩٣.
(٣) محمد سعيد أحمد حمدان، العلاقات العراقية السعودية (١٩٣٤ - ١٩٥٣م)، جامعة القاهرة، كلية الآداب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ص ١١٤ - ١١٥.

مهاجمة ابن سعود، بل قامت بعضها بتبرئته من هذا الهجوم، وكذلك تم انسحاب قوات الإخوان من الأراضي العراقية إلى أراضي نجد ومنعت الحكومة العراقية تحركات العشائر في البادية وخاصة قرب خط الحدود، بالإضافة إلى تولي الشيخ أحمد الجابر الصباح الحكم في الكويت والذي أبرق إلى بيرسي كوكس برسالة أكد فيها على رغبته في عودة العلاقات الكويتية البريطانية إلى ما كانت عليه زمن الشيخ مبارك الصباح، وأقر باستعداده لقبول أية تسوية تراها الحكومة البريطانية مناسبة لمشكلات الحدود بين نجد والعراق والكويت[1].

شغلت حوادث الحدود بال الحكومة البريطانية، حيث طلب بيرسي كوكس إلى السلطان عبد العزيز أن يرسل وفداً إلى بغداد للبحث في مسألة الحدود، ولكن السلطان عبد العزيز رفض هذا الطلب خشية من وقوع بعض التأثيرات السياسية على الوفد الذي سيرسله، عندئذ اقترح بيرسي كوكس أن يعقد مؤتمراً في المحمرة في قصر الشيخ خزعل أمير عربستان، فرحب السلطان عبد العزيز آل سعود بهذا الاقتراح ثقة منه بالشيخ خزعل صديقه الحميم المخلص[2]، وفي ٤ رمضان ١٣٤٠هـ / ٣مايو١٩٢٢م ورد المحمرة ممثل من قبل بيرسي كوكس، وصبيح نشأت ممثل الحكومة العراقية، وممثل السلطان عبد العزيز آل سعود أحمد بن ثنيان آل سعود، وتغيب الشيخ خزعل يومئذ نظراً لسفره خارج المحمرة، ولم يحضر ذلك المؤتمر، وفي يوم ٥ رمضان ١٣٤٠هـ / ٤مايو١٩٢٢م افتتح المؤتمر ولم تطل المباحثات بين الوفود، فقد وضع المندوبون اتفاقاً وقعوه في يوم٦ رمضان ١٣٤٠هـ/ ٥مايو١٩٢٢م، عرف بمعاهدة المحمرة[3].

---

(١) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، (١٩١٤- ١٩٤٥م)، ص ٨١.
(٢) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص ص ١٢٨ - ١٢٩.
(٣) نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية المحمرة المعقودة في ٥ مايوعام ١٩٢٢م، قد بحثت في مشكلات الحدود وتبعية رجال القبائل وتأمين طريق الحج وتسهيل المبادلات التجارية والرسوم الجمركية، وحرية التنقل[1] كما أنها أوضحت معالم الحدود بين نجد والعراق والكويت، ووافق عليها كل الأطراف، إلا أن السلطان عبد العزيز آل سعود عاد لينقضها في العام نفسه قائلاً: "إنها غبنته، وأضافت للعراق ما لم يكن لها، كما أنها أبقت حدود الكويت مع نجد والإحساء كما كانت عليه في اتفاقية عام ١٩١٣م"، حيث كان ابن سعود يطمع في اقتطاع جزء كبير من أراضي الكويت، التي حددت بموجب تلك الاتفاقية[2].

ونظراً لفشل معاهدة المحمرة عقد مؤتمر العقير الذي يعد أهم مؤتمر عقد في منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وذلك لأنه قرر الشخصية الدولية لأقطار المنطقة، ووضع أسس الحدود فيما بينها، وهو المرجعية التاريخية الذي رسم الخريطة السياسية للكيانات الثلاثة الكويت والعراق ونجد، كما أقر الشخصية الدولية لهذه الدول وشكل كياناتها الحالية، ووضع أسس الحدود الدولية فيما بينها بصورة ثابتة[3].

ولقد استمد هذا المؤتمر اسمه من الميناء السعودي الذي انعقد فيه على ساحل الخليج العربي في ٢٧نوفمبر١٩٢٢م بدعوة من بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق، وقد واجه المجتمعون في المؤتمر صعوبات جمة في مسألة تحديد

(١) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٧م، ص ٢٤٤.

(٢) أحمد مصطفى أبوحاكمة، المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(٣) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٣٨.

وتخطيط الحدود بسبب عدم وجود حواجز طبيعية بين هذه البلاد يمكن اتخاذها حدوداً[1].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انفردت بريطانيا بالسيطرة والهيمنة على منطقة الخليج والعراق، وكان يقلق بريطانيا الصراع السياسي بين هذه الكيانات على الحدود والهجمات المستمرة المتبادلة بين قبائلها، مما جعل المنطقة غير مستقرة وأرادت بريطانيا وضع حد لهذه المشكلات والصراعات[2]، ولا شك في أن الهدف الأول من عقد المؤتمر تسوية مشكلات الحدود بين العراق والكويت ونجد لما كانت تسببه الخلافات عليها من غزوات وحروب قام بها الإخوان على كل من العراق والكويت، ثم تلك الغارات المضادة التي قامت بها قبائل البلدين، حيث أصر بيرسي كوكس على ضرورة إقامة حدود واضحة بين الدول الثلاث حسماً للخلافات والهواجس التي كانت تقلقه وتقلق الإمبراطورية البريطانية خوفاً على مصالحها في المنطقة العربية وبالذات شمال الخليج والعراق[3]، إضافة لمناقشة المسائل التي بحثت في مؤتمر المحمرة لعدم تصديق ابن سعود عليها وإقرارها والتوقيع عليها، وهي تحديد الحدود بصورة نهائية، وتعويض العشائر العراقية عما نهب منها في غزوة مارس ١٩٢٢م.

ولما رأى بيرسي كوكس موقف السلطان عبدالعزيز آل سعود آنف الذكر بخصوص معاهدة المحمرة، عقد العزم على أن يجتمع به شخصياً لاستئناف

---

(١) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤ - ١٩٣٩م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٥.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٣) حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ١١٨.

البحث في تلك المعاهدة وتحديد الحدود بين العراق والكويت ونجد، فقرر دعوة العراق ونجد والكويت إلى مؤتمر يعقد في العقير[1]، وأرسل إلى الكولونيل ديكسون ضابط الاتصال البريطاني في البحرين للاتصال بالسلطان عبد العزيز وإقناعه بالقدوم إلى العقير للاجتماع بالسير بيرسي كوكس[2]، فحل ديكسون وزوجته في دار عبد العزيز القصيبي في البحرين (الذى كان ممثلاً للسلطان عبد العزيز هناك)، ثم بدأ الكولونيل ديكسون بمراسلة السلطان ليستميله شيئاً فشيئاً بالقدوم إلى العقير لغرض اجتماعه بالسير بيرسي كوكس، وكان السلطان عبد العزيز يماطل في تحديد وقت هذا الاجتماع لأنه لم يكن على يقين بما يقصد من وراء هذا الاجتماع، ثم تبادر إلى ذهنه أنه لعل هذا الاجتماع يكون ذا علاقة بالمشاكل السائدة بينه وبين الملك حسين وبنيه[3] حيث ذكر ابن سعود أن دوافعه وقدومه للمؤتمر هي للتشاور مع بيرسي كوكس، والنظر وإياه في أمرين، الأول "الشريف حسين وأولاده" والثاني "الأتراك الطامعون الآن في الموصل"، أما مسألة العمارات والظفير فحلها لا يستوجب مجيئنا إلى هذا المكان[4]، وفي تاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٤١هـ / ١٠ نوفمبر ١٩٢٢م، أبلغ السلطان عبد العزيز ديكسون خطياً بأنه سيصل إلى العقير بتاريخ ٣٠ ربيع أول ١٣٤١هـ / ٢١ نوفمبر ١٩٢٢م فترك السلطان عبد العزيز الإحساء متوجهاً إلى العقير وفي طريقه علم بأن السير بيرسي كوكس سيصطحب معه فهد الهذال شيخ العمارات ليصالحه معه ويطلب له العفو[5].

---

(١) أحمد مصطفى أبوحاكمة، المرجع السابق، ص ٣٥٧.
(٢) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص ١٣٢.
(٣) نفسه.
(٤) حافظ وهبة، المرجع السابق.
(٥) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق.

أما ديكسون فقد أبرق إلى بيرسي كوكس يعلمه بمقدم السلطان وتلقى منه جواباً بأنه سيقدم إلى البحرين على ظهر إحدى البواخر الحربية الملكية البريطانية، ويطلب إليه أن يدبر أمر سفره مع حاشيته إلى العقير، وذكر له أيضاً بأنه قد اصطحب معه صبيح نشأت وزير الأشغال والمواصلات العراقية، والميجر مور المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الذي سيمثل شيخ الكويت، والشيخ فهد الهذال رئيس فرع عشيرة العمارات من قبيلة عنزة، وبعض أشخاص آخرين من كتيبة السير والموظفين وبعض السياسيين والأخصائيين في معرفة الآبار والطرق ومناطق الرعي والخدم[1].

وصلت الباخرة التي كانت تقل بيرسي كوكس ومرافقيه إلى البحرين بتاريخ ٧ ربيع الثاني ١٣٤١هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩٢٢م، واتجهوا جميعاً إلى العقير في زورق بخارى (يعود إلى عبد العزيز القصيبى) فوصلوها مساء، وكان السلطان عبد العزيز آل سعود قد وصل العقير بتاريخ ٥ ربيع الثاني ١٣٤١هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩٢٢م، ومعه صهره سعود الكبير الذي كان من المتمردين على سلطته في وقت من الأوقات ثم أصبح زوجاً لأخته وعبد اللطيف المنديل والشاعر والمؤرخ اللبناني أمين الريحاني وعبد الله الدملوجي وعدد من الموظفين وحرسه المؤلف من حوالى ثلاثمائة رجل ومعه الميجر هولمز أيضاً[2]، ونزل في مخيم مهيب يضم خياماً بيضاء من مختلف الأحجام والأشكال على بعد حوالي نصف ميل إلى الشرق من حصن العقير القديم ومبنى الجمارك، وعندما بلغ السلطان عبد العزيز وصول

(١) هارولد ب ديكسون، الكويت وجاراتها، الجزء الأول، ترجمة: فتوح الخترش، الكويت، ١٩٩٠م، ص٣٤١.

(٢) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص ١٣٣.

السير بيرسي كوكس إلى الساحل ذهب إلى الرصيف لاستقباله ومعه حاشيته وبعض الجند لملاقاة الضيوف والترحيب بهم وكانت معهم الخيول فركبوها وتوجهوا جميعاً إلى المخيم ونزلوا عند الخيمة المعدة لاستقبالهم[١]، نزلت الوفود في خيام مريحة، وكانت هناك خيمة من الطراز الأوروبي تصلح لأن تكون مكاناً لانعقاد المؤتمر وغرفة للطعام في الوقت نفسه، وخصصت لابن سعود خيمتان فاخرتان بيضاوي اللون، إحداهما للاستقبال، والأخرى للنوم والاستجمام، واستقبل الجميع استقبالاً ملكياً لائقاً باستثناء شخص واحد هو فهد الهذال الذي كان من الواضح أنه زائر غير مرغوب فيه، بل وبلغ الأمر أن ألمح إليه بأنه لا حاجة لآرائه ومشورته، ولذلك اعتكف في خيمته، وظل قابعاً فيها، ورفض أن يبرحها طوال الأيام التي شهدتها أعمال المؤتمر[٢].

ولا جدال في أن بيرسي كوكس أخطأ بإحضاره معه، لأنه هو ونوري آل شعلان من الرولة من عنزة، وكانا على قناعة بأنهما أكبر رؤوس عنزة، ويدعون أنهم أعلى شأناً حتى من آل صباح في الكويت وابن سعود نفسه، وكان من الطبيعي ألا يسعد عبد العزيز آل سعود، وهوالآن سيد شبه الجزيرة العربية، أن يرى في مخيمه أو في المؤتمر رجلاً من قبيلة يدعي - مهما بلغ شأنها - أنه أعلى منه منزلة وأشرف نسباً[٣].

بدأ المؤتمر أعماله وتكلم ابن سعود وقال إن أحمد الثنيان لم يكن مندوباً من قبله، وإن الثنيان عمل ضد أوامره، لهذا رفض التوقيع على معاهدة المحمرة. ثم

(١) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق.
(٢) هارولد ب ديكسون، المرجع السابق، ص ص ٣٤٢-٣٤٣.
(٣) حسن علي الإبراهيم، المرجع السابق، ص ٦٧.

أردف قائلاً: "لا ندرى يا حضرة المندوب ما خفي من المقاصد، ولكننا نرجوفيها الخير، وكما نعلم علم اليقين أن العشائر لا ترتاح إلى حكومة قوية، بل لا تبغيها، لأن الحكومة إذا كانت قوية تضربهم وتؤدبهم، أما إذا كانت ضعيفة فسترضيهم كما هوالحال اليوم في العراق، والعشائر يا حضرة السير بيرسي كوكس لا يفهمون إلا السيف، فإذا عاملتهم الحكومة بالحسنى يتحكمون فيها ويركبون ظهرها ويسوقونها إلى مهاوي الخراب، وأما إذا شُهر السيف يرتعدون، وإذا أغمد السيف ينهبون ويقتلون وفوق كل ذلك يطالبون بتقاضي المعاشات"[1].

وفي اليوم الثاني انعقدت الجلسة الثانية وفيها انجلت المفاوضات عن تخطيط الحدود بين العراق والكويت ونجد وحل مشاكل العشائر المتاخمة في تلك البقاع،وقد مثلت المحادثات نموذجاً رائعاً للمساومات المتبعة فلم يكن هناك أخذ ولا عطاء في أصل الموضوع منذ البداية فقد كان الطرفان طوال الوقت يفرضان مطالب عجيبة غريبة، فبعد أن ألقى كل منهما خطباً ترحيبية تقليدية ألقى السير بيرسي كوكس كلمة أعرب فيها عن رغبة حكومته في الوصول إلى حل ودي بين الكويت والعراق ونجد[2]، ثم طلب من صبيح نشأت ممثل العراق أن يعرض وجهة نظر العراق فيما يعتبره خطاً عادلاً للحدود، فنهض صبيح نشأت وقال: "منذ أن خلق الله العالم ومنذ بدء تدوين التاريخ وحدود العراق تمتد جنوباً إلى بعد اثني عشر ميلاً عن مدينة الرياض عاصمة ابن سعود، وتلتقي هذه الحدود غرباً إلى البحر الأحمر فتشمل حائل والمدينة المنورة وينبع وشرقاً لتضم الهفوف والقطيف على الخليج، ويشهد الله أن هذه وهذه فقط هي الحدود الصحيحة للعراق بدون

(١) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٤م، ص ٣٠٩.
(٢) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص ١٣٥.

منازع"، ولم يتفوه ممثل الكويت الميجر مور بكلمة واحدة وكأن الكويت لم تكن مشتركة في المؤتمر على الإطلاق[1].

وكان ابن سعود يشتعل غيظاً ويجلس على أحر من الجمر ويبذل جهداً جهيداً للسيطرة على مشاعره منتظراً دوره ليعقب وما أن أعطيت له الكلمة حتى أخذ يصيح هادراً: "لست أعرف شيئاً عن الخليقة، ولكني أعرف أنه منذ أيام إبراهيم الخليل جدنا الأكبر وأرض نجد وعالم البادية يمتدان إلى حلب ونهر العاصي شمال سوريا ويضمان كل البلاد الواقعة على الضفة اليمنى من نهر الفرات حتى البصرة إلى الخليج"، وبمثل هذه الكلمات بدأت المناقشات وبها انتهت دون التوصل إلى نتيجة حاسمة[2].

وفي الجلسة الثالثة استؤنف البحث حول الحدود وشؤون القبائل القاطنة في تلك المناطق، فقدم السلطان عبد العزيز تقريراً يتعلق بقبيلتي العمارات والظفير كان قد أعده سابقاً لمندوبه أحمد الثنيان السعود في مؤتمر المحمرة وهومكتوب باللغة العربية الدارجة في صورة أسئلة وأجوبة ومن ضمن ما جاء فيه: "إذا سألوك عن قبيلة العمارات قل: إنها من عنزة، وعنزة من أبناء عم ابن سعود ومن رعاياه"[3]، فلما وقف صبيح نشأت وبيرسي كوكس على ما احتواه ذلك التقرير اهتم صبيح نشأت لما جاء فيه أما بيرسي كوكس فلم يظهر شيئاً من الاكتراث، ورد على السلطان عبد العزيز قائلاً له: "إن العمارات والظفير تفضلان أن تكونا من رعايا العراق، أما عنزة سورية فقد تفضل أن تكون من رعاياكم ولكم ما

---

(١) حسن علي الإبراهيم، المرجع السابق، ص ٦٨.
(٢) أمين الريحاني، المرجع السابق، ص ٣١١.
(٣) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص ١٣٦.

تشاءون إذا استطعتم أن تستولوا عليها من يد الفرنسيين". وبهذا ختمت تلك الجلسة[1].

وخلال الجلسة الرابعة بذل السلطان عبد العزيز المستحيل لحمل المؤتمر على وضع حدود عشائرية بدلاً من خط تحكيمي على الخارطة على أساس تصنيف القبائل التي تذهب إلى نجد وتلك التي تذهب إلى العراق والكويت، فبدأ بالإصرار على: "أن الظفير هي قبيلة من البدو الموجودين في العراق تابعة له ولذلك فإنه من الضروري أن تمتد حدود نجد إلى الفرات لا لأنه يرغب في السيطرة على النهر المذكور بل لأن الظفير والقبائل البدوية الكثيرة الأخرى تنتقل سنوياً إلى نهر الفرات ولا يمكن أن تحرم من هذا الحق لأنه مسألة حياة أوموت بالنسبة لأهل البادية "، ولكن بيرسي كوكس طلب تأجيل البحث في هذا الموضوع إلى جلسة أخرى ثم تداول مع السلطان عبد العزيز آل سعود بجلسة خاصة طويلة تضمنت الكثير من الأمور[2].

وعندما عقدت الجلسة الخامسة أبدى بيرسي كوكس رأيه فيما جرى في الجلسة السابقة وقال: "إن ما طلبه السلطان عبد العزيز هوأمر غريب ولا يمكن أن يجرى به البحث ثانية"، أما السلطان عبد العزيز فور سماعه هذا التصريح أظهر استعداده للتخلي عن قبيلتي الظفير والعمارات شريطة أن يقام خط للحدود العشائرية يكون أكثر تعقلاً ويضمن حقوق القبائل العائدة له ويمنع قيام الاضطرابات في المستقبل، ثم قال: "إنه من السهل وضع نظام للآبار والمراعي التي تملكها كل قبيلة لأنه منذ أيام ابراهيم الخليل وكل قبيلة تعرف آبارها ومراعيها من تلك التي ليست لها "[3].

(١) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، ص ١٣٧.
(٣) هارولد ب ديكسون، المرجع السابق، ص ٣٤٤.

فسأله بيرسي كوكس قائلاً: "كيف نستطيع إثبات ملكية هذه الآبار؟" فأجابه: "إن جميع أهالي الصحراء يعرفون ذلك كضوء النهار، فضلاً عن وجود وصمات قديمة العهد على جدران الآبار الداخلية، وفي حالة الشك فإن أهل الخبرة هم الذين يستطيعون توضيح الأمر"، فوجه السير بيرسي كوكس كلامه إلى صبيح نشأت مستوضحاً رأيه في ذلك فأجابه قائلاً: "إن العراق لن يقبل بأي تخطيط للحدود يعطيه أقل من مائتي ميل إلى الجنوب من نهر الفرات"[١]، وكاد الجدل أن يثور حول هذا الطلب لولم يعلن بيرسي كوكس إنهاء الجلسة[٢].

استمرت المفاوضات خمسة أيام دون أية نتيجة،وفي اليوم السادس نفد صبر بيرسي كوكس، وتدخل في الأمر وأبلغ الطرفين أنه إذا استمرت المفاوضات على هذا الشكل فإنهما لن يتوصلا إلى أي اتفاق قبل سنة، وفي ذلك الاجتماع فقد بيرسي كوكس اتزانه واتهم السلطان عبد العزيز بأنه تصرف تصرفاً صبيانياً في اقتراحه بوجوب وضع حدود عشائرية بدلاً من خط تحكيمي يرسم على الخارطة[٣]، وأن توضع الحدود العشائرية على أساس تصنيف القبائل التي تذهب إلى نجد وتلك التي تذهب إلى العراق والكويت، فاعترض بيرسي كوكس رئيس المؤتمر على هذه الفكرة، على اعتبار أن فكرة الأخذ بالحدود العشائرية لم تكن لتحل مشكلة الخلافات على الحدود لأن النزاع سينتقل إلى الخلاف على تبعية القبائل بدلاً من الأرض، وأبلغه بلهجة قاطعة أنه سيخطط الحدود بنفسه بصرف النظر عن كل الاعتبارات[٤].

---

(١) حسن خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص ١٣٩.
(٢) أمين الريحاني، المرجع السابق، ص ٣١٤.
(٣) هارولد ب ديكسون، المرجع السابق، ص ٣٤٥.
(٤) نفسه.

ويبدوأن بيرسي كوكس كان قد أعطى الفرصة للوفود المشاركة خاصة وفد العراق ووفد ابن سعود، لعرض طلباتهم كما يحلولهم، فبالغ كل منهما في طلباته، وفي توسيع حدود بلاده على حساب الكويت، مما مكن بيرسي كوكس في النهاية من تمرير وجهة نظره دون عناء ودون الدخول في خلاف مع المؤتمرين.

ولا شك أن عقد المؤتمر جاء في وقت بلغ فيه ابن سعود أوج قوته فهوأكبر حاكم في الجزيرة والخليج العربي، فسمح له ذلك المركز وتلك القوة بالتمادى في المبالغة في طلباته ولم يقتنع بما حاول كوكس إظهاره من مثالية في تخطيطه للحدود، ويرجع عدم قبوله لهذه الحدود إلى اعتماده على وضع القبائل التقليدي في المنطقة المعنية[1]، ولم تقتصر المبالغة في المطالب على ابن سعود، فقد أصر صبيح بك من جانبه على أن بلده لن تقبل بأي تخطيط للحدود تعطيه أقل من مائتي ميل إلى الجنوب من الفرات، ومما شجعه على ذلك عدم تفوه الميجر مور ممثل الكويت في المؤتمر بأية كلمة.

ويتهم بعض المؤرخين المشرفين الإنجليز على المؤتمر بأنهم هم الذين كانوا يدفعون الوفود المشتركة لأن يثير كل جانب الجانب الآخر في المبالغة بطلباته، بغية تمكين بريطانيا من تمرير وجهة نظرها دون عناء الدخول في خلاف مع المؤتمرين[2]، وهوأسلوب حققت به بريطانيا نجاحاً كبيراً، وتمكن بيرسي كوكس أن ينفذ بواسطته آراءه بسهولة، وكان دوره هو دور الحكم، ولكنه في الحقيقة حكم غير محايد حيث انحاز إلى الجانب الذي تمثل فيه مصلحة بلاده، فاستعمل السلطان عبد العزيز حلمه ودهاءه وأخذ يخاطب بيرسي كوكس بعبارات لطيفة،

(١) أمين الريحاني، المرجع السابق، ص ٣١٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٣١٨.

ومن ضمن ما قال له:"إني على استعداد أن أتخلى عن نصف مملكتي بل عنها كلها إذا أردت ذلك، وأني بعد الآن قد تركت لك الأمر لتقرر ما تشاء لحل مشكلة الحدود"[١]، ثم فتح كوكس خارطة الجزيرة العربية وأخذ بيده قلماً أحمر ورسم بدقة متناهية عليها خطاً فاصلاً يمتد من الخليج العربي حتى جبل عنزيان قريباً من حدود شرقي الأردن، وقد أعطى هذا الخط العراق مساحة كبيرة من الأراضي لم تكن ضمن ملكيتها وبهذا التصرف يكون كوكس قد حرم الكويت من حوالي ثلثي أراضيها وأعطاها للعراق ونجد[٢]، ثم رسم على الخارطة منطقتين أسماهما (المناطق المحايدة)، وهما منطقتان محايدتان تقعان إلى جنوب الكويت وغربها، ودعيت المنطقة الأولى منطقة الكويت المحايدة، والثانية منطقة العراق المحايدة، ووضعهما تحت السيادة المشتركة، حيث تستطيع القبائل البدوية المختلفة أن تنتقل وترعى مواشيها بحرية[٣]. ونتيجة لهذا الحل الغريب تراجعت أراضي الكويت المعترف بها مائة وخمسين ميلاً.

ذهب بيرسي كوكس والميجر مور إلى الشيخ أحمد الجابر ليعلماه بما تم التوصل إليه في مؤتمر العقير فكانت صدمته عنيفة نتيجة للثقة التي أولاها لبريطانيا والتي بناء عليها اقتطع كوكس حوالي ثلثي مشيخة الشيخ أحمد لصالح العراق ونجد، واحتج الشيخ أحمد لأنه لم يستشر في مثل ذلك الأمر المهم[٤].

وبرر كوكس عمله للشيخ أحمد الجابر بأنه أراد أن يزرع في نفس جيرانه

---

(١) حسن علي الإبراهيم، المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩.

(٣) عبد الرحمن محمد النعيمي: الصراع على الخليج العربي، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص ١٥٩.

(٤) بدر خالد البدر، معركة الجهراء ما قبلها وما بعدها، الطبعة الأولى، مطابع دار القبس، الكويت، ١٩٨٠م، ص ٧٣.

الأقوياء شعوراً ودياً تجاه الكويت[1]، وهنا يبدوأن كوكس كان يحاول ترضية خاطر حاكم الكويت فقط لأن حجته هذه لم تكن مقنعة فلوافترضنا صحة ما يدعيه من مقدرة العراق ونجد على ضم أراضي الكويت بالقوة، فأين سيكون دور بريطانيا في حماية الكويت التي التزمت بها وفقاً لاتفاقية عام ١٨٩٩م، والتي توجب عليها حماية الكويت من أي تعد خارجي عليها ورد المعتدين بدلاً من تسهيل مهمة من تتوقع مقدرتهم على التعدي والاستيلاء على ما يريدون الحصول عليه من أراضي الكويت؟

وبهذا تكون بريطانيا قد قصرت في واجبها بشكل واضح ونقضت تعهداتها تجاه الكويت، فكان ذلك عبارة عن استسلام تام لدولة قوية على حساب بلد صغيرة، وكان من الطبيعي ألا يرضي هذا التخطيط الشيخ أحمد الجابر وأن يعتبره ظلماً من بريطانيا التي أولاها ثقته وانتظر منها أن تدافع عن حقوقه ومصالحه بدلاً من التفريط فيها والتعدي عليها لمجرد أنها ضمنت ولاءه فعملت على كسب ولاء جيرانه على حسابه.

ومما زاد شعوره بالغبن أنه لم يمثل تمثيلاً حقيقاً في ذلك المؤتمر الذي حددت فيه حدود بلاده، بالإضافة إلى ما يؤخذ على ممثل الكويت في المؤتمر الميجر مور من صمت وعدم النطق بكلمة واحدة طيلة المحادثات، فلم يدافع عن مصالح الكويت وحقوقها.

وقد أغضبت الاتفاقية جميع الأطراف، فقد اعتبر شيخ الكويت، الشيخ أحمد الجابر أن الاتفاقية مخلة بالثقة التي منحها للحكومة البريطانية، فقد سلبته

(١) بدر الدين عباس الخصوصي، معركة الجهراء - دراسة وثائقية، ذات السلاسل، الكويت، ص١٤٩.

ثلثي أراضي إمارته، إلا أنه وقع عليها بالأمر الواقع، ونتيجة لشعوره بالحاجة إلى تأييد بريطانيا له، ولعل هذا ما أدى إلى أن تستمر بريطانيا في الاحتفاظ بمركزها ونفوذها في الكويت[١]، ولكن الشيخ أحمد بقي متأكداً من أنه وشعبه قد ظلموا في تلك الاتفاقية مما زعزع ثقتهم ببريطانيا، بينما اعتبر العراق أنه حرم من الكويت والمنافذ البحرية التي كان يطالب بها، أما ابن سعود فقد اعتبر أن بريطانيا حرمته من أراض كبيرة كان يطالب بها.

وقعت الكويت والعراق ونجد في ٢ ديسمبر ١٩٢٢م على اتفاقية العقير والتي بموجبها تقلصت حدود الكويت ولم تعد كما رسمتها خريطة ١٩١٣م[٢]، وأصبحت حدود الكويت مع العراق كما يلي: "من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومنه نحو الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع تماماً جنوب عرض سفوان، ومن هناك نحو الشرق ماراً بجنوب آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر إلى ساحل جزر بوبيان ووربه إلى ساحل البحر شمال الحدود النجدية الكويتية وجزر مسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروره وأم المرادم وكلها داخلة في تلك الحدود"[٣].

وقد يكون مما خفف على الشيخ أحمد وجعله يقبل هذه التسوية المجحفة أمله في أن يستطيع في أي وقت من الأوقات استرداد الأراضي التي سلبت منه، وقد أعرب عن هذا الأمل لبيرسي كوكس عند مروره بالكويت لزيارته بعد انتهاء مؤتمر العقير، كما أفصح عن هذا الأمل للكولونيل ديكسون في عدة مناسبات، ومن ذلك قوله: "إنه يعتبر المنطقة المحايدة ملكاً له"[٤].

---

(١) عبد الرحمن محمد النعيمي، المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٢) انظر ملحق رقم (٦).

(٣) حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق، ص ص ١٥٠-١٥١.

(4) () F.O 371/16850.Dickson :Political Agent Kuwait to Political Resident in Persian Gulf, 30th june 1933.

والحقيقة أن هذه الأقوال لم تكن سوى أمنيات للشيخ كان يرغب في تحقيقها ولكنه في الواقع لم يكن قادراً على وضعها موضع التنفيذ، فلا هوقادر على عصيان الإنجليز المهيمنين على المنطقة والمسيرين والمنفذين لأمورها حسب مصالحهم ورغباتهم،ولا هويملك القوة العسكرية لمواجهة أي اعتداء على أراضي الكويت.

ومما لا شك فيه أن بيرسي كوكس يتحمل وحده مسؤولية ما انتهت إليه محادثات تسوية العقير سواء كانت لهذه التسوية إيجابيات أوسلبيات ومع هذا فإنها تعد الوثيقة الرسمية التي رسمت حدود الكويت مع العراق ونجد، وجاءت تأكيداً للاتفاقية الإنجليزية العثمانية ١٩١٣م، والتي اعتبرت الأساس لمؤتمر العقير، وذلك كله بفضل الدور البريطاني الذي كان لا يتأخر عن دفع الامارات الخليجية في النزاع على الحدود[١].

غير أن معاهدة العقير أفرزت سلبيات كثيرة، ومن ذلك ظهور مشكلة المسابلة أي "التبادل والتعامل التجاري بين جماعة من الناس"، حيث كانت الكويت مركزاً للمسابلة[٢]، يحضر إليها المسابلون من كافة الأقطار المجاورة مثل نجد والعراق وسوريا، وكان أهالي نجد والعراق أهم من يرتاد مركز الكويت نظراً لقربها إليهم، ومن السلبيات أيضاً أن نتائج هذا المؤتمر أعطت الفرصة للعراق للمطالبة بضم الكويت إلى أراضيه نظراً لصغر مساحتها وعدد سكانها القليل.

ويلاحظ أن اتفاقية العقير حرمت الكويت من معظم أراضيها لصالح

---

(١) عبد الله فؤاد ربيعي: قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة من ١٩١٩ – ١٩٣٩م وآثارها، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت، ص٨٢.

(٢) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، عين للدراسات الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص ٥٨.

العراق ونجد والسبب الرئيس في ذلك هوأن خريطة الكويت قد رسمت بأيدي المفاوض البريطاني بيرسي كوكس الذي حرص على إرضاء العراق ونجد على حساب الكويت وذلك لشغلها عن المخططات والاتجاهات التي انتهجتها الحكومة البريطانية في المنطقة والتي راعت فيها مصالحها بالدرجة الأولى، ودون مراعاة للأطراف المرتبطة بمعاهدات واتفاقيات، لذا فإن الكويت في تلك الاتفاقية خسرت نحومائة وخمسين ميلاً أي حوالي (٢٥٦ كم٢) من حدودها، وقد واجهت عملية تخطيط الحدود بين كل من الكويت وخط حدود العراق ونجد صعوبات بالغة، إذ تفتقر طبيعة الأرض إلى معالم يمكن أن يرتكز عليها، كما أن الحدود التي تقررت بين الكويت والعراق ونجد لم تتقرر وفقاً للمعايير التي درجت عليها القبائل في هذا الشأن، وإنما تقررت في شكل خط طويل متصل، ولوكانت قد رسمت وفقاً للمعايير القبلية لأمكن التوصل في العقير إلى وضع أفضل للكويت.

## الفصل الثالث

# أزمات العلاقات الكويتية العراقية

## (١٩٣٣ - ١٩٣٨م)

- أملاك آل الصباح
- التهريب
- نقل المياه
- مد خط سكة حديد

## الفصل الثالث

# أزمات العلاقات الكويتية العراقية

## (١٩٣٣-١٩٣٨م)

بإعلان استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم وتأكيد الحدود بينه وبين الكويت بدأت المشكلات بين البلدين تثار، ولعل أبرزها ما أثاره حاكم الكويت حول حقه في تسجيل مزارع النخيل التي يمتلكها في منطقة شط العرب، ومماطلة السلطات العراقية في ذلك الأمر؛ بل إن العراق كان يهدد بعدم الاعتراف بتلك الملكية، متذرعا بعدم تعاون الكويت في وقف عمليات تهريب البضائع التي كان يقوم بها تجار كل من الطرفين العراقي والكويتي[1]، ومن المشكلات أيضاً الرقابة الشديدة التي فرضتها الحكومة العراقية على السفن الكويتية التي كانت تنقل المياه من شط العرب، إضافة إلى ذلك كانت هناك مشكلة مشروع سكة حديد بغداد التي خطط أن تكون الكويت نهاية لهذا المشروع والذي توقف تنفيذه بسبب قيام الحرب العالمية الأولى.

وتفصيل أسباب الأزمات التي أثيرت بين الكويت والعراق في هذه الفترة في النقاط التالية:

### أملاك آل الصباح في البصرة:

ترجع ملكية بساتين النخيل والأراضي الزراعية للأسرة الحاكمة في الكويت "آل الصباح" إلى العهد العثماني، حيث انتقلت إليهم ملكية بعضها عن طريق

---

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ - ١٩٤٥م، المرجع السابق، ص ١٣٦

الشراء والبعض الآخر عن طريق الهبة، وصارت هذه البساتين تشكل مورداً اقتصادياً مهماً، وأصبحت وارداتها في زيادة مطردة، وكان ذلك المورد يشكل العمود الفقرى لثروة شيوخ الكويت في وقت لم تكن الكويت فيه سوى مدينة تجارية فقيرة، تحيطها صحراء مجدبة واسعة، وذلك قبل ظهور النفط فيها[1].

ولم يكن شيخ الكويت (الشيخ مبارك) على وفاق مع السلطات العثمانية في البصرة بسبب علاقته مع الإنجليز مما أدى إلى وقوف هذه السلطات أمامه ورفضها تسجيل هذه الأراضي. ولقد عانى شيوخ الكويت من مشاكل كثيرة تخص هذه الأملاك من جراء سياسة الولاة العثمانيين العدائية الذين كثيراً ما تسلطوا على إقطاعياتهم وساوموهم وفرضوا عليها ضرائب خيالية، في وقت لم تكن تتجاوز الضرائب الرسمية خُمس الواردات، الأمر الذي اضطر الشيوخ إلى كسب رضا الولاة وتقديم الهدايا والأموال لهم، ومن المؤكد أن من الأسباب الرئيسة لعدم خروج مبارك على الدولة العثمانية علانية وتظاهره المستمر بالولاء لها هو محافظته على أملاكه في البصرة[2].

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الدولة العثمانية الحرب على بريطانيا تضمن التبليغ البريطاني لشيخ الكويت في ٣ نوفمبر ١٩١٤م وعده بإبقاء مزارع النخيل التابعة له في البصرة والفاو معفاة من الضرائب في مقابل وقوفه إلى جانب بريطانيا في الحرب[3]، ووفاء بهذا الوعد لم تفرض ضريبة على ممتلكات الشيخ في العراق خلال وجود الإدارة العسكرية البريطانية وحتي قيام النظام

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٢) نفسه.

(3) F. O. 371 / 13038 Under Secretary of State C.O to F.O. 16th January, 1928..

الملكي في العراق عام ١٩٢٢م، وعندما رأت بريطانيا أن البرلمان العراقي لم يوافق على إعفاء مزارع شيوخ الكويت من الضرائب، قدمت اقتراحاً يقوم على أساس أن يصدر الملك فيصل الأول تنظيماً خاصاً، طبقا لما يخوله له الدستور العراقي، يكون من شأنه إعطاء التعهدات البريطانية التي منحت لشيخ الكويت والخاصة بإعفاء مزارع النخيل من الضرائب صلاحية تامة[1]، ولكن الملك فيصل رفض إصدار هذا التعهد مكتفياً بإبلاغ متصرفية البصرة في سبتمبر ١٩٣٠م بألا تقوم بعمل من شأنه تحصيل الضرائب على الممتلكات الخاصة بشيخ الكويت حتى صدور تعليمات جديدة بهذا الشأن[2].

وفي العام ١٩٣١م، أصدر العراق قانوناً جديداً بشأن الضرائب يقضي بتحصيل الضرائب على المحاصيل المبيعة أوالمصدرة بنسبة ١٠٪، وبذلك قضى على الإعفاء الضريبي الذي كان الشيخ يتمتع به، ثم إن الضريبة امتدت لتشمل حصيلة المنتجات المبيعة في الأسواق أوالمعدة للتصدير، ولم تقتصر على الأراضي فحسب، كما أنه نتيجة لكون الشيوخ من الملاك غير المقيمين في العراق، فإن الضريبة تفرض حتى على المحاصيل التي تصدر لاستهلاكهم الشخصي من البصرة إلى الكويت، فاحتج الشيخ أحمد الجابر على أساس أن الإجراءات العراقية تعد انتهاكاً للوعود البريطانية المقدمة له وطلب إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت التوسط لدى حكومته لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ حقوقه[3]، وبالفعل أبلغ السفير البريطاني في العراق اعتراضات حكومته إلى الحكومة العراقية على هذه الإجراءات الضريبية واهتمت حكومة الهندالبريطانية بالأمر

---

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ - ١٩٤٥م ص ١٣٣.

(2) F.O 371 / 19841 British Embassy Bagdad to residency 24th August, 1935.

(3) F.O. 371 / 16907, Memo. By the political Agent, kuwait, 21 Nov. 1931, Document, pp16-19.

وعرضت موضوع الضريبة الجديدة على لجنة قانونية بعد أن طبق العراق نظاماً جديداً للضرائب لم يكن معروفاً عند صدور الوعد البريطاني لشيخ الكويت سنة ١٩١٤م لدراسة فيما إذا كانت ملزمة بدفع تعويضات للشيخ عما يصيبه من خسارة، أم أن التعهد البريطاني لعام ١٩١٤م يشمل الضرائب المقررة في ذلك الوقت فقط وفقاً للنظام العثماني؟ وهل التعهدات بالإعفاء تشمل بساتين النخيل نفسها فحسب أم تتعداها إلى محاصيلها؟ وإلى أن تتم دراسة الموضوع بصورة واضحة طلبت الحكومة البريطانية إلى الحكومة العراقية تأجيل استيفاء الرسوم في ذلك الوقت[1]، وبعد أن نظرت اللجنة إلى صيغة التعهد المقدم للشيخ مبارك باللغة العربية قررت أن تعوض الحكومة البريطانية شيخ الكويت عن خسائره إلى حين التوصل إلى تسوية مع الحكومة العراقية تمنعها من تحصيل الضريبة تنفيذاً للوعود التي قطعتها بريطانيا لشيخ الكويت[2].

وقد قدرت خسائر الشيخ بحوالي ألف جنيه استرليني سنوياً،حيث استمر العراق في تحصيل الضريبة على أراضيه وحاصلاتها رغم ضغوط السفير البريطاني على الحكومة العراقية لحملها على التنازل عن تحصيل الضريبة، واتصالات كبار المسؤولين البريطانيين المتكررة مع المسئولين العراقيين حول هذا الشأن، إلا أن العراق رفض ذلك بحجة عدم وجود أية معاهدات بينه وبين الكويت أوبينه وبين بريطانيا تلزمه بعدم استيفاء الضريبة المذكورة من الشيخ كما أن العراق يعتبر نفسه غير ملزم بالوعود البريطانية للكويت[3].

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٧١.

(2) F.O. 371/1996. p.11 compenasation for taxation losses. F.O. 371/16907. opinion of the law officers of the crown (29 Mach – 1933)

(٣) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٧٢.

وفي عام ١٩٣٢م أدخلت الحكومة العراقية نظاما ضريبيا جديداً قضى على الإعفاء الضريبي الذي كان يتمتع به شيخ الكويت، إذ استبدلت ضريبة حصيلة المنتجات في الأسواق أوالمعدة للتصدير بضريبة الأرض، ومعنى ذلك أن إنتاج شيخ الكويت غير معفي من الضريبة لأنه غير مقيم في العراق، وقد احتج الشيخ أحمد الجابر متذرعاً بالوعود التي قدمتها له بريطانيا وأن اتجاه السلطات العراقية لفرض ضرائب على إنتاج مزارعه يعد انتهاكاً لتلك الوعود، بينما أصرت الحكومة العراقية على عدم التزامها بتلك الوعود[1].

والجدير بالذكر أن الضريبة على بساتين النخيل العائدة للشيخ والتي تعهدت بريطانيا بإعفائه منها كانت تبلغ ٦٠ ألف روبية[2]، ونتيجة لاهتمام بريطانيا بهذه المشكلة فقد أثارتها مع "الملك فيصل الأول" طالبة منه الالتزام بالوعود التي سبق وقدمتها بريطانيا للشيخ فوعد الملك بتدخله الشخصي لإنهاء هذه المشكلة[3]. كما ناقشها المعتمد السياسي البريطاني في الكويت مع رئيس الوزراء العراقي آنذاك "رشيد عالي الكيلاني" في أثناء مقابلته له برفقة القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد في ٣٠ يوليو١٩٣٣م، فعبر رئيس وزراء العراق عن تعاطفه مع شيخ الكويت حول ضريبة الاستهلاك، وأشار إلى أنه استلم معلومات سرية من لندن تفيد بأن الموضوع سيحل بصورة مرضية لكل من العراق والكويت، ويتنازل العراق عن كل مطالبه من العائدات السابقة على أن تقوم الحكومة البريطانية بدفع الرسوم المترتبة على الكويت عن جميع عائدات الأراضي في المستقبل للعراق[4].

---

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ١٣٤.

(2) F.O. 371/5220 FROM INDIA OFFICE No. P. 2355. March 29th 1920. Turkey.

(3) F.O. 371/16922. Memo.F.O. king Faisel's visit to England Sub for Possible discussion with Sect. of State. 13th June 1933.

(4) F. O. 371 / 16852 Note on the Discussion held in Baghdad between H. M's charge D'aftairs Certain office of Embassy and Pol Agent Kuwait between 28th July 3/ Aug 1933.

ولم تقتصر مشكلة مزارع النخيل على مسألة إعفائها من الضريبة وإنما واجهت الشيخ مشكلة أخرى، وهي تشجيع المواطنين العراقيين على منازعة الشيخ في ملكيته لأراضيه وقيام محاكم البصرة بإنهاء ملكية الشيخ لبعض بساتينه في منطقتي "الباشية والفداغية"، وقد اعترض الشيخ أحمد الجابر على قرار المحاكم العراقية وقدم احتجاجه إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت[1].

وكانت قضية التشكيك في ملكية الشيخ لمزارعه، والتي بحثتها المحاكم العراقية، فرصة انتهزها فلاحو هذه الإقطاعات لإعلان امتناعهم عن اقتسام المحصولات مع الشيخ وثاروا على وكيله الذي جاء لإستلام المحصول السنوي من التمور عام ١٩٣٣م، وطالبوا بتحويل تلك القطاعات الزراعية باسمهم باعتبارهم عراقيون أحق بها من شيخ الكويت. ويبدوأن السلطات العراقية كانت وراء تحريض الفلاحين ضد الشيخ ذلك أنها تغاضت عن حركة الفلاحين ضد الشيخ وأن إجراءات التحقيق الشكلية التي قامت بها جاءت بعد أن واجهت ضغوطاً من الحكومة البريطانية بهذا الشأن[2].

وعند زيارة الملك فيصل الأول إلى لندن في عام ١٩٣٣م، ناقش قضية أملاك شيخ الكويت في البصرة مع السير "فرانسيس همفري"، ووعد الملك فيصل بتدخله الشخصي لضمان ملكية الشيخ لأراضيه، ومنع المحاكم العراقية من القيام بإنهاء ملكية الشيخ لبساتينه، ولكنه أعرب في الوقت ذاته عن أمله في أن تفي الحكومة

---

(1) F. O. 371 / 16907 Memo by Alexander. judicial advisor to the High Commissioner Iraq. the sheikh of Kuwait and the Bashiya gardens. land P P. 27-31 Document 6.

(2) F.O.371 /16909: Translation of a letter No. R /3/1085 1st rabi thani 1352(24th July 1933) from His excellency sheikh sir Ahmed El Jabir to the political Agent. Kuwait.

البريطانية بكافة الوعود التي قدمتها للحكام العرب[1]، ولكن المشكلة لم تلبث أن وصلت إلى درجة أكبر من التعقيد حين اتجهت الحكومة العراقية في العام التالي إلى عدم الاعتراف بملكية شيخ الكويت على تلك المزارع[2].

ولم تتوقف الحكومة البريطانية عن الدفاع عن حقوق الشيخ في أراضيه بالبصرة فأعادت بحثها مع خليفة الملك فيصل ابنه "الملك غازي" في سبتمبر ١٩٣٣م، حيث أعاد الأخير تأكيد الوعود التي قدمها والده. كذلك بحث الكولونيل "ديكسون Dickson" المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الموضوع ذاته في مقابلته مع رئيس وزراء العراق "رشيد عالي الكيلاني" الذي وعد باتخاذ إجراءات فورية حيال الموضوع وذلك بأن يبرق لمتصرف البصرة لأمره بحل الإشكال في الحال، فشكره ديكسون وأبلغه أن الشيخ لن يتخذ من جانبه أي تصرف يزيد الأمر سوءاً[3].

ثم اجتمع ديكسون مع القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد وكبار موظفيها وبحثوا موضوع "مزرعة الفداغية" بعد أن تم العثور على التوكيل الرسمي الذي بيعت بموجبه للشيخ مبارك، الأمر الذي يظهر أحقيته بملكية الأراضي، وطلب القائم بالأعمال إلى ديكسون تزويد السفارة بنسخة من هذا التوكيل[4].

ورغم وعود كل من الملك فيصل الأول وخلفه الملك غازي ورئيس وزراء

---

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ١٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٦.

(3) F.O. 371 / 16907: Fowle to the Foreign Secretary to the GOVT of India delhi, subject Ownership of Sheikh of Kuwait dates garden in Iraq. No. 179-5 of 1933

(4) F.O. 371 / 16852: Note on the discussions held in Bagdad between. H. M s and political agent Kuwait 28th July – 3rd Aug 1933.

العراق بتسوية القضية وضمان ملكية الشيخ لأراضيه وإنهاء مشكلة الفلاحين عليها إلا أن ما جرى بذلك الصدد أثبت عدم التزام العراق بتلك الوعود، فقد استمرت محاكم العراق في النظر في قضايا منازعة الشيخ في ملكية أراضيه، واستمرت حركة الفلاحين حتى عام ١٩٣٥م. ولقد أهملت خلال هذه المدة سدود المياه التي تغذى المزارع مما تسبب في تلف الكثير من الأشجار جراء الفيضانات، وأعدت الحكومة البريطانية مذكرتها الخاصة بهذه المشكلة على أساس أن ممتلكات الشيخ في الفداغية والباشية كانت تابعة لآل الزهير، وبيعت في عام ١٩٠٨م إلى الشيخ مبارك، وشهد على عقد البيع كل من الشيخ خزعل حاكم المحمرة والسيد طالب النقيب وبعض أعضاء أسرة الزهير، ولكن السلطات العثمانية رفضت الاعتراف بعقد البيع ما لم يبادر الشيخ مبارك بقبول "الجنسية" العثمانية وبناء على نصائح الحكومة البريطانية رفض الشيخ ذلك وسجل العقد في القنصلية البريطانية في البصرة سراً[1]، وعلى الرغم من أن القانون العثماني كان يحتم على المالك أن يستحوذ على أوراق الطابو* وإلا اعتبر البيع لاغياً إلا أن هذا القانون لم يكن له فاعلية في ذلك الوقت، ومع ذلك فقد أثيرت القضية فيما بعد من جانب ورثة آل زهير بدعوى أن البيع لم يكن شرعياً واعترض الشيخ من جانبه على ناحيتين مهمتين:

**الأولى**: أنه لم يتقدم أحد لإثارة الطعن في هذه الممتلكات خلال عهد الشيخ مبارك وجابر وسالم أي قرابة ثلاثة وعشرين عاماً.

**والثانية**: أنه في مايو ١٩١٥م طلب الشيخ مبارك إلى المستر دوبس "Dobbs" الذى أصبح فيما بعد مندوباً سامياً في العراق، أن يصدر له أوراق الطابو، وأن

---

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ١٣٨.

* الطابو، إدارة تسجيل الأرض زمن العثمانيين.

يعمل على تسجيل هذه الأراضي رسمياً باسمه، وعلى ذلك فإن حقوق شيخ الكويت في هذه الممتلكات غير قابلة للجدل[1].

وبينما كانت حكومة العراق تسلك مسلكاً غير ودي في تصعيد مشاكل مزارع نخيل أسرة آل الصباح بذل الشيخ أحمد الجابر مساعي ودية لحل المشكلة بطريقة أخوية، فقام بزيارة البصرة عام ١٩٣٥م لتسوية الأمور مع المسؤولين العراقيين لإنقاذ الموقف وهناك عزل وكيله يعقوب جبرائيل المحامي الذي تبين أنه يعمل على الإيقاع بينه والسلطات العراقية وعين بدلاً منه ابنه الشيخ "محمد الأحمد" على أن يعاونه السيد "حامد النقيب" في إدارة الأملاك[2]. وأمل من ذلك التنظيم الجديد أن يحسن العلاقة بينه وبين السلطات العراقية، ولكن الحكومة العراقية لم تلبث أن استندت في عام ١٩٣٥م إلى عوامل ثلاثة لتنتزع من الشيخ أحمد الجابر أحقيته في امتلاك بعض أراضيه وهي:[3].

**أولاً:** إن مساحات كبيرة من المزارع كانت أساساً جزءاً من أراض انتزعت من شط العرب خلال الخمس عشرة سنة السابقة، ويعني ذلك أن المساحات المسجلة في الطابو أقل بكثير من المساحات المنزرعة حالياً والتي يطالب الشيخ بملكيتها، وطبقاً للقانون العراقي فإن المالك الذي يجاور أراضي مستصلحة له الحق في تسجيلها باسمه بشرط أن يدفع للحكومة قيمتها في حالتها المستصلحة، ولكن الشيخ أحمد الجابر لم يقم بذلك.

---

(1) F.O. 371 /16039 short History of sheikh of Kuwait's gardens Bashhiyh & short History of sheikh of Kuwait faddaghiyah property on the shat El Arab from the time of purchase to date 1932. Memo. by Dickson political Agent. Kuwait

(2) F.O. 371 / 18941 Extract from Kuwait Intelligence Summary 15th sept. 1935

(٣) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ – ١٩٤٥م، ص١٣٥.

ثانياً: إن هناك ما هومسجل بأسماء أبناء الشيخ مبارك وأحد هؤلاء الأبناء هووالد الشيخ الحالي، ولكن ذلك لا يمنع من أن يطالب أقرباء الشيخ بنصيبهم من هذه الأراضي، وبالفعل هناك قضايا كثيرة قيد النظر في محاكم البصرة.

ثالثاً: إن شيخ الكويت لم يدفع لكثير من الفلاحين أجورهم عن الزراعة التي يقومون بها في هذه الممتلكات.

وبالرغم من محاولة الشيخ الودية لتسوية هذه المشاكل إلا أن السلطات العراقية لم تترك وسيلة لمضايقة الشيخ بشأن بساتينه إلا وسلكتها حتى أنها بعد زيارته عام ١٩٣٥م، عادت إلى محاولة انتزاع أحقيته في امتلاك بعض أراضيه بمبررات غير مقبولة[١].

والجدير بالذكر أن الصحافة العراقية والبريطانية قد اهتمت اهتماماً خاصاً بمشكلة أملاك شيوخ الكويت في العراق، وقد وقفت الصحف العراقية موقفاً مناوئاً لها ودبجت المقالات والافتتاحيات بشكل يوحي بأن شيخ الكويت يطالب بامتيازات لا حق له بها في العراق، وهويحمل الخزينة العراقية فوق طاقتها، وقد اشتدت الحملة تلك في فترة مطالبة الملك غازي بضم الكويت إلى العراق واتهم شيخ الكويت باستغلال البلاغ البريطاني الصادر له سنة ١٩١٤م فزاد من ممتلكاته وطالب بإعفاء الجديد منها من الضرائب،أما الصحف البريطانية فكانت على النقيض من الصحافة العراقية، فقد طالبت الحكومة البريطانية بمعالجة المشكلة بروح العدل، والعمل على عدم إحباط آمال تلك الإمارة الضعيفة، ومنع استغلال الموضوع على حساب سمعة بريطانيا[٢].

(١) ميمونة خليفة الصباح، الكويت، في ظل الحماية البريطانية، ص ٢٦٧

(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٨٠.

وفي محاولة لعلاج المشكلة اقترحت الحكومة البريطانية أن تضمن الحكومة العراقية أحقية الشيخ في أراضي الفداغية باستثناء بعض المناطق التي انتزعت منه في الباشية على اعتبار أن هذه المناطق انتزعت بموجب أحكام قضائية، كما ينبغي على الحكومة العراقية ألا تطالب بالضرائب المتأخرة، وعليها أن تصدر تعهدات كتابية بأنها لن تفرض أية ضرائب، وأن تمنع المحاكم العراقية من النظر في أية قضايا تستهدف المطالبة بنصيب ما في ممتلكات شيخ الكويت[1]، ولكن هذه الاقتراحات لم توضع موضع التنفيذ، وعمدت السلطات العراقية إلى مصادرة الجانب الأكبر من تلك الممتلكات إثر تراكم الضرائب عليها بينما وقف التحصيل جاء بأمر من "الملك فيصل الأول"حتى يتم التفاهم مع الحكومة البريطانية بشأنها، ولكن الحكومة العراقية اعتبرت الضرائب عن تلك المدة ضرائب متراكمة مستحقة الدفع، وانتهزت الحكومة العراقية فرصة الأزمة الدستورية التي نشبت في الكويت بين عامي ١٩٣٨ - ١٩٣٩م، لتجرد الشيخ من ممتلكاته، إذ اعتبرت أن بعض مزارع "آل الصباح" من المنافع العامة، واستولت عليها مما زاد من توتر العلاقات بين البلدين[2].

وتجدر الإشارة إلى أن مزارع النخيل وأملاك "آل الصباح" في البصرة لم تعد ذات قيمة كبيرة بالنسبة لشيخ الكويت، وذلك بعد تفجر النفط في أراضي الكويت.

**التهريب:**

ظلت منطقة الحدود العراقية الكويتية بعد الحرب العالمية الأولى مسرحاً

(1) F.O. 371 / 18941 British Embassy Bagdad to sir Samuel Haore 28th November 1935.

(٢) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص١٣٩.

لتنقلات البدو العراقيين والكويتيين المستمرة التي اعتادوها منذ زمن بعيد بغض النظر عن رعوية الدولة التابعين لها، حيث لم يكن من السهل إلزامهم بحدود معينة. ولم تكن المنطقة الممتدة بين مدينة الكويت ومدينة الزبير تعرف سيادة القانون، فكثيراً ما كانت تقع فيها حوادث القتل والنهب، ويذكر ديكسون أن أبرز تلك الحوادث في العشرينيات ما وقع لقبيلة بني مالك العراقية في مارس سنة ١٩٢٩م عندما كانت مخيمة على بعد سبعة أميال من مدينة الكويت. حيث هاجمتها قبيلة المطير وكبدتها خسائر فادحة في الأرواح ونهبت منها أغنامها[١] وطاردت الطائرات البريطانية القبيلة المغيرة وأجبرتها على الفرار إلى نجد، وقد عامل أهالي الكويت من بقي من بني مالك بالحسنى وأمدوهم بالطعام وجمعوا لهم المال وأعادوهم إلى العراق. أما الحادث الآخر فقد وقع على يد قبيلة الزياد العراقية حيث استولت في السنة نفسها على قطيعين من الأغنام يملكهما رجال من قبائل كويتية كانوا مخيمين في المطلاع، ولكن الكابتن جون كلوب ضابط التفتيش البريطاني في بادية العراق الجنوبية استطاع أن يعيد القطيعين إلى أصحابهما بعد أن أنزل بهم العقاب[٢]، وتحت ذريعة إقرار الأمن في منطقة الحدود أخذت الشرطة العراقية تتوغل في داخل الحدود الكويتية، ولكن في ١٠ يونيو ١٩٢٩م احتج الشيخ أحمد على دخول سيارات الشرطة العراقية أراضيه دون إبلاغه، وعندئذ تم الاتفاق بأن لا تدخل القوات العراقية الأراضي الكويتية دون أن تحصل على إذن من الشيخ عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في الكويت[٣].

ثم تم الاتفاق بين الكويت والعراق على التعاون فيما بينهما للقضاء على

---

(١) هارولد ب ديكسون، المرجع السابق، ص ٣١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١٣.

(٣) مصطفى عبد القادر النجار، ص ١٨١.

حوادث الصحراء بين أراضيهما، واستطاع الجانبان أن يحبطا غزوة قامت بها قبيلة الظفير العراقية على العشائر الكويتية في الجهرة، ولكن يبدوأن هذا التعاون كان قصير الأمد، إذ ظهرت مشكلة معقدة أقلقت الجانبين فترة طويلة، وعلى الرغم من أن المشكلة اقتصادية وتتمثل في تهريب البضائع من الكويت إلى العراق، إلا أنها تركت آثاراً سياسية انعكست على علاقات البلدين[١].

ولم يكن أمر التهريب في العشرينيات قد شغل بال الحكومة العراقية كثيراً لخضوع كل من العراق والكويت لحكم بريطانيا المباشر، ولكن بعد أن وقعت بريطانيا مع العراق معاهدة الاستقلال سنة ١٩٣٠م بدأت الحكومة العراقية تتشدد في مراقبة حدودها، فأولت المشكلة اهتماماً كبيراً.

والجدير بالذكر أن تجارة التهريب من الكويت إلى العراق نشطت في ثلاثينيات القرن العشرين الأمر الذي جعل منطقة الحدود العراقية الكويتية في غاية الحساسية، ويرجع ظهور هذه المشكلة إلى عدة أسباب أهمها الفرق الكبير بين الرسوم الجمركية في كل من البلدين[٢]، فقد كانت العراق من الدول التي ترى أن الهدف الأساسي من الرسوم الجمركية هو زيادة دخل الدولة، بينما كانت الكويت ترى وجوب تخفيض الرسوم الجمركية إلى أدنى حد، لكى تجذب التجارة إلى موانيها مما يؤدي إلى زيادة دخلها.

لهذا نجد أن الرسوم الجمركية في الكويت على البضائع المصدرة أوالمستوردة لم تكن تزيد على ٤٪، في الوقت الذي وصلت هذه الرسوم في العراق إلى ١٠٠٪،

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٢) جان جاك بيريبي، الخليج العربي، ترجمة: نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م، ص ١٠٨.

مما تسبب في انتشار عمليات التهريب بين البلدين، كما ساعد على زيادة عمليات التهريب واتساعها بين الكويت والعراق سهولة القيام بها براً وبحراً، فقد تميز القسم الجنوبي من الأراضي العراقية بأنه ضحل عند مصب شط العرب مما سهل عبورها، أما الحدود البرية بين البلدين فهي عبارة عن صحاري شاسعة لا يوجد بها إلا القليل من مراكز الشرطة المتفرقة، والتي تتبع نظام دوريات ضعيف يتمثل في السيارات المتجولة التي يمكن تفاديها بسهولة، وإلى جانب ذلك فهناك أسباب أخرى ساعدت على اتساع عمليات التهريب بين البلدين، منها عدم وجود قيود على تجارة الصادرات والواردات في الكويت مما شجع التهريب إلى البلدان المجاورة ذات الجمارك المرتفعة. كما أن الكويت كانت تعاني من الحصار التجاري الذي أحكمه ضدها ابن سعود، يضاف إلى ذلك كون تلك الفترة هي فترة كساد اللؤلؤ في الخليج وهو عماد اقتصادها[1].

ولعلاج تلك المشكلة أخذت السلطات الجمركية في العراق تشدد قبضتها على كل اتصال يقع بين الكويت والعراق براً أوبحراً، وبلغ هذا التشديد حتى على القوارب الكويتية المشتغلة بنقل مياه الشرب من شط العرب بحجة أنها تمارس تجارة التهريب. وفي عام ١٩٣٢م أصدرت السلطات العراقية في البصرة تعليمات حتمت بمقتضاها على كل قارب يأتي من الكويت الإعلان عن قدومه لدى المركز العراقي الجمركي المقام في الفاو، كما فرضت ضريبة بلغت تسع آنات* عن كل رحلة يقوم بها بالإضافة إلى مبلغ آخر كان يدفع شهرياً، وكانت هذه الإجراءات موضع استياء أمير الكويت[2].

---

(١) نجاة عبد القادر الجاسم، المرجع السابق، ص ص ١٤٧ - ١٤٩.

* الآنة: هي ١/ ١٦ من الروبية الهندية، وهي العملة التي كانت مستعملة في الكويت قبل الاستقلال.

(٢) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤-١٩٤٥م، ص ١٤٠.

شجعت الأرباح الطائلة التي يجنيها المهربون من وراء تلك التجارة على انتشار التهريب وزيادته، وكانت التجارة المهربة تنقل من خلال طريقين:

**الطريق الأولى**: طريق البحر؛ بواسطة السفن الصغيرة التي تذهب إلى شط العرب حاملة البضائع التي تفرض عليها العراق عادة رسوماً، ويدخلونها بطرقهم الخاصة بمساعدة شركائهم هناك ثم يعودون بما تحتاج الكويت من بضائع وماء وخشب ووقود.

**والطريق الثانية**: براً وينقل القليل منه بواسطة السيارات، والأغلب بواسطة الجمال والحمير ينقلها البدوالرحل في رحلاتهم السنوية طلباً للكلأ والماء. ولم تحاول السلطات الكويتية التضييق على هذه التجارة، المحظورة قانوناً، لأنها مستفيدة منها لمواجهة حصار ابن سعود عليها[1].

وقد سببت إجراءات الحكومة العراقية في تشديدها على القوارب الكويتية استياء شيخ الكويت وضيقه لما نتج عنها من تأخر وصول مياه الشرب لاسيما في أوقات الصيف، لهذا احتج على هذه الإجراءات العراقية ذاكراً أن الكويت تعتمد على مياه شط العرب في ٨٠٪ من حاجتها من المياه، ولذلك فهو لا يعترض على الضرائب التي فرضتها الحكومة العراقية ولكنه يعترض على إرغام القوارب الكويتية على الذهاب إلى الفاو حتى لو كان التيار ضدها مما ينتج عنه صعوبات بالغة، بالإضافة إلى تأخيرها عدة ساعات في المراكز الجمركية في الفاو[2]، إلا أن الحكومة العراقية اعتذرت عن عدم تنفيذ مطالب الشيخ ما لم يقم هو بتقديم ضمانات كافية

---

(١) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص ٢٧١.

(2) F.O. 371 / 16008 Arabia, 1932 Right of Kuwait boats to draw water from shat El Arab Memo by the high commissioner for Iraq to the Minister for Foreign Affairs, Bagdad, 30th June 1922.

لوقف التهريب، وقامت الحكومة العراقية باتخاذ إجراءات أخرى للحد من هذه الظاهرة التي أخذت تتسع على نطاق غير طبيعي، فخصصت قوارب مسلحة تجوب المياه الإقليمية العراقية لمراقبة السفن القادمة للعراق والخارجة منه، كما خصصت سيارات مسلحة تجوب مناطق الحدود البرية مما دفع المهربين إلى توسيع نطاق عملياتهم على مساحة أوسع امتدت حتى النجف[١].

وعلى الرغم من هذه الإجراءات المشددة التي اتخذتها الحكومة العراقية إلا أنها لم تبدِ نفعاً في وقف عمليات التهريب، لذلك لجأت إلى السلطات البريطانية على اعتبار أن الكويت مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات واتفاقيات، ففي ٣١ مارس عام ١٩٣٣م أرسل السير "فرنسيس همفريز" السفير البريطاني في بغداد رسالة إلى "الكولونيل فاول fowl" المعتمد السياسي البريطاني في الخليج يطلب فيها إعلام شيخ الكويت بمقترحات الحكومة العراقية لوقف تهريب البضائع بين الكويت والعراق والمتمثلة في أن يرفق مع سفن البضائع المتجهة من الكويت إلى العراق بيانات بالحمولة مصدق عليها من قبل موظف جمارك عراقي أوالوكيل السياسي في الكويت، وأن ترابط سفينة تجارية عند مدخل شط العرب لمراقبة تحركات سفن نقل البضائع[٢] بالإضافة إلى إنشاء مراكز مراقبة على الحدود الكويتية العراقية ووعد الحكومة العراقية أن تعاون الشيخ في حالة تعاونه في إيقاف هذه التجارة غير المشروعة. ولكن الشيخ أحمد الجابر لم يوافق على تلك الاقتراحات متحججاً بالتعديات الواقعة على مقاطعاته من قبل السلطات العراقية، ولذلك اقترح المقيم

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٨٥.

(2) Ashtiany (Julia):the Arabic documents in the Archives British Political Agency Kuwait. 1904-1949(I. O. R:R/15/5/128).Kuwait-Iraq Smugling. Border. Incidents,1933-34. Letter from Sir Francis Humphrys to col. Fowle 31 Mar 1933.

البريطاني في الخليج "الكولونيل فاول fowl" عقد اجتماع في الكويت يشترك فيه بنفسه مع الشيخ، وممثل عن السلطات الجمركية العراقية، ولكن الحكومة العراقية رفضت هذا الاقتراح على أساس أنه من غير المفيد عقده بعد أن رفض الشيخ المقترحات السابقة التي قدمت إليه[١].

وكان من الطبيعي إزاء تشديد الرقابة الجمركية في مراكز الحدود العراقية براً وبحراً أن تقع عدة حوادث اعتداءات[٢]، وفي فبراير ١٩٣٤م اقترح وزير الخارجية العراقية لدى السفير البريطاني في بغداد عقد اجتماع بين ممثلين كويتيين وعراقيين[٣] على أن يكون غاية ذلك أن يتباحث الطرفان في حدود المياه الإقليمية للعراق ومشكلات التهريب بين البلدين، واقترحت الحكومة البريطانية أن يمثل شيخ الكويت في المؤتمر كل من الكولونيل فاول المقيم السياسي في الخليج والكولونيل ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت، ولكن شيخ الكويت لم يوافق على إعطاء ممثليه السلطة الكافية للتفاوض، وذلك بضغط من التجار الذين كانوا يستفيدون من عمليات التهريب[٤].

وقد حدد السفير البريطاني في بغداد جدول أعمال المؤتمر في رسالة وجهها إلى نوري باشا السعيد وزير الخارجية العراقي جاء فيها:

**أولاً**: النظر في الاقتراحات التي ترفعها الحكومة العراقية بشأن التعاون بين العراق والكويت لمنع التهريب.

---

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ١٤١.

(2) F.O. 371 / 17817 RESIDENT Kuwait to prodrome. Bagdad 14th feb. 1932.

(3) F.O. 371 / 17817 Iraqi Minsistry for Foreign Affaris to H.E Sir Francis Humphrey. His Britannic Majesty's Ambassador Bagdad 7th January 1934.

(٤) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ١٤٢.

**ثانياً**: دراسة وضع مناطق مياه الحدود بين الكويت والعراق.

**ثالثاً**: بحث الشكاوى المتعلقة بقوارب الخفر الجمركية العراقية خارج منطقة مياه الحدود العراقية وداخل منطقة مياه الحدود الكويتية.

**رابعاً**: النظر في الوسائل العملية لمعالجة حوادث الحدود التي تمس الكويتيين والعراقيين[1].

وأوضح شيخ الكويت أن ما يسمى مدير الجمارك الكويتية الذي اقترح ليمثل الكويت في المؤتمر ليس إلا كاتباً لا يستطيع أبداً أن يضبط نفسه في مؤتمر مع ممثلي دولة منظمة كالعراق[2]، وتجدر الإشارة إلى أن عملية التهريب بين الكويت والعراق لم تكن مقصورة على جانب دون الآخر، فالواقع أن هذه العملية قد استقطبت إليها العراقيين والكويتيين والإيرانيين والنجديين على حد سواء دون تفريق، حيث كانت الأرباح الطائلة التي يحققها التهريب هي الهدف الذي أغرى هؤلاء جميعاً للتعاون فيما بينهم وخاصة بعد غلق طريق السعودية[3].

كما أن حجم التجارة "المهربة" لم يكن يمثل الدرجة المبالغ فيها والتي تعمدت الدعاية العراقية إثارتها ضد الكويت من أجل تبرير انتهاك العراق للحدود الكويتية، إلى جانب الممارسات التي قام بها العراق تجاه جاره خلال الثلاثينيات والتي وصلت إلى حد المطالبة بضم الكويت وإلحاقها بنظامه الاقتصادي، ومن تلك المبالغات العراقية ما ورد في تصريح مدير الجمارك العراقية الإنجليزية السير مونك Monk بأن بضائع تبلغ قيمتها ٦٠٠٠٠ جنيه إسترليني قد هربت إلى العراق من الكويت خلال عام ١٩٣٢م،

---

(١) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق.
(٢) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص ٢٧٩.
(٣) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٨٥.

وأن أحد المهربين الكويتيين قد أطلق النار على أحد العاملين في الجمارك[1] إلا أن المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الكولونيل "ديكسون" قد بعث برسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج في ٨ مارس ١٩٣٣م يفند فيها تصريحات مدير الجمارك العراقية ذاكراً بأنه سيكون مقصراً بواجبه إذا لم يحاول تصحيح تلك البيانات، مشيراً إلى أن مدير الجمارك العراقية قد أساء الفهم فيما يتعلق بقيمة البضائع المهربة من الكويت إلى العراق، وكذلك فيما يخص قصة إطلاق النار على أحد موظفيه وأوضح "ديكسون" أنه درس قضية التهريب المزعومة للعراق خلال السنوات الثلاث السابقة لعام ١٩٣٢م، وقام بعدة زيارات للحدود الكويتية العراقية على طول امتدادها الغربي والشمالي، وخصوصاً المناطق المجاورة لسفوان وجبل سنام، وناقش الأمر في عدة مناسبات مع شيوخ ورؤساء القبائل العراقية والكويتية، وتوصل إلى أدلة تظهر أن عمليات تهريب قليلة تجرى عن طريق البر، وأن هذه العمليات تقتصر تقريباً على قبائل رعوية عراقية تنتقل إلى الأراضي الكويتية على مدى خمس سنوات خلال فصل الشتاء والربيع[2]، وحتى هذا لايمكن وصفه بأنه تهريب بمعنى الكلمة، حيث يقتصر على الكميات التي تحملها كل عائلة معها عند عودتها إلى منازلها في العراق، ويؤكد ديكسون أن تلك الكميات والبضائع ليست كبيرة ويمكن قياسها لكون القبائل العراقية، وخاصة قبائل المنتفق والرميثة التي تقوم بنقل البضائع من الرعاة الفقراء ولا تملك كل عائلة من وسائل المواصلات سوى ما يكفيها بالكاد لحمل حاجات المخيم، لذلك فلا يوجد مكان كافٍ لحمل البضائع المهربة، وتوجد كمية قليلة من البضائع المهربة تجد طريقها إلى المزارع العديدة الواقعة على ضفة شط العرب قرب مصبه، وأنه يظهر من الإدلة التي تمكن من جمعها أن تجارة

---

(1) F O. 371 / 16851 from Colonel H.R.P. Dickson. CIEIA TO THE Pol. Resident in the P. Gulf 8th March 1933.

(٢) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص ٢٧٢.

التهريب هذه يقوم بالجزء الأكبر منها مواطنون عراقيون يزورون الكويت بسفن شراعية صغيرة ويشترون البضائع ثم يعودون مرة أخرى[1]

وبالرغم من اعتقاد المسؤولين البريطانيين بأن "ديكسون" منحاز للكويت إلا أنهم لم يتشككوا في أن تقديرات مدير جمارك العراق الإنجليزي لحجم التهريب من الكويت إلى العراق مبالغ فيها، وأن روايته عن مقتل أحد موظفيه غير دقيقة،فلوكانت الخسائر العراقية نتيجة لتهريب البضائع من الكويت خطيرة وحقيقية لهذه الدرجة لكان من السهل إقناع الحكومة العراقية بتقديم تعويض معقول للشيخ في مقابل تعاونه في الحد من هذه التجارة كما كان الاقتراح فيما يختص بمسألة بساتين النخيل[2].

وقد حددت الحكومة العراقية مناطق التهريب في مذكرة رفعها ياسين الهاشمي "رئيس حزب الإخاء الوطني" إلى فرنسيس همفري في يوليوعام ١٩٣٣م ذاكراً أن التهريب يتركز في منطقتين؛ الأولى برية ممتدة بين (الزبير) و(النجف)، والثانية بحرية عن طريق (خور عبد الله) و(شط العرب)، وأن البضائع المهربة تشمل الشاي والسكر والتبغ وورق السكاير والكبريت، وأن العراق قد تحمل خسارة من وارداته الجمركية بلغت ثلاثين ألف جنيه إسترليني سنوياً[3]، كذلك اتخذت الحكومة العراقية من جانبها إجراءات مشددة للحد من هذه التجارة غير المشروعة فرابطت قواربها المسلحة في المياه الإقليمية لمراقبة حركة السفن الداخلة إلى العراق والخارجة منه، فضلاً عن إرسال سيارات مسلحة تجوب مناطق الحدود، مما اضطر المهربين إلى توسيع منطقة عملياتهم

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٣.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق،ص ١٨٤.

(3) F.O. 371 / 16852 Memo by Yasin pasha to sir Francis Humphry – confidential A memo on the customes position between Iraq and Kuwait.

حتى امتدت إلى النجف، كما نتج عن تشديد الرقابة وقوع حوادث اعتداءات وتجاوزات على الحدود الكويتية[١].

ومما لا شك فيه أن ظهور الخطط العراقية لضم الكويت في الثلاثينيات كانت من أهم دوافع الشيخ لرفض التعاون مع العراق للقضاء على التهريب، وقد زاد من رفض الشيخ مواقف حكومة العراق غير الودية في التعامل معه كجار صديق، ومن ذلك قيام مدير أحد النواحي في البصرة باقتحام الحدود الكويتية لجباية الضرائب من قبائل المنتفق بعدما منعت السلطات العراقية موظفيه من جباية الضرائب من القبائل الكويتية القاطنة في العراق[٢].

كما أن الحكومة العراقية لم تستجب لطلب الشيخ بوجوب مراقبة الشرطة العراقية لتحركات البدو في الصحراء الجنوبية للعراق بعد وقوع اضطرابات بين قبيلتي شمر والظفير القاطنتين قرب سفوان، حتى أن بعض المناطق أصبحت منطلقاً للغزاة واللصوص على الكويت، فقد كثرت الغارات على الكويت وتكررت السرقات الصغيرة للجمال، ومن ذلك تلك الغارة التي قام بها سبعة أشخاص من شمر عبر الحدود من سفوان في ٢٧ مايو ١٩٣٥م، وأطلقوا النار على سيارات البريد من على بعد خمسة عشر ميلاً إلى الشمال من الجهرة، وقد تم ضبط المغيرين من قبل السيارات الكويتية المسلحة، وتقدم الشيخ باقتراحات محددة للحد من الحوادث التي تؤثر سلباً على علاقات البلدين الشقيقين، ولكن العراق لم يظهر أي تعاون إيجابي بهذا الصدد[٣].

ولم يقتصر الأمر على تلك الحوادث التي يقوم بها أفراد من العصابات

(1) F.O. 371 / 17817 from Res. Kuwait to pordrome. Bagdad. 14th Feb. 1932.

(2) F.O. 371/ 19958 translation of letter from the ruler of Kuwait to the Pol. Agent Kuwait 10th Mutiaram 1352, 2nd April 1963.

(3) F.O. 371 / 18912 Kuwait intelligence summary for the period 17-31 may 1932 – secret .

والقبائل وإنما تعداه إلى تجاوزات وتعديات قامت بها قوات الشرطة العراقية على الحدود الكويتية، اتبعت خلالها أساليب عنيفة بحجة العمل للقضاء على عمليات التهريب ومطاردة المهربين، وأكد الشيخ أن هذه الحوادث تثير الجفوة والشقاق بين البلدين، وتضعف علاقات الصداقة وحسن الجوار(١).

كما كانت حملات الصحافة العراقية على الكويت وتغاضى الحكومة العراقية عنها من الأسباب التي جعلت الشيخ يرفض التعاون مع العراق في وسائل مكافحة التهريب والقضاء عليه، فقد كانت الصحافة العراقية كعادتها تنتهز أية مشكلة أوفرصة تحدث لتوجه للكويت الحملات السيئة، وتدعوإلى ضمها إلى العراق باستعمال القوة إذا دعا الأمر(٢)، ومن تلك المقالات الهجومية التي كانت تنشرها جريدة الكرخ البغدادية على شيخ الكويت والداعية إلى ضم الكويت بالقوة، مقالة نشرت بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٣٥م تحت عنوان "ضرورة التحام الكويت في اتحاد مع العراق" أشارت فيها إلى: "أنه بالنظر إلى ما يفيد بأن تغييرات مهمة ستحدث خلال مدة قصيرة في إمارة الكويت، وأن العديد من البرقيات قد وصلت إلى بغداد تذكر أن مكتب المستعمرات البريطانية قد قرر أخيراً أن يضع هذا الجزء من البلاد العربية تحت سيطرته، ويغير شكل حكومته، فقد أصبح لزاما على الحكومة العراقية أن تبذل جهوداً حثيثة عاجلة من أجل الاستجابة إلى مطالب الشباب الواعى في الكويت، والذي يلح على توحيده مع العراق وأنه يتحتم في النهاية ضم هذا البلد إلى العراق". وبعد أن أورد المقال المزايا والصلات التي توجب العمل على ضم الكويت إلى العراق، أكد أنه بضم الكويت إلى العراق

---

(1) F.O. 371/18909 tel from pol. Agent Kuwait. No. 166. to pol. Resident 4th may 1935.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٨٠.

تتخلص الأخيرة من ويلات التهريب، التي أنزلت خلال السنتين الماضيتين أفدح الأضرار بالتجارة العراقية[1].

تخوفت الحكومة البريطانية من أن تزداد الضغوط والتأثيرات العراقية على الشيخ، وأن تسعى بالفعل لضم الكويت بحجة ما تعانيه من التهريب وبادعائها مطالبة من الشباب الكويتي بالانضمام إلى العراق، أوأن يفرض العراق حصاراً اقتصادياً على الكويت، وأن تمنع العراق أمير الكويت من التزود بمياه شط العرب، لذا سعت الحكومة البريطانية للتوسط في حل مشكلة التهريب وإرغام الشيخ على التعاون مع العراق للقضاء على التهريب، وذلك على الرغم من تفهم المسؤولين البريطانيين للأسباب التي دعت الشيخ إلى عدم التعاون مع العراق بذلك الشأن[2]، ولكن الشيخ أصر من جانبه على رفض التعاون مع العراق بشأن إيقاف تلك التجارة رغم تحذير بريطانيا له بأنها ستتركه يواجه وحده الضغوط والإجراءات العراقية، إلا أن يعتذر للحكومة البريطانية مبيناً أنه لا يرغب في أن تعتقد الحكومة البريطانية أنه يرفض نصيحتها مدفوعاً بروح العناد تجاهها، أوبالعداوة تجاه العراق، وإنما تنحصر أسباب عدم موافقته فيما يلي[3]:

**أولاً**: علمه بأن الحكومة العراقية ليس لديها حق قانوني لتطلب إليه القيام بما تريده بالرغم من أن هذا ما كان يمنعه من المساعدة كجار طيب لوكان الأمر ممكناً.

**ثانياً**: سواء تم إيقاف التهريب عن طريق الكويت أومن خلال قوات الحصار

(1) F. O. 371/19967 AL-KARKH Newspaper No. 318 Dated 12-8-1935 (the necessary of Kuwait into union with iraq.).

(٢) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص ٢٨٢.

(٣) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ – ١٩٤٥م، ص١٤٤.

العراقية، فسيكون هناك خسارة كبيرة لبلده الصغير الذي لا تنبت به سوى الحشائش، لذلك فهويعتمد على التجارة لكى يحصل على المال الذي يشترى به الطعام والملابس من الهند لسكان الكويت البالغ عددهم مائة ألف نسمة، فإذا ما حدثت هذه الخسارة نتيجة لإجراءات الحكومة العراقية وحصارها، فإن شعبه لن يلومه عندها، غير أنه فيما لونجمت الخسارة عن إجراءات اتخذها هووفقاً للمقترحات العراقية فإن النتيجة بلا شك ستكون كما يلي[1]:

١. فقدان الكويت بصورة مؤكدة لكل تجارتها مع الداخل، حيث يكون عمل مدير الجمارك الجديد الترتيب لذلك.

٢. ستعتقد كل البلاد العربية أن الكويت قد تخلت عن حريتها للعراق وأصبحت مجرد تابع له.

٣. سيتهم الشيخ من أفراد آل الصباح وشعبه بالخيانة مما سيجعله يواجه مشكلات ومصاعب كثيرة.

٤. سيظن ابن سعود أن الشيخ سلم نفسه للعراق، ففي الوقت الذي رفض فيه طلبه لتعيين ممثل له ليجمع رسوم الترانزيت، فإنه وافق على تعيين مدير جمارك يتمتع بسلطات واسعة.

٥. سيتبع تدهور التجارة واعتبار شعبه له بأنه خائن هجرة كثير من الوجهاء والتجار والأعيان من الكويت، بينما لولم تحدث الخسارة بسببه فإن عائلته وشعبه سيؤيدونه في أوقات الشدة.

وظلت الحكومة البريطانية تضغط على الشيخ ليتعاون مع العراق، بينما ظل

---

(١) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص ص ٢٨٣ - ٢٨٥.

الشيخ مصراً على رفضه مفسراً هذا الرفض بأنه جاء نتيجة لبعض المقترحات العراقية التي تعني التنازل عن سيادة بلاده، بينما يعنى البعض الآخر الخسارة الكاملة لتجارة بلاده، وهي المصدر الأساسي للدخل.

وعلى الرغم من أن العراق اتخذ إجراءات من ناحيته لمنع التهريب أقرتها له بريطانيا في حدود القانون، إلا أنه ظل يشتكى من استمرار عمليات التهريب، وكان في كل الحلول التي يطرحها تعدٍ على حقوق الكويت وسيادته، مما دفع بريطانيا إلى مساندة الشيخ في رفضه لها بعد أن استجابت للعراق وبذلت مساعى حثيثة لاتخاذ كافة الطرق الكفيلة بالقضاء على التهريب، ومن ذلك الضغط على الشيخ للتعاون مع الحكومة العراقية بهذا الصدد، ولكنها غيرت موقفها بعد أن رأت ما أبانت عنه مطالب العراق من تعدٍ واضح على الحقوق الكويتية[1]، وكان لابد أن تساند الشيخ في رفضه لكافة الحلول التي طرحها العراق، ومنها توحيد الجمارك بينه وبين الكويت، أوقيام اتحاد جمركي بين البلدين، واعتبرت بريطانيا ذلك خرقاً لحقوق الشيخ الإقليمية على أراضيه، بينما اشتكت الكويت من كثرة تجاوزات الشرطة العراقية للحدود الكويتية ومياهها الإقليمية[2]، والتي ظلت تشكل توتراً في العلاقات بين البلدين ولم تنته إلا بعد اكتشاف النفط في الكويت.

وهكذا كانت مشكلة التهريب التي نشأت بين الكويت والعراق تعالج دوماً بشكل غير ودي شأنها شأن بقية المشاكل التي اصطنعها العراق أوصعدها وبالغ في إظهار تضرره منها وإلقاء اللوم على الكويت وبالتالى مطالبتها بتقديم التضحيات دون أن يقدم أي مقابل.

---

(١) ميمونة خليفة الصباح، المرجع السابق ،ص٢٨٦ .
(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

لقد تركت مشكلة التهريب من الكويت إلى العراق آثاراً سلبية انعكست سلباً بشكل واضح على علاقات البلدين، فبالإضافة إلى الأسباب آنفة الذكر هناك أسباب أخرى وهي:

١. ما حققه المهربون نتيجة عملياتهم التهريبية من مكاسب كبيرة شجعهم على الاستمرار في التهريب وزيادته[1].

٢. لم يتبع العراق سياسة كان من الممكن أن يستفيد منها في القضاء على عمليات التهريب على حدوده مع الكويت، وهي أن يدفع القبائل الموالية له على تلك الحدود إلى التعاون مع السلطات الرسمية في القبض على المهربين بتشجيعهم بالمكافآت المغرية، كما هو الحال في نجد، أو أن يجعل لهم نصيباً من البضائع التي يتم ضبطها ومصادرتها[2].

٣. نقص اللؤلؤ في الخليج العربي بشكل عام، وهو عماد اقتصاد الدول القائمة على جانبيه في ذلك الوقت.

٤. اتباع تجار البصرة لنظام في الاستيراد يعرف بنظام "البضاعة الاختيارية"، وهو أن يجري تحميل البضائع إلى البصرة مع اختيار تفريغها في الكويت، في وقت كان طلبها قد تم لسد حاجة السوق العراقية، وإذا وجد التاجر المستورد أن السوق غير مناسبة في العراق يحول البضاعة في آخر لحظة إلى الكويت وتنقل من هناك بواسطة البدو إلى الصحراء العراقية وتدفن في محلات مختلفة منها،

---

(١) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ، الطبعة الأولى ١٩٦٥م، ص ٢٤٧.

(٢) نجاة عبد القادر الجاسم، المرجع السابق، ص ١٥٤.

ويقوم بعدئذ تجار المدن العراقيون باستخدام عشائر العراق النهرية لإخراج البضائع ونقلها إلى الأسواق[1].

ونخلص من كل ذلك أن مسألة التهريب ليست بالحجم الذي صورته الأنظمة العراقية المتعاقبة، فقد كان الجزء الأكبر منه يتمثل في ما تنقله العشائر الرحل بين البلدين لحاجاتهم الخاصة ولأغراض معيشتهم، أما الجزء الآخر، فإن عاتقه يقع على الطرفين، فالتجار العراقيون هم الذين ينبغي متابعتهم ووقف نشاطهم والحكومات العراقية تستطيع ذلك، فحلٌ هذه المشكلة إذا يمكن أن يتم في داخل الأراضي العراقية. غير أن هذه المسألة قد استغلت سياسياً، وتم تصعيدها في مبالغة لا معنى لها.

**نقل المياه:**

تقع الكويت في منطقة صحراوية مجدبة وقاحلة، فقد شاءت الطبيعة أن تحرمها وإمارات الخليج الأخرى من الأنهار أهم مورد للمياه العذبة، كما أن مياه الخليج العربي مالحة لا تصلح للشرب، لذلك اعتمد أهل الكويت في معيشتهم على تجميع مياه الأمطار في فصل الشتاء في خزانات أرضية معدة لذلك وهي التي تسمى البِرْكَة كمصدر من مصادر المياه العذبة يسد حاجة السكان في هذه البقاع الصحراوية المجدبة لاستخدامها بعد انقضاء فصل الأمطار، كما قاموا بحفر الآبار في مناطق متعددة من البلاد أشهرها الشامية والعديلية والنقرة والدسمة، وحولي والشعب[2].

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٢) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م، ص٥٩.

وحقيقة فإن مشكلة نقل المياه من شط العرب لا يمكن اعتبارها مشكلة بين الكويت والعراق وإنما هي مشكلة واجهت الكويت لندرة المياه فيها نتيجة لوقوعها في منطقة صحراوية محرومة من أهم موارد المياه العذبة، ولا يوجد فيها سوى بعض الآبار التي تحوي مياهاً عذبة نوعاً ما وهي قليلة الإنتاج بالنسبة لاحتياج السكان. يضاف إلى ذلك آبار البيوت التي حفرها الأهالى لاستعمالهم الخاص، وبها نسبة مرتفعة من الأملاح[1]، أي أن محاولة إيجاد ماء الشرب العذب في الكويت بواسطة الآبار غير مجدية، ولا سبيل إلا الحصول على المياه العذبة من العراق[2].

أدت هذه الندرة في المياه العذبة، لا سيما في موسم الصيف الذي يشح فيه المطر إلى مشكلة استدعت وجوب توفيرها من مصادر خارجية، فاندفع الكويتيون إلى جلب المياه من شط العرب الأقرب إليها وأيضاً لسهولة نقلها بالوسائل المتوفرة في ذلك الحين، وهي الخزانات المحمولة على القوارب الشراعية. ويمكننا أن نقول إن البداية كانت بالتقريب حوالى عام ١٩٠٩م عندما ظهرت زيادة واضحة في عدد السكان، فكان يتوجب على الكويت جلب مياه من شط العرب لتشكل مع مياه الآبار المصدر الرئيس لحاجة البلد، وكانت مياه الآبار أغلى من مياه شط العرب، لأن الأولى تنقل من مناطقها بواسطة الحمير إلى مناطق الكويت المختلفة، أما مياه شط العرب فكانت تجلب باستخدام السفن الشراعية، وأصبح لدى الكويت بحارة ونواخذة مختصين في ذلك، وبناء على ذلك ابتاع شيخ الكويت سفينة كبيرة ذات خزان واسع من الهند، كانت تستعمل لنقل الماء بين بعض

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٢) جريدة الاستقلال، بغداد، العدد ٣١٩٦، ١٥ مارس ١٩٣٨م.

المقاطعات الهندية، أطلق عليها اسم (السفينة سعيد)، وقد ساهمت في التخفيف من أزمة وصول الماء إلى الكويت[1]، ولما كانت مياه شط العرب تنقل بواسطة القوارب الشراعية، لذلك كانت تتعرض للتأخير، لاعتمادها على الرياح، وهذا ما جعل الكويت تتعرض لأزمة بسبب تأخير المياه إليها مما يسبب الإرباك وعطش الأهالي، فاستغلت الحكومة البريطانية هذه الأزمة في محاولاتها لصرف الكويت عن الاعتماد على جارتها العراق في شؤونها الحيوية والمعيشية الضرورية، فسعت بكافة الوسائل لجعل الكويت تعتمد عليها وحدها اعتماداً تاماً، فاهتمت بمشكلة ندرة المياه، ومحاولة توفيرها وقامت بمنح الكويت قرضاً قدره (مائة وسبعون ألف روبية) بدون فوائد، على أن يسدد على قسطين يدفعان سنوياً، وذلك لاستغلاله في التعاقد مع شركة النفط الإنجليزية الفارسية لحفر آبار ارتوازية للبحث عن المياه[2].

تعرضت عملية نقل المياه من شط العرب لصعوبات أخرى، فقد شددت السلطات العراقية الرقابة على السفن الكويتية، بحجة القضاء على التهريب، ففرضت على السفن المرور بمركز الفاوالجمركي للتفتيش ودفع الرسوم (تسع آنات)، مما كان يؤدي لتأخر وصول السفن المحملة بالمياه إلى الكويت، فتسببت السلطات العراقية عن قصد في خلق مشكلة تموين في أكثر الموارد حيوية بالنسبة لسكان الكويت، مدعية أنها تهدف بذلك إلى إرغام الشيخ على التعاون مع السلطات العراقية في إجراءات مقاومة التهريب[3].

---

(١) عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، دار العروبة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م، ص١٥٠.

(2) F. O. 371/2476 from Nox C. I. E No. 458 for Secretary to the Govt of India, Foreign & political Dept. 2nd Dec. 1914.

(3) Ashtiony (Julia): OP: Cit (I. R: R /15/5/160) Kuwait's Water Supply 1932-42. letter from pt.

وفي الحقيقة فإن الصعوبات التي خلقتها السلطات العراقية بشأن إمدادات المياه المحمولة من شط العرب إلى الكويت فاقت ما كانت السلطات العثمانية تحاول اصطناعه بعد عقد اتفاقية الحماية البريطانية مع الكويت عام ١٨٩٩م اقتصاصاً من الأخيرة لميلها لبريطانيا، ولعل هذا ما دفع الكويت من البداية إلى طلب مساعدة بريطانيا بهذا الشأن، في حين كانت استجابة الأخيرة واهتمامها بمشكلة إيجاد المياه لتغذية الكويت ناجمين عن محاولاتها الجادة لإبعاد أي تأثير عثماني أوعراقي عن الكويت، وقد ظهر الاهتمام البريطاني بهذه المشكلة مبكراً وبالتحديد منذ عام ١٩١٣م حين توجهت بعثة بريطانية إلى الكويت لهذا الغرض[1]، أوصت بعد إجراء عدة تجارب بإمكانية الحفر لاحتمالات وجود مياه عذبة في الكويت.

وازداد الاهتمام البريطاني بالعمل على إيجاد مياه شرب في الكويت في ثلاثينيات القرن العشرين حين ظهرت بعض الصعوبات في عملية نقل المياه من شط العرب بعدما أخذت الحكومة العراقية تشدد الرقابة على سفن الماء الكويتية وتزيد من تعقيد إجراءات مرور تلك السفن ضمن حملتها الرامية إلى منع التهريب من الكويت، مما تسبب في تذمر الأهالي وشكواهم إلى الشيخ أحمد الجابر الذي احتج على الإجراءات العراقية، ورغم موافقة العراق على إزالة تلك الإجراءات إذا ما ضمن الشيخ ألا تحمل القوارب الكويتية بضائع مهربة[2] غير أن العراق لم يقدم على أية خطوة في سبيل إزالة تلك العوائق، مما دفع الشيخ إلى تقديم شكواه إلى المسؤولين البريطانيين الذين نصحوا بضرورة العمل على توفير الاكتفاء الذاتي

---

G. S. H /De Gaury pA Kuwait, to Prin the Persian gulf 14 Nov 1937.

(١)ميمونة خليفة الصباح، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

(2) F.O. 371/160068 memorandum, right of kuwait to draw water from shatt el Arab (30) june 1932.

من المياه حتى تستغني عن العراق بهذا الخصوص، وذلك بالاتفاق سراً مع شركة نفط الكويت لحفر آبار جديدة وجلب آلات رافعة.

وتنفيذاً لذلك قدمت بعثة بريطانية للكويت واتفقت مع الشيخ في أبريل عام ١٩٣١م. وقد أكدت نتائج الحفر وجود المياه، لا سيما في أطراف الإمارة وفي المناطق المحايدة وفي جزيرة فيلكا. وكانت بريطانيا قد قدمت قرضاً قدره (مائة وسبعون ألف روبية) لاستغلاله في التعاقد مع شركة النفط البريطانية الفارسية لحفر آبار ارتوازية للبحث عن المياه[1]، وقدمت الشركة عرضاً للشيخ عام ١٩٣٥م بوضع مضخة لاستخراج الماء في الأماكن التي أشارت إليها البعثة، إلا أن العرض كان مرتفع التكاليف وغير مضمون النتيجة فرفضه الشيخ[2].

وفي عام ١٩٣٦م قدم الشيخ إلى السلطات البريطانية مشروعاً يقضي بإنشاء شركة بالتعاون مع العراق تقوم بضخ الماء عبر الأنابيب من شط العرب إلى الكويت، وأوضح الشيخ أن الكويت ستحصل على مزايا من وراء هذا المشروع كرسوم الامتياز ونسبة من أرباح الشركة مما سيغنيها عن مشروع استخراج المياه من باطن الأرض والذي سيكلفها نفقات باهظة، في الوقت الذي رحبت فيه الحكومة العراقية بهذا المشروع وأعربت عن استعدادها تزويد الكويت بالماء العذب دون مقابل ودون قيد أوشرط، ولكن هذا المشروع لم يحظ بموافقة الحكومة البريطانية بالرغم من أهميته بالنسبة للكويتيين[3]، لأن من شأنه أن يزيد من تأثير العراق السياسي والاقتصادي في الكويت، وما قد ينتج عن ذلك من تهديد لمصالح

(1) I. O. R. /15/4/1004 conf Prospects of obtaining Popable Water by artisan borin at Kuwait.

(2) F. O. 371/18909 Note of conversation with Major Frank Holmed Laith waite to I. D. 11th Feb. 1935.

(٣) عبد الله الحاتم، المرجع السابق، ص ١٥٣.

بريطانيا في الكويت ومن ثم في الخليج العربي، ورأت الحكومة البريطانية أنه يجب الأخذ في الاعتبار الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الكويت، ومن ثم يجب المحافظة على استقلالها في حالة إمدادها بالماء من الخارج،والاهتمام باكتشاف ينابيع المياه المحلية[1].

ومما يثير الانتباه أنه في الوقت الذي تعمدت السلطات العراقية فيه وضع العراقيل أمام السفن الكويتية المشتغلة بنقل المياه، كانت تبدى ترحيبها الزائد للسماح للكويت بضخ المياه من شط العرب بلا مقابل وذلك عبر أنابيب خاصة. ولا شك أن ذلك كان يتفق مع المخططات العراقية الهادفة إلى ربط الكويت بالعراق في مصادر مياهها، ولم تنخدع الكويت بالعروض العراقية، فما واجهته قواربها المشتغلة بنقل المياه من صعاب يدعوها إلى عدم الاطمئنان إلى جارتها في مشروعات ثابتة لنقل المياه ودفعها إلى مواصلة البحث عن مواردها المائية[2]، لكن مع تطور الحياة في الكويت وازدياد عدد السكان، أصبحت المياه التي تنقل بواسطة السفن لا تفي حاجة البلاد، لذلك طرح مشروع لنقل مياه شط العرب إلى الكويت بواسطة الأنابيب بطول مائتي كيلومتر[3].

ويذكر ديكسون أن هذا المشروع مثَّل آخر الطرق العراقية في مغازلة الكويتيين عن طريق التلويح لهم بالفوائد الجمة التي سيجنونها من سحب مياه شط العرب إلى الكويت بواسطة أنبوب قطره ٢٣ بوصة وبطول مائتي كيلومتر، الأمر الذي من شأنه أن يحول الأراضي القاحلة بجوار مدينة الكويت والجهراء إلى حدائق

---

(1) Ashtiony (Julia): OP: Cit (I. R: R /15/5/160) Kuwait's Water Supply 1932-42. letter from pt G.C.H/ De Gaury pA Kuwait to prin the persian gulf 14 nov 1 937.

(2) F.O. 371 / 207741. O. to F.O. Kuwait – Iraq relations (Kuwait water supply) 8th nov. 1937.

(٣) عبد الله الحاتم، المرجع السابق، ص ١٥٥.

غناء، وهم يعرفون أنه إذا تم ذلك فإن الفلاحين الذين سيتولون زراعة الأرض المستصلحة سيأتون من العراق، وبذلك يسيطرون على جزء كبير من الأراضي الكويتية، فيطلبون بالتالي حماية دولتهم إذا نشأ نزاع بينهم وبين حكومة الكويت حتى ولو كان مفتعلاً[1].

وتبودلت المراسلات بين بريطانيا والكويت لتنفيذ هذا المشروع إلا أن العراق طالب بتنازل الكويت عن جزيرة وربه التي يحتاجها للإشراف على مدخل ميناء أم قصر، فاقترحت بريطانيا ألا تتنازل الكويت عن هذه المنطقة بل تؤجرها، وأظهرت اعتقادها بأن العراق سيوافق في مقابل ذلك على تعيين الحدود الطبيعية[2]. إلا أن شيخ الكويت رفض اقتراح مشروع الاتفاق السابق وفضل التعاقد مع إحدى الشركات الغربية لإقامة محطة لتقطير مياه البحر في الشويخ، وذلك لكي يجنب بلاده خطر الاعتماد في أهم مصدر من مصادر معيشتها على مشروع اتفاق عرضة للنقض والإبطال في أي وقت من الأوقات، وذلك تبعاً للعلاقات السياسية بين البلدين، كما أنه قد يتخذ سلاحاً للتهديد في المستقبل عندما ينشأ أي خلاف بين البلدين، ونتيجة لموقف الشيخ هذا بالإضافة إلى موقف الحكومة البريطانية السابق تم صرف النظر عن المشروع[3].

**مد خط سكة حديد:**

إن مشروع مد سكة حديد من البصرة إلى الكويت وإنشاء ميناء على ساحل الخليج العربي عند نهاية الخط لم يكن جديداً في موضوعه، فقد كانت النية تتجه إلى

---

(١) هارولد ب ديكسون، المرجع السابق ص ٢٧٢ .
(٢) والتر غلمن، عراق نوري السعيد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٥م، ص ص ٢٤٨-٢٥٢.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٥٤.

مد هذا الخط منذ أيام الحكم العثماني إلا أن بريطانيا عارضت المشروع في بادىء الأمر لحصول ألمانيا على امتيازه، وبعد مفاوضات ثنائية بين بريطانيا والدولة العثمانية وأخرى بين بريطانيا وألمانيا وافقت بريطانيا على مد الخط إلى الكويت وإنشاء ميناء فيها، لكن الحرب العالمية الأولى أوقفت تنفيذه(١).وبعد احتلالها للعراق وخضوع الكويت إلى حمايتها لم تفكر في تنفيذ المشروع، لكن العراق أثاره في ديسمبر ١٩٢٣م،حينما أبلغ صبيح نشأت وزير الأشغال والمواصلات العراقي السفير البريطاني في بغداد أنه ينوى التقدم بمشروع مد خط سكة حديد إلى الكويت، ولكن بريطانيا رفضت طلبه(٢).

وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٩٣٨م حينما فكر العراق مرة أخرى في إحياء المشروع، وقد اتجهت النية إلى مد خط سكة حديد من الزبير عبر الأراضي الكويتية إلى ميناء ينشئه العراق على ساحل الخليج العربي في الكويت، ولاقت هذه الدعوة قبولاً كبيراً في البرلمان العراقي(٣).

وفي مارس ١٩٣٨م فاتح توفيق السويدي وزير خارجية العراق الممثل البريطاني في بغداد المسترمورجان Morgan إن كانت بريطانيا تمانع في تنفيذ ذلك المشروع والذي سوف يغطي العراق نفقات إنشائه؟، وأكد له استعداد العراق لتقديم أية تعويضات يطلبها شيخ الكويت عن تلك التسهيلات،كما أشار أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الشيخ إذا كانت بريطانيا لا ترى مانعاً سياسياً يحول دون ذلك، وأبدى استعداد العراق لوضع المشروع تحت إشراف الكويت وتقديم

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ٢١٨.
(٢) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحدث والمعاصر ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ١٥٦.
(3) C.O.727 – vol. 9. Political Kuwait to Resident Bushire 915th Dec 1923.

كل التسهيلات في الميناء لها ومنحها حق استعماله والسكة الحديد بدون أية رسوم مع إقامة منطقة جمركية حرة به[1].

وقد برر الوزير العراقي اندفاع حكومته في طلب تنفيذ المشروع الجديد، فذكر أن توتر الوضع الدائم في شط العرب والخلافات العراقية الإيرانية المستمرة هي التي تدفع العراق لطلب إنشاء ميناء على الخليج العربي بعيداً عن إيران، وأن وجود ذلك الميناء على الخليج مباشرة يجعل مصالح العراق في مأمن من الأضرار التي قد تصيبها في حالة نشوب أي نزاع مقبل[2].

ولكن الكولونيل وورد Ward مدير ميناء البصرة والمدير العام لسكة حديد العراق اعترض على الاقتراح العراقي، وأوصى أن تكون الفاو المكان المناسب لإقامة الميناء المقترح وأن يمد خط السكة الحديد لها، واقترح أن تبتاع الحكومة العراقية ثلاث سفن ذات حمولة خمسة آلاف طن لتعمل بصفة دائمة بين الفاووكراتشي، وتوقع أن يجني العراق من ذلك المشروع أرباحاً طائلة لأنه سوف يجلب له عدداً كبيراً من السواح إلى الأماكن الدينية بالعراق، وقد طلب إلى السفير البريطاني في بغداد أن يبذل كل ما في وسعه لإقناع توفيق السويدي للأخذ باقتراحه وإبعاده عن الأراضي الكويتية ريثما يصل رأي الحكومة البريطانية[3].

ولقد طرحت بريطانيا المشروع العراقي على مستوى عال للمناقشة؛ فأرسلت وزارة الخارجية البريطانية صوراً منه إلى وزارات الهند والبحرية والحرب والطيران لدراسته وتقديم التقارير التفصيلية بشأنه. وكان رأي حكومة الهند أن التبرير

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ٢١٩.

(2) F.O.. 371/2/1860, No. 116 (317 / 1 / 38) Peterson to the viscount Halifax (3 March 1938).

(٣) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ٢٢٠.

العراقي بالنسبة للتهديد الإيراني في شط العرب يبدومقبولاً لأول وهلة، ولكن من المؤكد أنه مبالغ فيه بعد أن تمت تسوية مشكلة شط العرب بين العراق وإيران، ولهذا لا يمكن الموافقة على المشروع العراقي لاحتمالية أن يؤدي إلى تفتيت كيان الكويت ولصعوبة تحديد الإشراف الفني للعراق، إلا أنه على الرغم من ذلك ففي بعض الأحيان يكون من الأسهل إيصال البصرة بالكويت بخط حديدى ضيق[1].

أما وزارة البحرية البريطانية فلقد اعترضت على المشروع بحجة أن المشيخة سوف تسقط شيئاً فشيئاً تحت النفوذ العراقى، ومن غير المرغوب فيه أن ترتبط محمية بريطانية اقتصادياً بالعراق، فضلاً عن أن تنفيذ المشروع يتطلب منح امتياز قد يكون له صبغة سياسية[2]، وبالنسبة لمشروع "وورد" بشأن تأجير ميناء الفاو، ففيه منافع كثيرة لبريطانيا، لأنه يزيد من دخول السفن إلى شط العرب، وهذا يسهم بالتالي في تقليل نفقات التطهير لأنه يزيد من رسوم الملاحة. أما في حالة إنشاء ميناء عراقي خارج شط العرب فإن حركة النقل سوف تقل بعد أن يسحب الميناء الجديد الكثير من السفن التي لا علاقة لها بالنفط، كما أنه يشجع إيران هي الأخرى على بناء ميناء في بندر شاهبور الذي لا فائدة لبريطانيا منه نظراً لحياد إيران[3].

وفي هذا الخصوص حذرت وزارة البحرية البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية من لفت نظر الحكومة العراقية إلى هذه المعلومات، وجاء رد وزارة

---

(1) F.O. 371/21860. I. O. (April 1938).

(٢) محمد سليمان محمود، المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(3) F. O. 371/21860 M.02976/38 Admiralty to the Undersecretary of State, F. O. 10 June 1938.

الحرب البريطانية بعد دراسة المشروع العراقي متفقاً مع جواب وزارة البحرية من حيث احتمال زيادة النفوذ العراقي في الكويت والمبالغة في تصور المخاطر الإيرانية في شط العرب[1].

أما وزارة الطيران البريطانية فكان ردها بأن وجود ميناء عراقي في الكويت من الناحية الحربية، قد تكون له فوائد قيمة بالإضافة إلى ميناء البصرة، وقد أيد السير "ريتشارد فاول" المقيم البريطاني في الخليج رأي وزارة الطيران بالنسبة للفوائد التي يمكن أن تجنيها بريطانيا من إنشاء ميناء عراقي في الكويت، وهو يرى فوائد اقتصادية لشيخ الكويت، وفوائد حربية لبريطانيا شرط ألاّ يؤدي هذا التطور إلى إيجاد دولة داخل دولة الكويت، واقترح إنشاء هيئة تدير الميناء من ممثلي الحكومة العراقية والشيخ والحكومة البريطانية[2].

ولقد أوعزت الحكومة البريطانية إلى سفيرها في بغداد أن يبلغ الحكومة العراقية، في حالة إلحاحها على الجواب، نصاً وضعت عباراته بدقة في لندن بعد دراسة جميع التقارير، يفيد بأن "حكومة جلالة الملك لا تتصور كيف يمكن أن يسير مشروع مد سكة حديد العراق وإنشاء ميناء عراقي في الكويت دون المساس بحقوق شيخ الكويت"، وتوقعت وزارة الخارجية البريطانية أن يغض العراق النظر عن طلبه بعد مرور أزمة التصديق على المعاهدة العراقية - الإيرانية لسنة ١٩٣٧م، وللتوصل إلى أفضل الحلول نوقشت القضية من جميع جوانبها[3].

واستمرت الاتصالات العراقية البريطانية حيث عبر الجانب العراقي عن الرغبة الملحة في إنشاء ميناء بحري للعراق على الخليج العربي، كما أن هذا الميناء

(1) F. O. 371/21860,M02976/38 Admiralty to F.O.10 June 1938.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ٢٢٣.

(٣) حسن سليمان محمود، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

يحتاج إلى جزء كبير من جزيرتي وربه وبوبيان التابعتين للكويت، وكان رد الجانب البريطاني أن هذا الطلب يعود إلى قرار شيخ الكويت وحده ليقرر إعطاء أراضٍ في الكويت للعراق(١).

وعلى الرغم من تفهم المسؤولين بالخارجية البريطانية لمطلب العراق في ضوء تخوفه من خطورة التدخل الإيراني في شط العرب، إلا أن الحكومة البريطانية رأت أن مشروع إقامة الميناء وتنفيذ مشروع الخط الحديدي سيؤديان إلى زيادة النفوذ العراقي في الكويت وسيجعلان من الصعب المحافظة على كيان سياسي متكامل ومستقل للإمارة(٢).

ومثلت معارضة الحكومة البريطانية لمشروع إنشاء ميناء عراقي على الخليج العربي في الأراضي الكويتية ومد خط السكة الحديد إلى الكويت دافعاً للحكومة العراقية إلى المطالبة بضم الكويت وتكشف مختلف التقارير البريطانية عن أنه مع إدراك المسؤولين البريطانيين لأهمية إنشاء ميناء عراقي في الكويت وفائدته العسكرية لبريطانيا والاقتصادية للكويت والعراق، فقد حرصت بريطانيا على المحافظة على استقلال الكويت تحت الحماية البريطانية، ولذا حاولت صرف العراق عن فكرة إنشاء ميناء في الكويت باقتراح إنشاء ميناء في "خور شتيانة" وهوالجزء الشمالي من خور عبد الله، وأنه لا يوجد عائق أمام هذا المشروع سوى ضرورة إيجاد مرسى للسفن في جزيرة وربة الكويتية إذا ما أمكن الحصول على تنازل الكويت عن وربة مقابل منحها بعض الأراضي العراقية في مواقع أخرى(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(3) F. O. 371 / 21859. E5841. Record of conversation with the Iraq Minister for Foreign Affairs held at the F.O. at 6 P.M. on Oct. 4 1938.

وعلى الرغم من أن المقيم السياسي في الخليج فضل إنشاء الميناء في الكويت بدلاً من خور عبد الله، إلا أن الخارجية البريطانية حبذت فكرة إنشاء الميناء في خور عبد الله لأنه أكثر صلاحية وأقل تكلفة من إنشاء ميناء في الأراضي الكويتية، إلا أن الحكومة العراقية طالبت بتثبيت الحدود المائية بين العراق والكويت مع إجراء بعض التعديل بها لصالح العراق، وكان رد الحكومة البريطانية أنه إذا كان المقصود نقل ملكية مجرى قناة خور عبد الله كاملة إلى العراق فإن ذلك يتطلب تنازلاً من شيخ الكويت عن تلك الأجزاء من أراضيه[1].

وهكذا رأت بريطانيا أن يحصر العراق مشروعه في الأراضي العراقية دون أن يطالب شيخ الكويت بأي تنازل عن حقوقه في المجرى المائي، لذا فقد أخذ العراق بالرأي البريطاني وقرر إنشاء ميناء في أم قصر التي أشار لها جواب الحكومة البريطانية، ولكن المشروع بقى حبراً على ورق طيلة الحكم الملكي في العراق، وقد استعيض عنه بإنشاء ميناء الفاو[2].

(1) F.O.371/24559.P. Z. 1779/40 the honrabule lieutenant Colonel prior. Political resident in the Persian gulf to caroe. Secretary to the Government of India in the External Affairs Department (7 March) 1940.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ٢٣١.

# الفصل الرابع

# أزمة الملك غازي ١٩٣٩م

## الفصل الرابع
# أزمة الملك غازي ١٩٣٩م

لم تكن بداية مطالبة العراق بضم الكويت بدعوى الحقوق التاريخية هي مطالبة الملك غازي الذي امتد حكمه من عام (١٩٣٣ - ١٩٣٩م) كما يعتقد البعض، وإنما سبقت ذلك وبدأت مع ظهور ما أصبح يعرف "بالعراق الحديث" الذي أوجدته بريطانيا، مستفيدة من الظروف الدولية التي تمخضت عن الحرب العالمية الأولى، والتي انتهت بهزيمة الدولة العثمانية ثم زوال إمبراطوريتها من الوجود بتسويات الحرب، واتسمت العلاقات الكويتية العراقية بالتأزم في العديد من المواقف خلال عهد الملك غازي الذي عاصر حكم الشيخ أحمد الجابر في الكويت.

وخلال حكم الملك غازي الذي اعتلى عرش العراق في سبتمبر ١٩٣٣م[١]، بدأت حملة جديدة ضد الكويت، وحاول الشيخ أحمد الجابر تهدئة الموقف فقام بزيارة للعراق عام ١٩٣٥م، والتقى الملك، ولكنه لم ينجح في التوصل إلى حل، ثم قام بزيارة أخرى في العام نفسه أثار فيها الموضوع مرة أخرى دون جدوى. وقد تميزت السنوات من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩م بالمحاولات المتكررة لضم الكويت. ففي رسالة من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ مارس ١٩٣٦م ذكر أنه على الرغم من التأكيدات التي سبق أن قدمها نوري السعيد بأن الحكومة العراقية ليست لها أية خطط توسعية بشأن الكويت إلا أن الموقف أخذ يتغير في الوقت الحاضر[٢]، وفي العام نفسه، قال نوري السعيد – في حديث له مع

---

(١) رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق عربية، بغداد، د.ت، ص ١٠.

(٢) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ -١٩٤٥م،ص ١٤٥.

السفير البريطاني في بغداد: "إن البصرة لا تصلح أن تكون ميناء العراق البحري الرئيس على الخارج، وأنه لابد من الوصول إلى اتفاق مع الكويت للحصول على منفذ آخر على الخليج"، وأضاف مهدداً أنه: "كعربي يأمل أن يرى الكويت مندمجاً سلمياً مع العراق إذ أن الإمارة لا تستطيع مقاومة القوات العراقية"[1].

وفي عام ١٩٣٨م تدهور الموقف، عندما بدأ العراق يدعوعلناً إلى ضم الكويت، ففي هذا العام أنشا الملك غازي إذاعة خاصة في قصر الزهور ببغداد لترديد الإدعاءات العراقية بشأن المطالبة بالكويت، وفي مارس من العام نفسه، صرح وزير خارجية العراق بأن الحل المناسب من وجهة نظر الحكومة العراقية يكمن في توفير ميناء للعراق على البحر[2]. كما طالب العراق بجزر وربه وبوبيان وخور عبد الله، وعندما أخفق في تلك المطالبات، طالب بضم الكويت بدعوى الوحدة القومية العربية والحق التاريخي في الكويت.

ويفسر البعض تزايد المطالبة العراقية في ذلك الوقت بسبب تنازل العراق عن جانب كبير من سيادته على شط العرب لإيران وفقاً لإتفاقية عام ١٩٣٧م بين البلدين، واعتباره الكويت المنفذ الطبيعي له على الخليج، وكذلك بسبب اكتشاف النفط بشكل كبير في منطقة برقان الكويتية والذي نظر إليه العراق على أنه يمكن أن يخلصه من مشاكله الاقتصادية[3]، وفي عام ١٩٣٩م، تزايدت الدعوة في العراق لاستخدام القوة العسكرية ضد الكويت وتحولت إلى عمل فعلي عندما اخترقت

(١) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية،ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص١٨٢.

(٢) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه الحديث والمعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ١٥٥.

(٣) سعاد محمد الصباح، صقر الخليج - عبد الله مبارك الصباح، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

القوات العراقية الحدود الكويتية، ولكن السلطات البريطانية قامت بتحريك خمس فرق من قواتها إلى منطقة الحدود مما أدى إلى تراجع القوات العراقية.

ففي بداية الثلاثينيات ساد في الوطن العربي الشعور بالانتماء القومي العربي، وقامت أحزاب تحمل هذه الأفكار والشعارات الوحدوية العربية، تدعوإليها وتعمل على تحقيقها، وفي العراق رفعت الأحزاب هذه الشعارات، فحزب الإخاء الوطني العراقي برئاسة ياسين الهاشمي القومي المعروف كان يدعو إلى التحرر من الاستعمار ومنح الاستقلال للبلاد العربية، وإلى الوحدة القومية الشاملة لجميع دوله وكياناته وفق قواعد شرعية وقانونية، وعن طريق آليات عملية وواقعية لتحقيق هذا الهدف القومي، ولم يكن مبدأ الضم بالقوة ضمن هذه التوجهات القومية التي تعم البلاد العربية وشعوبها المتحمسة للوحدة حينذاك، لذا تحمس الملك غازي للاتجاه الذي أبداه حزب الإخاء الوطني العراقي والذي يدعوإلى وحدة الكويت مع العراق تحت شعار الوحدة العربية[1].

وبتولي الملك غازي حكم العراق، اتبع نهجاً سياسياً جديداً تحت دعوى القومية العربية، وخاصة تجاه الكويت، ولعبت شخصية الملك في هذا التحول دوراً رئيساً في الادعاء بشأن ضم الكويت إلى العراق، ونشط هذا التوجه بصورة كبيرة ما بين عامي ١٩٣٦ - ١٩٣٩م[2]. على أساس أن الكويت كانت تمثل جزءاً من ولاية البصرة في عهد الدولة العثمانية، علماً بأن أول إشارة بضم الكويت إلى العراق كانت قد ظهرت في عهد الملك فيصل الذي طرح مشروعاً لتوحيد الدول

---

(١) لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي، ١٩٣٣ - ١٩٣٩م، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧م، ص ٤١.

(٢) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص١٨٢.

العربية الآسيوية، وكان هذا المشروع يشمل الكويت بطبيعة الحال دون أن يقتصر عليها وحدها بل شمل جميع الدول العربية الآسيوية[1].

وكانت الصحافة العراقية قد عملت منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين على تهيئة الجو السياسي والشعبي العراقي لدعوى العراق بضم الكويت، فكتبت جريدة الكرخ الأسبوعية في الثامن عشر من أغسطس ١٩٣٥م، تقول: "شهد عهد الملك غازي جدلاً مستمراً بين أنصار ضم الكويت إلى العراق من العراقيين والكويتيين، وبين الجهات الرسمية الكويتية التي فسرتها بأنها تدخل في شؤون الكويت، فطالبت الحكومة العراقية بوضع حد لها"[2].

وحاولت الصحف العراقية الحصول على تأييد الحكومة العراقية للدعوة بتجسيدها للمشاكل التي أخذت تظهر بين الكويت والحكومة العراقية مثل مشكلة التهريب التي بدا تأثيرها على الاقتصاد العراقي[3]، وخصوصاً تهريب الأسلحة إلى عشائر العراق في الفرات الأوسط، والتي فسرتها الصحافة بأن الغاية منها إثارة المشاكل في وجه الحكومة العراقية، طالما أن العشائر أخذت تنذر بالخروج عن السلطة[4].

وقد تبنت الحكومة العراقية بشكل رسمي دعوة ضم الكويت إلى العراق، وكانت قبل ذلك مقتصرة على الصحف، وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية، بأنه بالرغم من الأدلة التي قدمها الوزير العراقى، إلا أنها ترفض وجهة النظر

(١) كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والإنجليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص ٢٩٣.

(٢) جريدة الكرخ، بغداد، ١٢ أغسطس ١٩٣٥م.

(٣) جريدة الاستقلال، بغداد، ٦ أبريل ١٩٣٦م.

(٤) جريدة البلاد، بغداد، ٢٥ سبتمبر ١٩٣٥م.

العراقية هذه، على أساس أن العراق قد اعترف بالحدود عند دخوله عصبة الأمم، بموجب المذكرات التي تبادلها مع حاكم الكويت في عام ١٩٣٢م، وامتنعت وزارة الخارجية البريطانية عن إجراء أية مباحثات بشأن المسألة الكويتية مع توفيق السويدي وزير خارجية العراق، عندما قام بزيارة لندن في ٤ أكتوبر عام ١٩٣٨م، وأبلغته أن حكومة جلالة الملك لن تقبل أي طلب لحكومة العراق بمد سيادتها على الكويت[١].

والحقيقة أن الدعوة العراقية لضم الكويت لم تنقطع منذ استقلال العراق، ودخوله عصبة الأمم عام١٩٣٢م، ومضت العراق في مخططاتها في هذا السبيل، وتوالت محاولاتها لضم الكويت ولم يمنعها من تنفيذ ذلك سوى المركز الذي كانت تتمتع به بريطانيا في الكويت بالإضافة إلى تخوف العراق من مجابهة ابن سعود لهذه الخطط بالقوة[٢].

وتميزت الفترة من عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩م، بكثرة المقالات والنداءات في الصحف ووسائل الإعلام العراقية مطالبة بضم الكويت إلى العراق، وكانت الحكومة العراقية قد شجعت حزب الشبيبة الكويتي على تكوين رابطة في البصرة أطلق عليها "رابطة عرب الخليج" مارست نشاطها خلال الفترة المذكورة، وكانت تنادي بضم الكويت إلى العراق، ومساعدة إمارات الخليج الأخرى والأخذ بيدها إلى التطور ونقل أخبارها إلى العالم العربي[٣].

وإذا استثنينا مطالبة حزب الإخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي الذي أطلق دعوة توحيد الكويت مع العراق عام١٩٣٣م، بعد إنهاء الانتداب البريطاني

---

(١) جريدة الاستقلال، بغداد، العدد ٣٢٩١، ٥ أبريل ١٩٣٩م.
(٢) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٠م، ص ١٧١.
(٣) عبد الرحمن البزاز، المرجع السابق، ص ١٨٢.

على العراق، يمكننا القول إن أول مطالبة عراقية رسمية لضم الكويت هي تلك التي أطلقها الملك غازي[1]، وزاد من زخم هذه الدعوة قيام الصحف العراقية بشن حملة إعلامية دعائية واسعة النطاق تنادي بضم الكويت إلى العراق، وإنشاء إذاعة قصر الزهور التي أدارها الملك غازي بنفسه من قصره في بغداد، منتهزاً فرصة الاضطرابات التي قامت في الكويت إثر الحركة التي أعقبت حل المجلس التشريعي في مارس ١٩٣٩م[2].

وكان لابد أن تتحول هذه الأزمة التي حدثت بين الشيخ وأعضاء المجلس إلى حركة وطنية لاسيما وأنها وجدت في العراق أكبر مساند لها، فبذلت الصحافة العراقية وإذاعة قصر الزهور "القصر الملكى"جهوداً كبيرة في سبيل تأليب الشعب الكويتي ضد حاكمه، ووجدت الدعاية العراقية الموجهة ضد الكويت بعض الآذان الصاغية من مجموعة قليلة من الشباب الكويتي المتحمس، فطالبوا بالإصلاح والقضاء على الفساد الإداري، وانتهزت بعض أبواق الدعاية العراقية تحمس هؤلاء الشباب، وحاولوا استغلال مطالبهم في الإصلاح، وأدعت وسائل الإعلام العراقية أنهم يطالبون بضم الكويت إلى العراق[3].

وقامت الصحف العراقية بتصعيد الحملات الصحفية المستمرة على حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر في أثناء أزمة المجلس التشريعي لضم الكويت، وهدد الملك غازي باستعمال القوة العسكرية إذا تطلب الأمر ذلك إن لم تستطع الوسائل السلمية تحقيق هذا الضم[4].

---

(١) محمد بديع شريف وآخرون، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ٣١٣.

(٢) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ١٧٠.

(٣) جريدة الزمان، بغداد، ١٢ فبراير ١٩٣٩م (الكويتيون يطالبون بتقرير المصير).

(٤) جريدة الاستقلال، بغداد، ٧ فبراير ١٩٣٩م.

نشطت وسائل الإعلام العراقية من إذاعة وصحافة في تصعيد حملاتها ضد حاكم الكويت، وأخذت تحث الحركة الوطنية هناك على الخروج على السلطة الشرعية، والعمل على تحرير الكويت من النفوذ البريطاني، وكتبت جريدة الاستقلال في بغداد سنة ١٩٣٩م: "أنه قد حان الوقت للعراق لكى ينقذ الكويت من الأخطار التي تهددها، وأن المستقبل يبدو مظلماً ونخشى أن تكون عاقبتة مخيبة لجميع العرب الذين يعز عليهم فقدان هذه الإمارة، التي تعد جوهرة ثمينة والميناء الطبيعي للعراق، إننا ينبغي أن ننظر بإعجاب إلى ما يقوم به أحرار الكويت، وأن نثق بهم فهم شجعان مخلصون"[١]، ودعت الجريدة حاكم الكويت إلى الاستجابة لمطالب الكويتيين بالانضمام إلى العراق لما له من فوائد على أسرة آل الصباح الذين ضحوا في سبيل إنشاء الإمارة ولم يفقدوا مكانتهم ومناصبهم.

ويمكن أن نلخص الأسباب والدوافع التي دفعت الملك غازي لضم الكويت فيما يلي:

١. اكتشاف حقل بترول البرقان الكويتي في عام ١٩٣٨م، الذي يتميز بغزارة الإنتاج والاحتياطي دفع الملك غازي للتفكير في السيطرة على البترول الكويتي، ناهيك عن مكانة الكويت الاقتصادية وموقعها الإستراتيجي في المنطقة[٢].

٢. بعد توقيع العراق لاتفاقية ٤ يوليو١٩٣٧م مع إيران والتي حددت بموجبها مياه شط العرب بين الطرفين، وقدم فيها العراق عدة تنازلات

---

(١) جريدة الزمان، المرجع السابق.

(٢) أحمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة، دار القبة، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، ص٢١٨.

لإيران، أصبح يعاني من الاختناق البحري، لذلك اتجه إلى السعي لاحتلال الكويت بهدف السيطرة على المنافذ البحرية بحرية تامة، ليعوض ما فقده بموجب هذه الاتفاقية[1].

٣. الدور الكبير الذي لعبته وسائل الاعلام من صحافة وإذاعة، في إثارة حماس الملك غازي ودفعه للسير في هذا الاتجاه.

٤. ما تميزت به شخصية الملك غازي ومعاصرته لظروف أسرته وآلامها وهو شاب لم تعركه السياسة بعد، فهوهاشمي تولد في نفسه الألم نتيجة لنكبة جده الملك حسين في الحجاز، وعدم وفاء الإنجليز بالوعود التي قدمها له مكماهون[2]، فوجد في دعوة ضم الكويت خير متنفس له ليقلق الإنجليز الذين سيطروا على إمارات الخليج العربي، من خلال معاهدات الحماية التي فرضوها على الشيوخ.

٥. محاولة الملك غازي إيجاد مخرج له على الخليج، من خلال إنشاء ميناء في الكويت يكون تحت سيطرة العراق، ويرتبط بخط سكة حديد[3].

٦. ازدياد الأزمات السياسية المعارضة لسياسة الملك غازي النازية داخل العراق، والاستياء العام ضده من قبل الشعب العراقي.

٧. اشتداد الأزمة الاقتصادية الخانقة للاقتصاد العراقي، وازدياد الفقر بين الشعب، لذلك أثار الملك الشعب العراقي لاحتلال الكويت، ووعدهم بتوزيع خيراتها عليهم[4].

---

(١) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٥م، ص١٩٦.
(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ٢٥١.
(٣) لطفي جعفر فرج، المرجع السابق، ص ٦٣.
(٤) المرجع السابق، ص ٦٧.

٨. مساهمة الكويت في تهريب الأسلحة إلى العراق، والتي تسلحت بها عشائر العراق الأوسط، بحيث أصبحت قوة تهدد الحكومات العراقية[١].

٩. طمع الملك غازي الشخصي في ممتلكات أسرة آل الصباح المتمثلة في البساتين والأراضى في الفاوو البصرة ورغبته في مصادرتها.

١٠. الطابع العسكري الذي غلب على الحكومة العراقية، مما شجع على انتشار الروح الحماسية العسكرية وهي الروح التي شجعت الملك غازي على إعلان دعوته[٢].

١١. تشجيع الوزير الألماني المفوض في بغداد "الهر جروب" للحكومة العراقية لاحتلال الكويت، وإقناعه لهم بأن ذلك سيجعل العراق يخطو خطوات ممتازة نحو الرقي والازدهار، مما أثار حفيظة الحكومة البريطانية التي وجهت بدورها أصابع الاتهام إلى الوزير الألماني المفوض واعتبرته الدينامو الأساسي لهذا الأمر، كما يجب أن نذكر في هذا الشأن أن الملك غازي كان متأثراً بالدعاية النازية التي سبقت الحرب العالمية الثانية[٣].

١٢. موقف بعض الساسة العراقيين من الدعوة، ومنهم رشيد عالى الكيلاني رئيس الديوان الملكي، مما كان له أكبر الأثر في اندفاع الملك غازي في دعوته.

١٣. قيام حركة قومية في الكويت للشيخ أحمد الجابر تطالب بالإصلاح الشامل في الإدارة والقضاء والتعليم والصحة العامة[٤].

---

(١) أحمد محمد السعيدان، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٢) ريدر بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢م، ترجمة: حسن أحمد، دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٩م، ص ١٨٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٩.

(٤) راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٩٦.

واستمرت الدعاية العراقية لضم الكويت، وهددت الإذاعة شيخ الكويت للكف عن ملاحقة أحرار الكويت، فأعلن الشيخ أن ذلك يعد تدخلاً في شؤون الكويت الداخلية، وصدر بيان من سكرتيره حذر فيه الصحف العراقية من مغبة اندفاعها ضد الكويت وهاجم أصحاب الأقلام المأجورة، وأشار إلى وجوب عدم التدخل في شؤون حكومة صديقة والبعد عن محاولات إثارة الشعب في الكويت ضد الحكومة الشرعية[1].

وفي إطار الجهود البريطانية لصرف الملك غازي عن أية محاولة جادة لغزوالكويت عسكرياً توالت اجتماعات السفير البريطاني بالملك، التي كانت تتم أسبوعياً تقريباً، وفي المقابلة التي تمت يوم ١٥ مارس، ذكر الملك بأنه وبناء على نصيحة رئيس وزرائه نوري السعيد اتخذ كافة الإجراءات لوقف إذاعة قصر الزهور التي أساءت إلى علاقات العراق الخارجية، وأنه لن يستجيب للرسائل التي تصله بهذا الصدد[2].

وأبدى الملك ورئيس وزرائه استعدادهما لقبول المقترحات البريطانية بشأن تسوية الأمور مع الكويت ومهادنة شيخها، فأجابهما السفير "أن إحداث الضرر أسهل من إصلاحه"، وكان السفير يشير بذلك إلى الدعاية المؤذية التي وجهها الملك ضد الشيخ وتجاوزات الشرطة العراقية لحدود الكويت، وكان السفير متأثراً من تكرار عدم الوفاء بوعده بتسوية المسألة الكويتية[3]، ففي ٢١ فبراير ١٩٣٩م التقى وزير خارجية العراق ناجي شوكت، وأثار معه موضوع الحملات

(1) F.O. 371/23181 British Embassy to the Viscount Halifax, No. 178 m 20th April 1939.

(٢) والتر غلمن، المرجع السباق، ص ٢٦٧.

(3) F. O. 371/23180 No. 58 from Peterson to F.O. 8th march 1939..

الصحفية الخاصة بأوضاع الكويت الداخلية فوعده الوزير بأن تتخذ حكومته الخطوات اللازمة للحد من هذه الحملات[1].

وذكر الوزير العراقي أن حكومته أبرقت إلى نوري السعيد في أثناء وجوده في لندن، لكى يطلب إلى الحكومة البريطانية أن تستغل نفوذها في الكويت لحث الشيخ على الإصلاح وإقامة إدارة مستنيرة[2]. فرد السفير البريطاني بأن الحملة الصحفية المعادية للكويت والمطالبة بضمها لن تؤدي إلا إلى إحراج العراق في علاقاته مع الحكومة البريطانية.

وفي ٢٨ فبراير عام ١٩٣٩م، أبلغ السفير البريطاني نوري السعيد عقب عودته من لندن بضرورة وقف كل ما يسيء إلى العلاقات الكويتية العراقية، وحذره مما أشارت إليه الصحف العراقية من وجود نية لدى الحكومة العراقية لغزوالكويت عسكرياً، وأشار إلى أن ذلك عبث خطير، وأكد له أن ذلك يسبب إخلالاً خطيراً بالوضع القائم في الكويت، حيث إن الأخيرة ترتبط بعلاقات خاصة مع الحكومة البريطانية، ومن الواجب غلق بعض الصحف المتطرفة، أوفرض الرقابة الشديدة عليها[3]، واتهم السفير البريطاني الألمان بأنهم وراء الحملة الصحفية.

والحقيقة أن الحكومة البريطانية لم تفاجأ بما أشارت إليه الصحف العراقية من نية حكومتها توجيه حملة حربية لغزوالكويت، بل كان المقيم السياسي البريطاني قد أشار إلى ذلك في تقرير إلى حكومته في ١٠ يناير ١٩٣٦م، أي قبل إشارة الصحف العراقية بثلاث سنوات[4].

---

(١) ناجي شوكت، أوراق ناجي شوكت، آفاق عربية، بغداد، ١٩٧٧م، ص ١٥٦.

(2) F. O. 371/23180 sir M. Peterson. Bagdad to F.O. 21st Feb.1939.

(3) F.O. 371/23180 Peterson to F.O. No. 48-1st March 1939.

(٤) لطفي جعفر فرج، المرجع السابق، ص ٩٨.

وقد استجوب مجلس العموم البريطاني وزير الخارجية في مارس عام ١٩٣٩م، بشأن موقف بريطانيا إزاء الدعاية العراقية ضد الكويت، وفي الإجابة عن هذا الاستجواب أظهر الوزير التزام حكومته بتبليغ شيخ الكويت في نوفمبر ١٩١٤م، باعتبار الكويت مشيخة مستقلة، وأن حكومته تجري اتصالات عاجلة مع الحكومة العراقية لوضع حد للدعاية ضد الكويت[1]. وكانت السفارة البريطانية في بغداد لا تكف عن تقديم احتجاجات ضد الدعاية التي تشنها الإذاعة والصحافة العراقيتين، ولا تكف أيضاً عن مطالبة الحكومة العراقية بالعمل على وقف هذه الحملات الدعائية، وأجاب رشيد عالي الكيلاني "رئيس الديوان الملكي" على هذه الاحتجاجات والمطالبات، بأن هذه الدعاية ضد أوامر الملك غازي، وتعهد بتبليغ هذه الاحتجاجات إليه، كما أعطى تأكيدات بإيقاف الحملات المعادية[2].

وفي الوقت نفسه، اتجهت بريطانيا للرد على إذاعة قصر الزهور من القسم العربي بمحطة الإذاعة البريطانية، مؤكدة أن الدعاية العراقية ضد الكويت وحاكمها سببت استياءً بالغاً بين حكام إمارات الخليج العربي[3].

ومن جانبه حاول الشيخ أحمد الجابر أن يكون له دورٌ بارزٌ في الرد على الدعاية العراقية، فكتب إلى وكيله في القاهرة يطلب إليه تشجيع الصحف المصرية على نشر مقالات ضد الدعاية العراقية، لكن نوري السعيد كان قد سبقه إلى ذلك بأن دفع مائتي جنيه لمدير وكالة الصحافة الشرقية مقابل نشر الدعايات العراقية، فاعتذر

(1) F.O. 371/23180 I.O. to F.O, 1st March 1939.

(٢) راشد عبد الله الفرحان، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٣) لطفي جعفر فرج، المرجع السابق، ص ٩٩.

الأخير عن الاستجابة إلى طلب الشيخ، كما تبين لوكيل الشيخ أن نوري السعيد نجح في شراء معظم صحف الشرق الأوسط لصالح السياسة التي تنتهجها حكومته بالنسبة لضم الكويت[١].

وقد استمرت الدعوة العراقية في إذاعة "قصر الزهور" والصحافة تعملان على إثارة الشباب الكويتي وتثير فيهم مشاعر الوطنية والقومية، مما كان له أثر كبير في زيادة تأزم الأمور في الكويت وقيام اضطرابات مارس ١٩٣٩م، وربط المراقبون بين تلك الاضطرابات التي حدثت بتاريخ ١٠ مارس،وبين اختراق الشرطة العراقية للحدود الكويتية في الفترة بين ٩ - ١٥من الشهر ذاته، واتهم الملك غازي بأنه هوالذي دبر الاختراق، منتهزاً وقوع الاضطرابات في الكويت، كما أشيع أن هناك اتفاقا بين المناوئين للشيخ ومسؤولين عراقيين على أن تهاجم سيارات عراقية مسلحة الجهرة،بينما يحدث المعارضون انقلاباً في الداخل ضد الشيخ للسيطرة على البلاد وضمها للعراق[٢].

وأمام هذا التطور قام السفير البريطاني في بغداد بمقابلة الملك غازي، واحتج على اختراق القوات العراقية لحدود الكويت، وطالب بالعودة إلى تخطيط الحدود بين الكويت والعراق، وتكررت مقابلات السفير مع رئيس وزراء العراق نوري السعيد بشأن الكويت، وقدم في إحداها احتجاج حكومته على اختراق الشرطة العراقية للحدود الكويتية، وطالب بالعودة إلى تخطيط الحدود بأسرع وقت، فاعتذر نوري السعيد مبيناً أنه لا يستطيع أن يجد تفسيراً لتطور الموقف سوى استمرار مطالبة الملك غازي بضم الكويت[٣].

---

(١) أحمد محمد السعيدان، المرجع السابق، ص ٢٣٤.
(٢) نجاة عبد القادر الجاسم، المرجع السابق، ص ١٨٠.
(٣) نجاة عبد القادر الجاسم، المرجع السابق، ص ١٨٢.

وبينما ادعى نوري السعيد بأن الحكومة العراقية ليست لديها أية خطط رسمية بشأن الكويت، وأنه ضد اتجاه الملك في المسألة الكويتية ليكسب الإنجليز فإن تطلعاته التوسعية لم تكن تختلف عن تطلعات الملك غازي، ويتضح ذلك من خلال الوعد الذي قدمه إلى السفير البريطاني في لقائه معه بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٩م، بأنه سيعالج الموقف بما يضمن مصلحة العراق ومصلحة بريطانيا، وسيعمل على وقف كل ما يسيء للعلاقات العراقية الكويتية، وأنه سيقنع الملك بوقف الحملات الإعلامية[١]، وفي الوقت ذاته راح يدعي أن الموقف أخذ يتغير في ذلك الوقت حيث طالب بعض أعضاء الحكومة العراقية بضم الكويت، وكان ذلك حين تطلعت الحكومة العراقية لإنشاء ميناء عراقي على جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين وأعرب عن رأيه بصراحة بأن البصرة لا تصلح لكي تكون ميناء مهماً للعراق بالنسبة لمستقبل تطور المواصلات مع البحر المتوسط،لذا فإنه يرى وجوب الوصول إلى اتفاقية مع الكويت من شأنها إيجاد مخرج للتجارة العراقية إلى الخليج[٢].

وبهذا نجد أن الحملات الدعائية ضد الكويت لم تقتصر على الصحف العراقية، وإنما ذهبت إلى شراء الصحف العربية الأخرى،وذلك على الرغم من محاولة الحكومة العراقية التنصل من مسؤوليتها بإغلاق الصحف التي تتطرف في عدائها ضد الكويت، إلا أن تلك الإجراءات كانت صورية ونادرة، فقد استمرت

---

(١) خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، دار التضامن، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص ٦٨.

(٢) محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٤٢٧.

الحملات الدعائية ضد الكويت على شدتها واستعارها مما يؤكد موافقة الحكومة العراقية عليها وتشجيعها لها.

وأضافت الدعاية العراقية أساليب أخرى كركائز تستند عليها في محاولتها لضم الكويت، كان أبرزها محاولة زرع الشك بين الكويت والسعودية، وذلك باستغلال المشاكل الاقتصادية القائمة بين البلدين "مشكلة المسابلة"، لإشعار الكويتيين بأن هناك خطراً قادماً من ابن سعود، وأنه لابد للكويت لكي تدرأ عن نفسها ذلك الخطر من الحصول على تأييد العراق[1].

وقد أثارت دعوة الملك غازي بضم الكويت إلى العراق قلق ابن سعود، وصار يراقب الأحداث والتطورات عن كثب، لأن قيام العراق بضم الكويت أو الاتحاد معها سيهدد مملكته، لذلك بادر بحل جميع مشاكله المعلقة مع الكويت خاصة مشكلة الجمارك والحصار الاقتصادي، ووقف إلى جانب الشيخ أحمد الجابر يسانده ضد الادعاءات العراقية[2].

---

(١) قدري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٩٨.

(٢) عبد الله فؤاد ربيعي، المرجع السابق، ص ٩٢.

# الفصل الخامس

## الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م

## (أزمة قاسم ١٩٦١م)

أولاً: الأوضاع في الكويت قبل أزمة قاسم ١٩٦١م

ثانياً: العلاقات الكويتية العراقية قبل أزمة قاسم ١٩٦١م

ثالثاً: أزمة قاسم ١٩٦١م

رابعاً: الموقف العربي والدولي من أزمة قاسم ١٩٦١م

## الفصل الخامس
# الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م
# (أزمة قاسم ١٩٦١م)

### أولاً: الأوضاع في الكويت قبل أزمة قاسم ١٩٦١م:

استطاعت الكويت أن تخطو خطوات واسعة نحو التطور والتقدم لتنهض في شتى المجالات، وفي شهر نوفمبر عام ١٩٥٢م تلقت حكومة الكويت من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعوة للاشتراك في الدورة الثالثة لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية في دمشق بمعاونة هيئة الأمم المتحدة خلال الفترة من ٨-٢٠ ديسمبر ١٩٥٢م، وقد مثل الكويت في هذه الحلقة مدير المعارف[١].

كما تلقت الكويت دعوة من الجامعة العربية للاشتراك في الدورة الرياضية للدول العربية التي تقرر أن تعقد في مصر عام ١٩٥٢م، وأن تقام كل أربع سنوات، وقد بحث مجلس المعارف الكويتي موضوع هذه الدعوة وقرر أن يرسل من يحضر هذه الدورة دون الاشتراك فيها[٢].

كما تلقت حكومة الكويت في شهر نوفمبر من عام ١٩٥٢م أيضاً دعوة ثالثة من جامعة الدول العربية للاشتراك في المعسكر الكشفي العربي، وقد رأى مجلس المعارف الكويتي أن الفرق الكشفية في الكويت أصبحت على جانب كبير من التنظيم وعلى هذا الأساس قرر المجلس الاشتراك في المعسكر الكشفي العربي

---

(١) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ٤٢.
(٢) محمد بديع شريف وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٦٨.

التابع للجامعة العربية. وفي مارس عام ١٩٥٣م، دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الشيخ عبد الله الجابر الصباح في أثناء زيارته للقاهرة إلى اجتماع اللجنة الثقافية والاجتماعية المنبثقة عن مجلس الجامعة[١].

وفي شهر سبتمبر عام ١٩٥٨م، فكرت الكويت جدياً في الانضمام إلى جامعة الدول العربية عضواً كاملاً، وفاتح بعض المسؤولين الأمين العام للجامعة في هذا الشأن، والمعروف أنه في تلك الفترة انضمت كل من تونس والمملكة المغربية إلى الجامعة، وأحيط هذا الانضمام بتأويلات وملابسات، حيث لم تكونا قد استقلتا الاستقلال التام[٢].

وفي العام التالي ١٩٥٩م، سأل أحد الصحفيين الشيخ عبد الله السالم عما إذ كانت لدى الكويت النية إلى الانضمام إلى الجامعة العربية، فرد قائلاً: "لقد كنا وما زلنا وسنبقى دائماً إن شاء الله نتعاون مع جميع البلاد العربية بلا استثناء، لأننا نعتبر جميع الشعوب العربية أعضاء في أسرة واحدة، ومهما فرقت بينهم الحدود والأوضاع فإنهم بمثابة البنيان الواحد الذي يشد بعضه بعضاً، وهذا ما يجب أن يكون، ونسأل الله جلت قدرته أن يحقق ذلك في وقت ليس بالبعيد"[٣].

وفي شهر ديسمبر عام ١٩٥٩م أصدر حاكم الكويت مرسوماً أميرياً رقم ١٩-٥٩ ينظم القضاء ويجعله شاملاً لجميع الاختصاصات القضائية في جميع النزاعات التي تقوم داخل نطاق سيادة الكويت، بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئة غير كويتية[٤].

---

(١) مجلة الرائد، الكويت، العدد السابع، نوفمبر ١٩٥٢م، ص ٤٠.
(٢) سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٢١٨.
(٣) مجلة المصور، القاهرة، ١٢ نوفمبر ١٩٥٩م (حاكم الكويت يتحدث عن الشيوعية وهيلتون والمتنبي).
(٤) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ٦٣.

وفي السادس والعشرين من أبريل ١٩٦٠م، قرر المجلس الأعلى الكويتي مناقشة موضوع انضمام الكويت للجامعة العربية، وأرسلت الكويت وفداً إلى سبع دول عربية، وقد نوقش هذا الموضوع مع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت "جون ريتشموند John Richmond" طبقاً لاتفاقية ١٨٩٩م، خاصة وأن الكويت قد عانت بسبب هذه الاتفاقية من عدم اعتمادها سفراء الدول العربية وغيرها دون موافقة الحكومة البريطانية، إلا أن ريتشموند لم يؤكد صحة مناقشة الانضمام إلى الجامعة العربية معه، خاصة وأن طلب المجلس الأعلى لا يزال يحتاج إلى موافقة الحاكم عليه[1].

وخلال العام ١٩٦١م، كثف الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت ضغوطه لتأمين الاستقلال الدائم، مما يوضح تأثير المد القومي في الضمير الشعبي العام في الكويت، بما هيأها مجتمعاً ونظام حكم لإعلان استقلالها[2].

ولقد أخذت بريطانيا المطالبة الكويتية بشكل جدي، لأن السياسة البريطانية آنذاك كانت تتجه نحوالانسحاب من عموم المنطقة، وقد أعد إدوارد هيث، المسؤول عن مكتب الشؤون الخارجية في الحكومة البريطانية، مذكرة سرية تدارستها الحكومة بشأن ما يجب عمله تجاه مطالب أمير الكويت المتمثلة في الاستقلال، وتلا ذلك صدور بيان يشير إلى أن الكويت أصبحت مسؤولة تماماً عن إدارة علاقاتها الدولية[3].

---

(١) أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص٤١٧.

(٢) سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(3) Edward Heath. Kuwait future relation with the United kingdom. B.D. c. (16) copy No32.6th April. 1961 p. 102 - 105.

وقد أوضحت الوثيقة السرية البريطانية عن أن المحادثات الكويتية مع الحكومة البريطانية انتهت بمبادرة إيجابية فيما يتعلق بموضوع العلاقات الكويتية الخارجية، والاعتراف بالسفراء الأجانب، حيث كان يتوجب على الحكومة البريطانية أن تساير التقدم في الكويت وجس نبض الرأي العام الكويتي قبل اتخاذ أية قرارات، والحصول على المزيد من الوضوح بما يدور في عقل الحاكم، وخاصة مع منح حاكم الكويت مهلة لجون ريتشموند حتى ديسمبر ١٩٦٠م، للبت في موضوع استقبال الكويت للسفراء الأجانب[١].

وتركزت محادثات حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم وجون ريتشموند حول موضوعات مختلفة من أهمها:

١. تقديم الشكر للحكومة البريطانية لدعمها انضمام الكويت للهيئات الدولية.

٢. الرغبة في استمرار التعاون بين الطرفين.

٣. رغبة الكويت في تولي أمورها بشكل تدريجي، بما فيها تعيين القناصل الأجانب بالكويت خاصة وأنها قطعت شوطاً كبيراً في مجال التطور والتنمية وعلاقاتها الخارجية، وأنه قد آن الأوان لكي تمارس حقوق السيادة الفعلية، وقد عبر الكويتيون عن رغبتهم في أن يكون لهم دور في صنع القرار الكويتي، وممارسة حقوق السيادة، وتحقيق الاستقلال لبلادهم[٢].

أوعزت الحكومة البريطانية لمقيمها السياسي في الخليج وليام لوس "Luce. W"

(1) F. O. 371/148948: from Beaumont to Foreign Office. Kuwait. May 10. 1960. (Kuwait should join the Arab League).

(٢) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ٣٩.

ووكيلها السياسي في الكويت لتقريب وجهات النظر بينهما وبين حاكم الكويت، بحيث تتم الموافقة على استقبال القناصل الأجانب في الكويت، وإحاطة وزارة الخزانة ووزارة الطاقة البريطانية علماً بالموضوع، وإقناع حاكم الكويت بوضع الترتيبات اللازمة لتدريب الإداريين من أبناء الكويت[١].

وذكر سكرتير الدولة في الكويت السيد "بدر الملا" في محادثاته مع ريتشموند أن تأخير استقبال السفراء الأجانب لمدة سنة أو سنتين أمر غير مرغوب، وأن الكويتيين مهتمون بشأن دعم الحكومة البريطانية لتكون له نتيجة إيجابية تتمثل في انضمامها للأمم المتحدة، وضرورة اختيار مستشار قانوني يدرك طبيعة المفاوضات، خاصة مع وجود محاولة بريطانية لإقناع الحاكم بتأخير استقبال السفراء الأجانب قليلاً[٢].

وكان رأي الحكومة البريطانية يتمثل في أن السماح للسفراء الأجانب بالتمثيل الدبلوماسي في الكويت يجب ألا يؤخر كثيراً، خاصة مع رغبة العديد من الدول في هذا التمثيل، ولرغبة الحاكم بالإسراع في هذا الموضوع، ورأت الحكومة البريطانية أن المشكلة من وجهة نظرها تتمثل في أن الكويت ليس لديها الهيئة الإدارية ولا الموظفين لتأسيس وزارة خارجية تدير سياستها، لكونها ما زالت دائرة، وربما يطلب الحاكم من بريطانيا تدريب الشباب الكويتي ليكونوا نواة للمستقبل، وأن حاكم الكويت أبدى رغبة شديدة في مناقشة ذلك مع وكيل وزارة الخارجية البريطانية في ديسمبر القادم[٣].

---

(1) F.O.371/148948:from British Residency Bahrain,(A.R.Walmsley)to Foreign Office,Sep 10,1960. Sep 22,1960.

(2) F.O. 371/148948:from (A.R.Beaumont)to Foreign office Kuwait,Sep 26,1960.

(٣) عبد الله الأشعل، قضية الكويت في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٣٧.

وخلال المحادثات كانت وجهة نظر حاكم الكويت أن تبدأ بلاده بأخذ مسؤولياتها تجاه علاقاتها الخارجية، خاصة وأن الكويت أخذت تشهد تطوراً كبيراً يحتم عليها ضرورة اعتماد السفراء الأجانب، والانضمام للهيئات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة[1]، وثبت من المحادثات رغبة الحكومة البريطانية في تأخير استقبال السفراء العرب والأجانب في الكويت لبعض الوقت، لأن الاعتراف بسفير واحد سيعني الاعتراف بسفراء للدول التالية: الجمهورية العربية المتحدة والعراق ولبنان وباكستان والهند واليابان والمملكة العربية السعودية[2].

**ويمكن توضيح موقف الحكومة البريطانية فيما يلي:**

١. الميل نحو قبول السفراء الأجانب في الكويت، رغم أن الشؤون الخارجية من اختصاصاتها طبقاً لاتفاقية الحماية ١٨٩٩م.

٢. قلة الخبرة الكويتية قد يجعلها تواجه صعوبات تتمثل في معالجة المشاكل الداخلية وإدارة علاقاتها الخارجية رغم اقتناعها بالتطور الذي شهدته الكويت.

واستكملت المحادثات بين الوكيل السياسي البريطاني وحاكم الكويت، وكانت أكثر جدية من المحادثات السابقة، وأرسل الوكيل السياسي البريطاني رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية تضمنت مذكرة حاكم الكويت لإلغاء اتفاقية ١٨٩٩م، واستبدالها باتفاقية أخرى تتضمن معاهدة صداقة تحافظ على العلاقات

(1) F.O.371/148948:from (A.R.Walmsley)to Foreign office,Kuwait,Sep26,1960(foreign Relations of Kuwait).

(2) F.O.371/148948: from (R.A.Beaumont) to Foreign office,Kuwait. Sep26.1960 (Kuwait's Independence).

المتميزة بين البلدين، مع تحميل الكويت مسؤولية تسيير شؤونها الداخلية والخارجية[1].

وفي ١٩ يونيو١٩٦١م، تم تبادل كتابين بين حاكم الكويت ووليام لوس المقيم السياسي في الخليج نيابة عن حكومة المملكة المتحدة، ويشكل الكتابان المذكوران اتفاقاً بين الحكومتين يظل نافذاً مالم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائه بإخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات على الأقل[2].

وخلال هذا الاتفاق تم الاتفاق بين الكويت وبريطانيا على استقلال الكويت، وإبرام اتفاقية صداقة بينهما ألغت اتفاقية الحماية السرية الموقعة في ٢٣ يناير ١٨٩٩م، إيذاناً بإعلان الاستقلال والانطلاق نحوالتقدم والبناء، وأضحت الكويت منذ هذا التاريخ دولة عربية مستقلة ذات سيادة[3]، وأعلن في كل من لندن والكويت عن استقلال الكويت وإنهاء اتفاقية ٢٣يناير ١٨٩٩م على أساس أنها تتعارض مع سيادة الكويت، واستبدالها بمعاهدة جديدة تبنى على الصداقة والتعاون، وتعرف المعاهدة الجديدة بين الكويت وبريطانيا باتفاقية "الصداقة"، بينما وصفها العراق باتفاقية "المساعدة"[4].

وتضمن اتفاق الصداقة الموقع بين حاكم الكويت ووليام لوس المقيم السياسي في الخليج، نيابة عن بريطانيا، أربع مواد هي:[5]

---

(١) عبد المجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٣٩٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٩٨.
(٣) عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص ٤٦ .
(٤) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص ص ٣٦١- ٣٦٢.
(٥) سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٢٣٣.

١. يلغى اتفاق ٢٣ يناير ١٨٩٩م لكونه لا يتفق مع سيادة الكويت واستقلالها.

٢. تستمر العلاقة بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة.

٣. عندما يكون ذلك مناسباً، فإن الحكومتين سيتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين.

٤. لا شيء في هذه النتائج (المواد السابقة) يؤثر على استعداد حكومة المملكة المتحدة لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

ويمكن القول بأن أسبابا محلية وعربية ودولية متعددة دفعت بريطانيا لإلغاء اتفاقية ١٨٩٩م ومنح الكويت الاستقلال وهي:

**أولاً**: انتفاء الحاجة إلى هذه المعاهدة التي أبرمتها مع الكويت لظروف معينة ولأسباب محدودة تمثل أهمها في الأطماع العثمانية، وانتهت بانتهاء تلك الأسباب والظروف[1].

**ثانياً**: استكمال الكويت لمقومات الدولة الحديثة، وعلاقاتها الطيبة مع الدول المجاورة، ورغبة الكويتيين في أن يكون لهم دور في صنع القرار السياسي في بلادهم.

**ثالثاً**: التغير الاقتصادي الذي شهدته المنطقة بعد ظهور النفط كان من أهم العوامل التي أدت إلى سرعة إعلان بريطانيا استقلال الكويت، وعدم تمسكها بها أملا منها في حصول الشركات البريطانية على عقود احتكارات وامتيازات نفطية

(١) عبد المجيد مصطفي وعثمان فيظ الله، المرجع السابق، ص ٣٩٨.

فيها، وتلبي في الوقت ذاته رغبة التحرر الوطني الرافض للوجود البريطاني، أي أن بريطانيا فضلت أن تمارس أسلوب الاستعمار غير المباشر، أوالاستعمار الاقتصادي[١].

رابعاً: التغير السياسي في الأوضاع الدولية والبدء في سياسة تصفية الاستعمار بعد العام ١٩٥٦م، وتواتر حركات التحرر الوطني المضادة للاستعمار وبالذات البريطاني، والتي أدت إلى فقدان بريطانيا لأهم مستعمراتها في شبه القارة الهندية، جعل بريطانيا تغير من سياستها وتعمل على ضمان مصالحها مع حكام الكويت وعدم إثارة مشاعر الكراهية تجاهها، وهكذا حاولت قدر جهدها أن تضمن وجودها في المنطقة، فمنذ عام ١٩٦١م، أخذت تمنح بعض إمارات الخليج مظهر الدول المستقلة للحفاظ على مصالحها في المنطقة تحت هذا الستار، وقد كانت البداية في ١٩ يونيو ١٩٦١م بإعلان استقلال الكويت أولاً ومن ثم عموم دول المنطقة[٢].

ومن المعروف أن الكويت خلال السنوات الأخيرة قبل ١٩٦١م قد سارت بخطى ثابتة نحواستكمال السيادة التي بدأت باستقلال القضاء وإصدار العملة الوطنية والاشتراك في المنظمات والمؤتمرات العربية والدولية.

وبناءً على ما تقدم أصبحت الكويت في الواقع دولة مستقلة ذات سيادة، والجدير بالذكر أن اتفاقية ١٩ يونيو ١٩٦١م تم التوصل إليها بين طرفين متساويين بعد أن اعترفت بريطانيا اعترافاً قانونياً باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة، ولذا ذكرت الاتفاقية في المادة الأولى أن السبب الرئيس في إلغاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م

(١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١م، ص ص ٢٦١ - ٢٦١.
(٢) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص ٣٦١ - ٣٧٠.

أنه يتنافى مع استقلال وسيادة الكويت، وبذلك أصبح الطريق ممهداً أمام الكويت لدخول الجامعة العربية والانتساب لهيئة الأمم المتحدة، لتصبح دولة تنتمي إلى أسرة الدول المستقلة[1].

وفي ٢١ يونيو ١٩٦١م، أرسلت اتفاقية الصداقة إلى نيويورك لتسجيلها في الأمم المتحدة كاتفاقية ومعاهدة بين الكويت وبريطانيا، وبدأت الكويت على الفور تمارس سيادتها، فطلبت في ٢٣ يونيو ١٩٦١م الانضمام إلى كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة[2].

وقد أحدث استقلال الكويت صدى عربياً إيجابياً واسعاً في مختلف بقاع الوطن العربي حيث توالت التصريحات والبرقيات والتعليقات السياسية في الإذاعات والصحف، فقد بادرت معظم الدول إلى مباركة استقلال الكويت، وعلى رأس هذه الدول كانت الجمهورية العربية المتحدة، حيث أرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية تهنئة إلى أمير الكويت أعرب فيها عن ابتهاج شعب الجمهورية العربية المتحدة وعظيم اغتباطه باستقلال الكويت[3].

وعمت الكويت حالة فرحة وبهجة وسعادة لم تشهدها من قبل، فقد قطع راديوالكويت براجه المعتادة ليذيع كلمة وجهها الشيخ عبد الله السالم الصباح لأبناء وطنه والأمة العربية جمعاء، جاء فيها:[4]

"في هذا اليوم الأغر من أيام وطننا المحبوب، في هذا اليوم الذي ننتقل فيه

---

(١) سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٢٢٧.
(٢) قدري قلعجي، المرجع السابق، ص ٨٣.
(٣) جريدة الكويت اليوم ،الكويت، العدد ٣٣٢، ٢٠ يونيو١٩٦١م.
(٤) قدري قلعجي، أضواء على تاريخ الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٢م، ص ٢٠١.

من مرحلة إلى مرحلة أخرى من مراحل التاريخ، ونطوي مع انبلاجه صفحة من الماضي بكل ما تحمله وما انطوت عليه لنفتح صفحة جديدة تتمثل في هذه الاتفاقية التي تقرؤونها الآن، والتي نالت بموجبها الكويت استقلالها التام وسيادتها الكاملة. في هذا اليوم، والسرور يملأ الجوانح، والابتسامات المشرقة تعلوالوجوه، نرفع أبصارنا بخشوع إلى المولى عز وجل لنحمده سبحانه ونشكره على ما وفقنا إليه، وأنعم علينا به، ولقد كان التعاون الوثيق بين الحكومة، ممثلة في المسؤولين من أبناء الأسرة الحاكمة وبين الشعب المخلص، من المغزى الجميل، ما أشاع الغبطة والاستحسان في نفسي، وجعلني أتمنى استمرار مثل هذا التعاون لخير البلد ودوام تقدمه وازدهاره".

واختتم أمير الكويت كلمته قائلاً:

"وختاماً فإننا نرجو، ونحن على أبواب عهد جديد، أن تبدأ الكويت انطلاقها بتقوية أواصر الصداقة والأخوة مع شقيقاتها الدول العربية، للعمل بتكاتف وتآزر على ما فيه خير العرب، وتحقيق أماني الأمة العربية،كما أن الوضع الجديد يتطلب منا العمل على الانتماء إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تعمل لخير العالم وأمنه وسلامه كلما كان ذلك في الإمكان، والله ولي التوفيق"(١).

وفي اليوم التالي لإعلان الاستقلال تقدمت الكويت بطلب للانضمام لجامعة الدول العربية(٢).

---

(١) إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ص ١٩٩-٢٠٠.
(٢) خليل فضيل الكبيسي، المرجع السابق، ص ٧٨٠.

وبالنظر إلى اتفاقية ١٩ يونيو ١٩٦١م، يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

١. ألغت الاتفاقية الجديدة بشكل محدد وواضح وصريح اتفاقية ١٨٩٩م.

٢. أكدت اتفاقية ١٩ يونيو ١٩٦١م على "سيادة واستقلال الكويت".

٣. لم ترد بهذه الاتفاقية أية ثغرة للتدخل البريطاني في شؤون الكويت، بل إنها أكدت أن أية مساعدة تعتزم الحكومة البريطانية تقديمها للكويت لا تتم إلا إذا طلبت حكومة الكويت هذه المساعدة[١].

٤. أن الاتفاقية جاءت بعد مباحثات طويلة وودية بين المسؤولين في كلا البلدين وبناء على رغبة صادقة لديهما في منح الكويت سيادتها واستقلالها الكاملين[٢].

٥. أن ما ورد في مذكرة المقيم السياسي البريطاني بشأن استمرار صلاحية اتفاقية ١٩ يونيو "ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها بإخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات على الأقل" لم يكن قيداً على الاطلاق في إلغاء هذه الاتفاقية فيما بعد، دون التقيد بفترة السنوات الثلاث[٣].

٦. لقيت هذه الاتفاقية فور إعلانها تأييداً واسع النطاق من جميع الدول العربية.

---

(١) مارثا دوكاس، أزمة الكويت - العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١ - ١٩٦٣م، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٣م، ص ٨٥.

(٢) مجلة الأفكار، بيروت، ١٠فبراير ١٩٨٦م، "خلفيات تاريخية مضيئة في اليوبيل الفضي لاستقلال الكويت".

(٣) نفسه.

٧. يتضح من صياغة مذكرة المقيم السياسي البريطاني، التي تعد أحد جناحي الاتفاقية، أن الحكومة البريطانية منحت إدوارد هيث "وزير الدولة للشؤون الخارجية" صلاحيات واسعة في تنفيذ ما سبق أن طالب به في مذكراته السرية للحكومة البريطانية بمنح الكويت سيادتها واستقلالها، فقد ذكر المقيم السياسي البريطاني في مذكرته التي رفعها لأمير الكويت أنه يتحرك "بناء على تعليمات وزير الدولة الرئيس للشؤون الخارجية"، وتقول المصادر إن هيث هوالذي صاغ اتفاق ١٩ يونيوفي شكله النهائي، والذي أعلن بموجبه استقلال الكويت بشكل تام[١].

**ثانيا: العلاقات الكويتية العراقية قبل أزمة قاسم ١٩٦١م:**

في ١٤ يوليوعام ١٩٥٨م، قامت ثورة في العراق قتل على إثرها نوري السعيد صاحب مشروع ضم الكويت إلى الإتحاد الهاشمي، فكان مقتله وقيام الثورة نهاية لفكرة الاتحاد وتخليصاً للكويت من الارتباط بمخططاته، واستبدل النظام الجمهوري بالنظام الملكي في العراق[٢].

على إثر هذه التطورات، وفي سعيه لتوثيق صلته بالنظام الجمهوري الجديد في العراق، قام الشيخ عبد الله السالم بزيارة إلى بغداد في أكتوبر عام ١٩٥٨م، ليقدم التهنئة لرجال الثورة، وكان على رأس مستقبليه في المطار اللواء عبد الكريم قاسم "رئيس وزراء العراق"[٣].

(١) مارثا دوكاس، المرجع السابق، ص ٨٧.
(٢) جريدة الأخبار، القاهرة، ٢٧يونيو ١٩٦١م.
(٣) فكرت نافق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ - ١٩٥٨م، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م، ص ٤٨١.

وفي مارس عام ١٩٦٠م، وجه عبد الكريم قاسم دعوة للشيخ لزيارة بغداد لدراسة القضايا المعلقة بين البلدين، ولبحث رغبة العراق في إنشاء قنصلية في الكويت[1]، وتم اللقاء بينهما في عام ١٩٦١م عندما سافر الشيخ في يوم ٢٦ مارس لحضور الاحتفال بافتتاح الميناء الجديد في أم قصر، وفي هذه المناسبة اتسم سلوك عبد الكريم قاسم بالود تجاه الكويت، فأشاد بحرص الشيخ على الحضور وقال: "إن شعب العراق ينتمي إلى الكويت، وإن الميناء الجديد سيكون مجالاً للتعاون والنفع المشترك للبلدين"، ووعد المسؤولون العراقيون بسرعة إقامة طريق سريعة بين أم قصر وسفوان تكون لها الأولوية على الطريق بين أم قصر والبصرة[2].

### ثالثاً: محاولة عبد الكريم قاسم ضم الكويت (أزمة قاسم ١٩٦١م):

لم يكن استقلال الكويت الذي أعلن في ١٩ يونيو ١٩٦١م ليمر دون ظهور حدث كبير وخطير، فعقب إعلان بريطانيا في هذا التاريخ عن توقيعها على معاهدة الاستقلال مع الكويت بادرت كثير من الدول العربية إلى تأييد تلك الخطوة، إلا أن العراق اتخذ موقفاً مختلفاً فقد تفجر الموقف فيه وأرسل عبد الكريم قاسم رئيس الحكومة العراقية برقية تهنئة في يونيو ١٩٦١م إلى شيخ الكويت صيغت بطريقة لم يتم فيها الإشارة إلى استقلال الكويت، وإنما عمد إلى إثارة المطالب التاريخية للعراق في الكويت، إذ تضمنت البرقية ترحيب العراق بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩م، على أساس أنها اتفاقية غير شرعية، عقدت دون علم الدولة العثمانية التي كانت

---

(١) سعاد محمد الصباح، المرجع السابق، ٢١٥.

(٢) المرجع السابق، ص٦ ٢١.

الكويت تابعة لها، وأن الذي عقد هذه الاتفاقية هوالشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة، وفي نهاية البرقية حذر عبد الكريم قاسم شيخ الكويت من تقبل استعمار جديد[(١) (٢)].

ولم يلبث أن اتضح الموقف العراقي حين عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في مقره الدائم في وزارة الدفاع يوم الأحد ٢٥ يونيو ١٩٦١م طالب فيه بضم الكويت للعراق على أساس أنها مقاطعة تابعة للبصرة، أي أنها تشكل جزءاً متكاملاً مع العراق، وأشار إلى عدم وجود حدود بين البلدين، وأضاف أن استقلال الكويت لم يكن سوى استقلال مزعوم، فالكويت كانت دائماً تتبع ولاية البصرة في عهد الدولة العثمانية، ومن ثم فهي تابعة للعراق بحكم تبعيتها التي كانت للدولة العثمانية على اعتبار أن العراق قد ورث السيادة على تلك المنطقة من الدولة العثمانية، وطلب إلى شيخ الكويت أن يتعاون على إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي، وأعلن أن الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت، وأنه بصدد إصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت الذي سوف يتبع لواء البصرة، وأكد أن لدى الحكومة العراقية من الوثائق التاريخية ما يثبت تبعية الكويت للبصرة، وبذلك يحق للعراق أن يرث جميع أراضي الدولة العثمانية التابعة للبصرة بعد أن تنازلت تركيا عن سيادتها على الأقاليم الواقعة خارج أراضيها بموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م[(٣)]، وأن العراق سيطالب بحقوقه في كل شبر من الأراضي التي انتزعها المستعمر، وكان هذا تلميحاً إلى المطالبة بمناطق

---

(١) خليل فضيل الكبيسي، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٠ - ١٩٦٨م، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٧٧٦.

(٢) انظر الملحق رقم (٧).

(٣) عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، بالقاهرة، ١٩٧٨م، ص ٢٦.

أخرى جنوب الكويت، كالأحساء وقطر، كما صرح بأن الجمهورية العراقية لن تتنازل قيد أنملة عن أية قطعة من أرض الكويت، مؤكداً أنه عندما يصرح بذلك فإن له القدرة التامة على تنفيذ ما يقول[١].

وما أن علم الشيخ عبد الله السالم الذي كان يقوم بزيارة إلى لبنان بتصريح عبد الكريم قاسم حتى قطع زيارته على الفور، وعاد إلى الكويت ليجري اتصالات مكثفة مع أركان حكومته، كما أجرى اتصالات أخرى مع عاهل المملكة العربية السعودية الملك سعود حول الموضوع ذاته، وفي اليوم التالي لتصريحات قاسم أذاع راديو الكويت خبراً جاء فيه: "أوردت وكالات الأنباء تقارير المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم وطالب فيه بضم الكويت، وإذا صحت هذه المعلومات فإن الكويت تعلن أنها دولة عربية ذات سيادة، ومن ورائها يقف شعب الكويت يدعم قيادتها"[٢].

ولقد كان لقرار عبد الكريم قاسم المفاجئ رد فعل سريع في الكويت، فقد أصدرت حكومة الكويت بياناً ردت فيه على ما ورد في المؤتمر الصحفي لقاسم، وأعلنت فيه استنكارها قراره، وتصميمها على الدفاع عن أراضيها وكيانها كدولة عربية مستقلة، وقد ختمت حكومة الكويت بيانها بإعلان حالة الطوارئ، ووضعت قواتها على الحدود المتاخمة للعراق على إثر تحرك القوات العراقية قرب الحدود الكويتية، حيث احتشدت مع اتخاذها استعدادات واسعة، وفي الوقت نفسه، دخلت حكومة الكويت في مشاورات سرية عاجلة مع بريطانيا لبحث الموقف الناشئ عن قرار عبد الكريم قاسم، وقد جرت هذه المشاورات بين الشيخ

---

(١) سعاد محمد الصباح، المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) خالد السرجاني، جذور الأزمة بين الكويت والعراق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠م، ص ١٥.

عبد الله السالم الصباح والسير جون ريتشمود ممثل بريطانيا في الكويت[1]، كما صدر بيان عن مجلس الكويت الأعلى يشرح فيه للشعب الكويتي أسباب طلب الكويت المعونة العسكرية من المملكة العربية السعودية وبريطانيا اللتين لبتا الطلب الكويتي على الفور وأرسلتا قواتها لمساعدة جيش الكويت في دفاعه عن الوطن، وأكد على أن هذه القوات ستنسحب حالما تنتهي الأزمة[2].

كما أصدرت الحكومة الكويتية كتاباً بعنوان "حقيقية الأزمة بين الكويت والعراق" أوردت فيه مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة عن حكومة العراق في أوقات مختلفة، وبعضها يحمل توقيع عبد الكريم قاسم، والبعض الآخر يحمل توقيع وزير خارجيته هاشم جواد، ومثال ذلك رسالته إلى شيخ الكويت في ١٩ ديسمبر ١٩٥٨م، التي يطلب فيها فتح قنصلية عراقية في الكويت، وهي مراسلات تنطوي على اعتراف ضمني باستقلال الكويت، إلى جانب مراسلات أخرى، تضمنت رغبة العراق في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين وبيانات مشتركة بينهما، كما أن العراق أيد طلب الكويت الانضمام إلى عدة منظمات دولية وعربية استكمالاً لشخصيتها الدولية[3].

كما أصدرت دائرة المطبوعات والنشر الكويتية بيانها الأول، حيث أشارت إلى المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم بوزارة الدفاع العراقية، واستنكرت مطالبته بضم الكويت باعتبارها تابعة للعراق إبان الحكم العثماني، وأكدت عدم مشروعية مطالبته. وقد لجأت الكويت إلى ذلك لأن المسؤولين الكويتيين وجموع

---

(١) مارثا دوكاس، المرجع السابق، ص ٣٥ .
(٢) جريدة الرأي العام، الكويت، ٣٠ يونيو ١٩٦١م.
(٣) مارثا دوكاس، المرجع السابق، ص ٣٦.

الشعب أخذوا على حين غرة من أمرهم عندما أعلن العراق أن استقلال الكويت مزيف، ووجدوا أنفسهم غير قادرين وغير مستعدين، على الإطلاق لمواجهة القوة العسكرية العراقية المتحفزة، والتهديدات العلنية الواضحة، وفي الوقت نفسه أخطر حاكم الكويت الدول العربية والجامعة العربية بالتهديد العراقي وطلب عقد جلسة طارئه لمجلس الأمن، بينما طلب العراق الطلب نفسه لبحث التهديد الناجم عن إنزال القوات البريطانية في الكويت، مما يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين[1]. وفي حين أيد المجلس الأعلى الكويتي الحاكم في عقده اتفاقية مع الحكومة البريطانية تعترف باستقلال الكويت فقد أيد خطواته أيضاً في إرسال البرقيات لملوك الدول العربية ورؤسائها التي أوضحت لهم خطورة الوضع معرباً عن آماله في تأييدهم للموقف الكويتي، وحث بيان للمجلس على الدفاع عن وطنه ومساندة الحاكم[2]، استناداً إلى الآية الكريمة(فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله إن الله مع المتقين) *.

تقدم كل من العراق والكويت بشكاوى متبادلة إلى مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، فالكويت تتهم العراق بأنه يهدد استقلالها، والعراق يتهم بريطانيا بأنها تدبر عدواناً عليه، وبناء على ذلك عقد مجلس الأمن جلسة عاجلة في ٢ يوليو ١٩٦١م، وبعد مناقشات تأجلت هذه الجلسة إلى ٧ يوليو، وانتهت الجلسة من دون إصدار قرار، ما دفع المجلس إلى أن يترك هذه المهمة لجامعة الدول العربية والتي حاولت بدورها إيجاد حل للأزمة[3].

---

(١) عبد الله الأشعل، قضية الكويت في الخليج العربي، ص ٢٩.

(٢) عبد الله فؤاد ربيعي، المرجع السابق، ص ص ٨٩ - ٩٠.

(٣) نفسه.

* سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

وعلى إثر تصريحات عبد الكريم قاسم عمت الكويت عاصفة من الغضب الجماهيري، وهب الشعب الكويتي بجميع فئاته للذود عن الوطن، وتقديم التضحيات وتلبية نداء الواجب، ورفض الادعاءات الباطلة لحاكم العراق، وشهدت الكويت مظاهرات شعبية تؤيد الحاكم وتسانده، وهتف الناس باستقلال الكويت وسيادتها[1].

وملأت الجماهير الغاضبة الشوارع هاتفة باسم الكويت وحياة الأمير، واستنكروا تصريحات قاسم، واستمرت المظاهرات عدة أيام، واشتركت فيها النساء، واحتشد الآلاف من أبناء الكويت حول قصر الحاكم، ورفعوا أعلام الكويت، وألقى أمير دولة الكويت كلمة شكر فيها الشعب الوفي على وقفته، وطالبهم بالتزام الهدوء، وطالب المتظاهرون بحمل السلاح للدفاع عن الوطن ضد أي مطامع، ووزعت منشورات تهاجم تصريحات الرئيس العراقي وادعاءاته في الكويت[2].

وأشارت وكالات الأنباء العالمية عن توجه أكثر من ثلاثة آلاف من المتطوعين الكويتيين نحو الحدود محملين بالسلاح، وأغلقت الحدود بقرار من حاكم الكويت بعد التهديد العراقي، وازدحمت مدينة الكويت بسيارات النقل التي تحمل الأهالي المسلحين، ووزعت البنادق على الأهالي والمتطوعين في جميع مناطق الكويت، وردد الجميع عبارات (يا بوسالم عطنا سلاح)[3] في إشارة إلى لقب الشيخ عبد الله السالم (بوسالم).

---

(١) عبدالله فؤاد ربيعي، المرجع السابق، ص ٧٨١.
(٢) جريدة الرأي العام، الكويت، ٢٩ يونيو ١٩٦١ م.
(٣) جريدة الأهرام، القاهرة، ١ يوليو ١٩٦١ م.

وقد جاءت هذه التحركات الشعبية رداً صريحاً وقاطعاً على ادعاءات حاكم العراق، ولتؤكد أن الكويتيين لا يؤيدون ضم الكويت إلى العراق، وفي الوقت نفسه لتؤكد الولاء الشعبي للقيادة الكويتية والتفاني في خدمة الوطن[1].

ومن خلال خطاب عبد الكريم قاسم الذي هاجم فيه الكويت، تستعرض أهم النقاط التي أخذ يرددها وهي:[2]

١. ردد عبد الكريم قاسم مقولة الحقوق التاريخية للعراق بالكويت، وأن العراق سيطالب بكل الأراضي التي تتبع الدولة العثمانية.

٢. طالب عبد الكريم قاسم بالوحدة العربية ما بين الكويت والعراق.

٣. هدد عبد الكريم قاسم كل دولة عربية أو أجنبية تعترف باستقلال الكويت، وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسى بقطع العلاقة بينها وبين العراق.

٤. هاجم عبد الكريم قاسم الكويت لاستخدامها الآلات الحديثة لتقطير المياه، ورفضها طلب العراق إمدادها بخط أنابيب من شط العرب.

٥. أصدر عبد الكريم قاسم أوامره بمصادرة عشرة سفن كويتية تجارية كانت راسية في ميناء البصرة.

٦. أصدر عبد الكريم قاسم أوامره للجيش العراقى بالمرابطة على الحدود الكويتية استعدادًا لساعة الصفر للهجوم على الكويت.

٧. أمر عبد الكريم قاسم وزير خارجيته بتوزيع مذكرات رسمية عراقية

---

(١) قدري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، ص ٢٢٦.

(٢) توفيق السويدي، مذكراتي – نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩م، ص ٥٨٤.

عن طريق السفارة العراقية في القاهرة إلى جميع مندوبي الجامعة العربية تتضمن اعتراض العراق على استقلال الكويت.

٨. أمر عبد الكريم قاسم كافة وسائل الإعلام العراقية "صحافة - إذاعة - تلفزيون" بإثارة الشعب العراقي ضد الكويت.

وفي ٢٦ يونيو ١٩٦١م، أي في اليوم التالي لانعقاد المؤتمر، استدعت وزارة الخارجية العراقية الممثلين الدبلوماسيين لدى بغداد، وسلمتهم مذكرة رسمية تؤكد فيها أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، كما وزعت مذكرات رسمية عن طريق سفارتها في القاهرة على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تؤكد فيها أن المعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م لا تستند إلى أسس سليمة، كما أنها تمثل استمراراً للحماية البريطانية على الكويت، وأن بريطانيا تعمل على المحافظة على نفوذها تحت غطاء من الاستقلال الشكلي الذي تعمدت فيه فصل الكويت عن العراق، وأن الكويت جزء من العراق، وأنها كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة في أثناء الحكم العثماني، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وأن الاستعمار البريطاني في سبيل غايات عسكرية واقتصادية حاول بشتى الطرق التغلغل في بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر، وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل الغربية عن طريق الهند بالعمل على تركيز أقدامه فيها، ولا سيما الخليج العربي، وكانت الكويت جزءاً من تلك السواحل، لذلك عملت الحكومة البريطانية على مد سيطرتها على الكويت تدريجيا وفصلها عن العراق[1].

وردت سكرتارية حكومة الكويت على نشر بعض وكالات الأنباء أخباراً

---

(١) جمال زكريا قاسم ،الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١م ،ص٨ .

مفادها أن الكويت ترغب في الانضمام إلى رابطة دول الكومونولث، بأن الكويت تكذب هذا الخبر جملة وتفصيلاً،وتؤكد خطواتها الثابتة نحواستكمال سيادتها، والتي بدأتها باستقلال القضاء، وإصدار العملة الوطنية، والانضمام للمنظمات الدولية والعربية[١]. كما أصدرت بياناً جاء فيه: "إن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً، وأن حكومة الكويت، ومن ورائها شعب الكويت بأسره، مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايتها"[٢].

تركز نشاط الكويت الدبلوماسي في البداية على الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية لمناقشة أزمة الكويت، ولكن الأمور ازدادت سوءاً حينما تصاعدت الحملة العراقية ضد الكويت حتى كادت تصل إلى حدوث نزاع مسلح بين البلدين، واتخذ العراق أسلوب تهدئة الولايات المتحدة وبريطانيا عن طريق إبلاغ سفيريهما بحسن نواياه وعدم التفكير في استخدام القوة ضد الكويت[٣].

وقامت الكويت بإعلان حالة الطوارئ، ووضع مزيد من قواتها على الحدود مع العراق، ودخلت الكويت في مشاورات مع بريطانيا ترتب عليها إرجاء جلاء القوات البريطانية ووحدات الأسطول البريطاني عن الكويت بعض الوقت، وفي تلك الأثناء أصدرت الحكومة العراقية قراراً بتجميد أموال الكويتيين في البنوك العراقية، ونفذ العراق قراره بقطع العلاقات الدبلوماسية بالدول التي تعترف بحكومة الكويت، فقطع علاقاته مع لبنان والولايات المتحدة وإيران والأردن واليابان وتونس[٤].

---

(١) جريدة الكويت اليوم، الكويت، العدد ٣٤٧، ٥ يوليو ١٩٦١ م.
(٢) سعاد محمد الصباح، المرجع السابق، ص ٢١٧.
(٣) قدري قلعجي، أضواء على تاريخ الكويت، ٢٠٧.
(٤) سعاد محمد الصباح، المرجع السابق، ص ٢١٨.

وحينما تأكد حشد العراق قواته على الحدود الكويتية ضاعفت الحكومة الكويتية من جهودها للانضمام إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لضمان مناقشة قضيتها بالطريقة القانونية، وقامت بريطانيا في هذه الأثناء بتنفيذ بنود الاتفاق الذي أعقب استقلال الكويت بدعمها في حال تعرضها لتهديد من الدول المجاورة تحسباً لمثل هذا الوضع، وقررت إرسال قوة عسكرية إلى الكويت[1].

وبناء على ذلك تحركت عدة سفن حربية بريطانية وحاملات القوات والطيران تجاه الكويت، وفي الأول من يوليو نزل ٦٠٠ جندي بريطاني في الكويت وانتشروا على طوال الحدود مع العراق[2]، وقد بلغ أقصى عدد للقوات البريطانية المرابطة في الكويت ما يقرب من ٥٠٠٠ جندى في عملية "فانتاج Vantage"، حيث توغلت إلى مسافة خمسة أميال من الحدود العراقية على طول الحدود المتاخمة للبلدين وتحركت بعض الأساطيل البريطانية إلى الخليج من أجل الغرض ذاته، وصرح حاكم الكويت: "بأنه طلب المساعدات البريطانية لأنه يستحيل الاستنجاد بالعرب"[3]

وفسرت بريطانيا مساعدتها للكويت بتعهداتها والتزاماتها تجاه الحاكم، وأنها ردة فعل لتهديد حقيقي للكيان الجديد في الكويت، وغني عن القول إنه حتى في غياب تهديد حقيقي فإن الإحساس بتهديد كامن أومحتمل على دولة صغيرة ومجتمع مسالم كالكويت يمكنه أن يهدد كيان الدولة السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى الالتزامات البريطانية القانونية تجاه الكويت[4].

---

(١) مارثا دوكاس، المرجع السابق، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٣) عبد الرضا علي أسيرى، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (إنجازات - إخفاقات - وتحديات)، ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص ٧٤.

(٤) نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أن العراق قد تناقض في سياسته خلال تلك الأزمة مع سياسته إزاء الكويت قبل حدوثها، إذ كان يعامل الكويت كدولة مستقلة حتى قبل أن تلغي الكويت اتفاقية ١٨٩٩م مع بريطانيا، وظهر ذلك واضحاً في جوازات السفر وإجراءات الجمارك بين البلدين، وظهرت كتب التاريخ والجغرافيا في معاهد التعليم العراقية وهي تشير إلى الدول المجاورة للعراق ومنها الكويت،كما تضمنت الخرائط الجغرافية خط الحدود الفاصل بين البلدين[١].

كما أن العراق، ومنذ استقلاله عام ١٩٣٢م، كان يخاطب الكويت كدولة مستقلة ولم يتغير ذلك رغم استبدال النظام الجمهوري الحاضر على إثر ثورة يوليوعام ١٩٥٨م بالحكم الملكي في العراق، حيث كان يخاطب الكويت في كل مكاتباته الرسمية كدولة مستقلة ذات كيان منفصل، ولنا في مكاتبات اللواء قاسم ووزير خارجيته الدليل الواضح، ومثال ذلك الخطاب الموجه إلى حاكم الكويت الذي جاء فيه: "خطاب من عبد الكريم قاسم إلى حضرة صاحب السموالشيخ عبد الله الصباح، حاكم الكويت حفظه الله، بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تسلمت كتابكم المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٣٨٧هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٥٨م، فأشكر لسموكم العواطف الأخوية الطيبة التي أعربتم عنها نحو العراق، وأود أن أنهي إلى سموكم ببالغ السرور أن التعليمات قد صدرت إلى الجهات المختصة لإطلاق حرية النقل والتنقل بين بلدينا والسماح بتصدير المواد الغذائية مما يكفل لإخواننا في الكويت سد احتياجاتهم من هذه المواد، وختاماً أعرب لشخصكم عن فائق تحياتي مع أطيب التمنيات، توقيع الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيس

---

(١) سعاد محمد الصباح، المرجع السابق، ص ٢٢٠.

وزراء الجمهورية العراقية"[1]، والواقع أن التمثيل القنصلي والتجاري لا يقوم إلا بين الدول ذات السيادة.

اختلفت الآراء حول تفسير هذه الخطوة المفاجئة من جانب اللواء عبد الكريم قاسم، فهناك من رأى أن الهدف الحقيقي من وراء هذا التحرك ليس ضم الكويت ولكن منعها من الارتباط بالمملكة العربية السعودية أوالوصول إلى عقد اتحاد ما معها، وهناك من رأى أنه لم يكن في نية العراق استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الضم؛ لأن العراقيين كانوا يأملون في أن تقوم ثورة شعبية في الكويت تتولى تحقيق هذه العملية الاندماجية بين الكويت والعراق[2].

وقد ذكرت وكالة اليونايتدبرس في برقية لها من لندن بتاريخ ٨ يوليو ١٩٦١م، أن التقارير التي تلقتها المخابرات البريطانية تفيد بأن عبد الكريم قاسم يواجه صعوبات اقتصادية وسياسية داخل العراق دفعته إلى المطالبة بالكويت، حيث تواجه حكومته عجزاً مالياً قدره ٨٠ مليون جنيه[3]، وحينما أعلن عبد الكريم قاسم بيانه بضم الكويت لم يكن للدوائر العربية كلها من حديث إلا الموقف المفاجىء الذي ظهر به عبد الكريم قاسم إزاء استقلال الكويت.

وتساءلت الدوائر العربية "لماذا يطالب عبد الكريم قاسم بالكويت بعد إعلان بريطانيا إلغاء اتفاقية ١٨٩٩م؟، ولماذا لم يطالب بهذا عندما كان البريطانيون يعلنون من جانبهم الحماية على الكويت وأنها تابعة لهم ؟، وتساءلت الدوائر العربية هل

---

(١) حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق عام ١٩٦١م، دائرة المطبوعات والنشر، حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦١م، ص ٢٢.

(٢) بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ص ٨٣ - ٨٤.

(٣) جريدة الأهرام، القاهرة، ٩ يوليو ١٩٦١ م.

الذي دفع عبد الكريم قاسم إلى هذا هواتفاق سابق مع البريطانيين حتى يضطر حاكم الكويت إزاء هذا التهديد أن يطلب من البريطانيين بقاء حمايتهم على بلاده، أم أن عبد الكريم قاسم قصد بهذا البيان الاستهلاك المحلي في العراق ليكسب به تأييداً شعبياً ؟"[1]. وذهبت بعض الدوائر العربية في التساؤل إلى ما هوأبعد وأعمق فقالت: "لماذا لا تكون المسألة حركة اصطنعها الاستعمار والصهيونية لخلق التفرقة في الصف العربي بعد ما بدا من اتحاد الوسائل والغايات في اجتماعات مجلس الدفاع العربي؟!"[2].

ولما لم يكن للادعاءات العراقية على الكويت أي مبرر تاريخي أوقانوني فقد فشل العراق خلال الأزمة التي افتعلها، والتي استمرت ما يقرب من عامين وعلى وجه التحديد من ١٩ يونيو ١٩٦١م إلى مايو١٩٦٣م، في أن يقنع المجتمع الدولي بصحة ادعاءاته على الكويت،وأصبح لا مفر من تقرير حقيقة واقعية وهي أن المطالب العراقية على الكويت لم تتعد كونها ادعاءات زائفة افتقرت إلى المسوغات القانونية فضلاً عن أن دوافعها لم تكن إلا مجرد طموح شخصي أونزعة يائسة إلى الزعامة أو بسبب المشاكل الداخلية التي ألمت بالعراق.

ومن دراستنا للتصريحات والبيانات والخطب العراقية العديدة التي نشرت خلال وقوع تلك الأزمة، نجد أن المطالب العراقية استندت إلى جانب الادعاءات التاريخية والتي ساقها عبد الكريم قاسم لتبرير ضم الكويت ومن بينها:

١. رغبة العراق في توصيل المياه العذبة إلى الكويت، ومن ثم شدد هجومه

---

(١) جنيدي خلف الله، جريدة الأخبار، القاهرة، ٢٨ يوليو ١٩٦١م، (ما هوالسر في موقف قاسم من استقلال الكويت ؟!).

(٢) ميمونة خليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ٣٦٧ .

على حكام الكويت لاستخدامهم المكثفات الصناعية للحصول على مياه الشرب، وما تحققه الشركات الأجنبية من مكاسب طائلة نتيجة بيع آلات التقطير، بينما نقل المياه من شط العرب إلى الكويت أقل تكلفة وأكثر نفعاً، ومن الطبيعي أن هذه الرغبة لا تبرر ضم العراق للكويت أو الاستيلاء عليها، وإنما كان من الأجدى أن يركز العراق جهوده لتعميق ثقة الكويت به بدلاً من الإلحاح في ربط المطالب الحيوية للكويت بالعراق، مما جعل الكويت ترتاب في نواياه[1].

٢. حاول العراق أن يثير بعض الادعاءات التي يبدومن خلالها أنه يحمل اتجاهات تقدمية من بينها أن من واجب العراق إنقاذ الشعوب العربية وفي مقدمتها شعب الكويت من المستغلين لمواردها، متجاهلاً أن جانباً كبيراً من الدخل القومي للكويت كان ينفق لتطوير المجتمع ووضع أسس الدولة الحديثة[2].

٣. إدعاء تحرير الأجزاء السليبة من أرض العراق.

٤. إلهاء الشعب العراقي وإثارة غرائزه وصرفه عن المآسي التي كان يعيشها بالدعوة إلى غزوالكويت، وبسط السلطان العراقي عليها.

٥. علاج الحالة الاقتصادية السيئة التي كان يعاني منها العراق، ولا يتحقق ذلك إلا بالحصول على قدر سخي من المال وعائدات النفط في الكويت، مما يعمل على نقل العراق من الانهيار إلى الازدهار والغنى[3].

---

(١) عبد الله الحاتم، المرجع السابق، ١٥٧.
(٢) حسن سليمان محمود، المرجع السابق، ص ٢٣٤.
(٣) عبد الرحمن البزاز، المرجع السابق، ص ١٩٣.

٦. برر العراق دعوته إلى ضم الكويت بأنه لا يمكن التفريق بين أهالي الكويت والبصرة والزبير بحكم الصلات اليومية والمصاهرات القائمة بينهم، وأنه إذا ما اجتمع أهالي البصرة والكويت فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهم. وأن استغلال الروابط بين الشعوب الإسلامية العربية لتبرير الضم إنما هومن قبيل التعميم والتبسيط خاصة إذا تعارضت مع الإرادة الحرة للشعوب أوحقها في تقرير مصيرها، وعلى الرغم من تركيز عبد الكريم قاسم على تلك الروابط إلا أنه أعلن عن رفضه لمبدأ الاستفتاء الشعبي في الكويت متعللاً بأن أغلبية سكان الكويت من العناصر الوافدة، ومن أن بعض البيانات الكويتية ردت على ذلك بتحدي النظام العراقي بأن يجرى استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة يسأل فيه الشعب العراقي إن كان يرضا بعبد الكريم قاسم حاكماً ينفرد بالأمر والنهي في شؤون البلاد[١].

٧. أن الكويت كانت تابعة لقضاء البصرة طوال حكم العثمانيين، وكان شيخ الكويت يعين بفرمان يمنحه لقب قائمقام، فهو يستمد سلطته الإدارية من السلطات العثمانية في البصرة، وظل الحال كذلك حتى عام ١٩١٤م[٢].وهو قول يفتقر إلى الصدق، فلم تكن الكويت في يوم من الأيام تابعة لولاية البصرة.

٨. اعتبر العراق نفسه وريثاً للدولة العثمانية أوالعراق العثماني على وجه التحديد في مطالبه بضم المناطق التي كانت تتبع ولاية البصرة إدارياً،

(١) أحمد محمدالسعيدان، المرجع السابق، ص ٣٠٩.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٥.

وبهذا نجد أن دعوته تمتد ليس فقط إلى حدود الكويت الجنوبية، وإنما أيضاً إلى الإحساء وقطر باعتبارهما كانتا تابعتين لولاية البصرة إدارياً في عهد الدولة العثمانية، غير أنه لم يشأ أن يفصح عن ذلك صراحة لئلا يدخله ذلك في صراع مع المملكة العربية السعودية وأقطار الخليج العربي الأخرى[(١)].

وعلى الرغم من أن الأزمة التي أثارها عبد الكريم قاسم لم تتعد المظاهر الدعائية أوالإعلامية، فإن هناك من يرى أن عبد الكريم قاسم كان يفكر فعلاً في غزوالكويت، ولم يقف حائلاً أمامه سوى المشكلات العديدة التي أخذ يواجهها، حيث بدأت ثورة الأكراد في الشمال، واتخذت شكلاً أقرب ما يكون إلى الحرب الأهلية، مما لم يترك له فائضاً عسكرياً للقيام بعدوان مسلح ضد الكويت، ولم يتعد الأمر أكثر من بث الموسيقى العسكرية من إذاعة بغداد[(٢)].

وهناك من يرجع هذه الأزمة إلى المشكلات الداخلية الكثيرة التي كان يواجهها العراق في تلك الفترة، وتورط عبد الكريم قاسم في مسالة الأكراد وقيام الحرب الأهلية في الشمال، فهدف الزعيم العراقي من إثارة هذه المشكلة إلى إشغال الشعب العراقي بتلك المطالب عن مشاكله الداخلية، وتحويل الرأى العام عن ملاحظة هذه المشاكل، وسوء الأحوال الداخلية، كما هدف أيضاً إلى ترغيب الشعب العراقي بما فيهم الأكراد، وإشباع أطماعهم، بما سيحصلون عليه في حالة ضم الكويت إلى العراق من خيرات، وبذلك يشغل الأكراد عن حربهم معه، ومطالبتهم بالاستقلال بالمناطق التي يكونون فيها الأكثرية في شمال العراق[(٣)].

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار، المرجع السابق، ص ٣٠٧.
(٢) خالد السرجاني، المرجع السابق، ص ١٤.
(٣) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١م، ص ٨٦.

ولعل طرح القضية على أساس الضم بحجة الحقوق التاريخية، وليس على أساس أنها جزء من حركة الوحدة العربية، في الوقت الذي كان يتصاعد فيه المد القومي العربي[1]، جعل دعوة قاسم دعوة توسعية على أساس إقليمي صرف، تجردت من المفهوم الوحدوي بوجهته القومية الصحيحة.

على أية حال فقد تركت هذه الأزمة بضم الكويت تأثيرها السيئ على موقف عبد الكريم قاسم، فقد استنكرت الدول العربية والأجنبية هذه الادعاءات، كما استنكرت الصحافة العالمية موقف الزعيم العراقي المعادي للكويت في وقت حصولها على الاستقلال الذي سعت إليه بكل غال ونفيس، واتهمته الصحافة الأجنبية بالتآمر والعدوان، وأنه وقع ضحية لنوبة كانت تلازمه بين الحين والآخر، كما انعزل عن محيط السياسة العربية، ووضعته هذه الأزمة أيضاً في مصاعب سياسية مع كثير من الدول الغربية[2].

وقد خسر العراق من جراء تلك الدعوة الكثير مما كان ينتظره، وتحمل الشعب العراقي على مضض تبعاتها، وكان من الطبيعي جداً أن يملأ العراقيون الثغرات التي خلفها الاستعمار في مناطق الخليج في مجال الثقافة والصحة والاجتماع والاقتصاد، كما أن أقطار الخليج العربي لم تحاول أن تستعين بالعراقيين، وفضلت عليهم الخبراء من الجنسيات الأخرى المختلفة، للشكوك التي ظلت تراود هذه الأقطار من نظرة العراق إليهم.

---

(١) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص ١١٦.
(٢) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١م، ص ٨٥.

**رابعاً: الموقف العربي والدولي من أزمة قاسم ١٩٦١م:**

**١- الموقف العربي من أزمة قاسم١٩٦١م:**

ظهرت ردود الفعل العربية التي كان لها الدور الأساسي في مواجهة تداعيات الأزمة من خلال مواقف الدول العربية الفاعلة وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجامعة الدولة العربية.

إن ما أثاره عبد الكريم قاسم حول حقوق العراق التاريخية في الكويت إبان مؤتمره الصحفي بوزارة الدفاع العراقية جرى تفسيره عربياً بأنه نوع من التصعيد السياسي للموقف بقصد اجتذاب تأييد الشارع العربي على خلفية الموقف العدائي للمستعمر الأجنبي كخطوة أولى تمهد لخطوات لاحقة مازالت في ذهن حاكم العراق.

اهتمت المملكة العربية السعودية بأزمة الحدود العراقية - الكويتية التي أثارها عبد الكريم قاسم في ٢٥ يونيو١٩٦١م، وكان موقفها منحازاً بقوة لموقف الحكومة الكويتية،وينبع ذلك من عدة عوامل، منها موقعها الزعامي وسط المجتمع الخليجي، إضافة لمساس الأزمة بمصالحها الإقليمية والاقتصادية والنفطية[١]، ففي ٢٦ يونيو ١٩٦١م، طلب شيخ الكويت تدخل المملكة العربية السعودية لحمايتها بكافة السبل، فأرسل الملك سعود بن عبد العزيز برقية إليه في اليوم ذاته قائلاً: "تناولت برقية سموكم التي أشرتم فيها إلى ما أدلى به الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، والحقيقة أن هذا الموقف عجيب ومؤسف، أما نحن، فمعكم في السراء وفي الضراء ولن نتراجع عن عهدنا ونحن على أتم الاستعداد

---

(١)جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١م، ص ٣٩.

لمواجهة أي خطر يهدد شقيقتنا الكويت، ويجب أن يكون معلوما لدى القاصي والداني أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحدة وبالعكس"[1].

وفي اليوم نفسه وجه الملك سعود رسالة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية جاء فيها:

"أعتقد أنكم تشاركونني الأسف في البيان الذي نشر من اللواء عبد الكريم قاسم بشأن الشقيقة دولة الكويت المستقلة، وبالنظر لما يربطنا بالكويت فما يمس الكويت يمس المملكة العربية السعودية، ولي أمل كبير في أن نتعاون جميعاً في رتق هذا الفتق الذي لا يستفيد منه إلا أعداء العرب ولا يتضرر منه إلا العرب أنفسهم راجياً أن تزودونا برأيكم السديد الذي يحول دون هذا الأذى الذي يصيب هذا البلد الشقيق"[2]، وطالب الملك سعود رؤساء وملوك الدول العربية بالتعاون لإيقاف الشر، والذي لا يفيد إلا أعداء العرب، وأمر الملك سعود بإرسال قوات سعودية إلى الكويت لمساعدتها استناداً إلى اتفاقية الدفاع المشترك التي سبق عقدها بين البلدين عام ١٩٤٧م.

وفي ٢٧ يونيو ١٩٦١م عقد مجلس الوزراء السعودي جلسة استثنائية برئاسة الملك سعود لبحث التهديد العراقي ضد الكويت ودعي إلى هذا الاجتماع رئيس أركان الجيش السعودي، والذي تم إيفاده إلى الكويت لدراسة الوضع العسكري، وقدم تقريرا مفصلاً بعد عودته من الكويت، وإثر اطلاعها على تقرير رئيس الأركان قررت الحكومة السعودية إرسال عدة كتائب باتجاه الحدود الكويتية، واستدعى

---

(١) فكري سامي أمين سامي، دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام الدولي، دراسة مقارنة لدور الجامعة العربية ومنظمات الدول العربية ١٩٦١ - ١٩٦٥م رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠م، ص ١١٦.

(٢) جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٨ يوليو ١٩٦١م.

الملك سعود السفير العراقي لدى الرياض وأبلغه رسالة شفهية لتبليغها إلى عبد الكريم قاسم، معبراً فيها عن إحساسه العميق بالحزن والأسف لما صدر عنه تجاه الكويت، وأن ما حدث هومحاولة لشق الصف العربي، واعتداء على دولة عربية تحررت من الحكم الأجنبي، وناشد عبد الكريم قاسم أن تسود الحكمة والتعقل والحرص على المصالح العربية[1].

وفي ٣٠ يونيو ١٩٦١م، أعلنت إذاعة الكويت أن القوات السعودية وصلت بالفعل إلى الأراضي الكويتية بناء على طلب أمير الكويت وذلك بعد ساعات قليلة من إنزال القوات البريطانية، كما بعث الملك سعود برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر حملها وزير الخارجية السعودي تمحورت حول الأزمة، وتناولت المساندة العسكرية السعودية للكويت، وقد اتخذت المملكة العربية السعودية موقفا إيجابياً إذ أرسلت وفداً عسكرياً إلى الكويت لدراسة الوضع العسكري فيها ولبحث التسهيلات العسكرية المقدمة من الكويت للقوات السعودية مع إمكانية تزويد السعودية للكويت بمعدات عسكرية[2].

وفي ٤ يوليو ١٩٦١م انعقد مجلس جامعة الدول العربية بناء على طلب المملكة العربية السعودية لبحث انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، ولم يحضر الاجتماع ممثل العراق، وأصر المندوب السعودي على سرعة البت في الطلب الكويتي خصوصاً أنه صادر عن بلد نال استقلاله، واعترفت بهذا الاستقلال جميع الدول العربية في برقيات بعثت بها إلى حاكم الكويت، وحين طالب أغلب الاعضاء بتأجيل البت في الطلب الكويتي رفض مندوب المملكة العربية السعودية حتى لا

---

(١) فكري سامي أمين سامي، المرجع السابق، ص ١١٢.
(٢) صحيفة الأهرام، القاهرة، ٣٠ يونيو ١٩٦١م.

يساء معنى التأجيل ويعد تسويفاً، وإزاء تهديد العراق بالانسحاب من الجامعة إذا قبلت الكويت عضواً فيها، هدد المندوب السعودي هو الآخر بانسحاب بلاده من الجامعة إذا لم تقبل الكويت عضواً فيها[1].

وأسفر موقف المملكة العربية السعودية من الأزمة عن تصعيد الحملة ضدها من قبل العراق، ولكن المملكة العربية السعودية لم تتخل عن موقفها المؤيد للكويت والذي اتضح بقوة في اجتماع مجلس الجامعة العربية يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١م، من حيث الإصرار على ضرورة حصول الكويت على كامل حقوقها في ترابها الوطني وكامل عضويتها في الجامعة العربية، وبناء على ذلك انعقد لواء قيادة القوات العربية المشتركة للمملكة العربية السعودية للدفاع عن الكويت، واستمر الموقف السعودي ثابتاً يقف بشدة إلى جانب الكويت، حتى وضعت الأزمة أوزارها بتغير النظام الحاكم في بغداد[2].

وكذلك أبدى الرئيس جمال عبد الناصر اهتماماً كبيراً بأزمة الكويت ورد على برقية شيخ الكويت بالبرقية التالية: "لقد تلقيت برقية سموكم التي حملت إليَّ رأيكم في تطورات الموقف بينكم وبين حكومة الجمهورية العراقية، وهو موقف كنا ولا نزال نتابع تطوراته بمزيد من الاهتمام والقلق. ولعل سموكم قد اطلعتم على البيان الرسمي الذي صدر عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة، والذي حوى في مقدمته رأيي بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا يمكن أن تحكمها غير المبادئ التي صنعها النضال الطويل للأمة العربية، وإذا كان استقلال الكويت هو الأمر الذي يعنينا في هذا الوقت باعتبار أن هذا الاستقلال يمثل الإرادة الشعبية

---

(١) صحيفة الأهرام، القاهرة، ٥ يوليو ١٩٦١ م.

(٢) عبد الله الأشعل، قضية الكويت في الخليج العربي، ص ٢٨.

الحرة لأهله، فإن المبادئ المستمدة من الضمير الشعبي العربي هي ما يقتضي عنايتنا في كل الأوقات، وما يتطلب منا الجهد الدائم للدفاع عنها ونصرتها ضد كل الأخطار، وإني أريد من جلالتكم أن تتأكدوا أن شعب الجمهورية العربية المتحدة يضع دائماً كل طاقاته وإمكانياته في خدمة هذه المبادئ"[1].

وبخصوص الموقف من أزمة الكويت قال الرئيس جمال عبد الناصر في الخطاب الذي ألقاه احتفالاً بعيد الثورة التاسع في ٢٢ يوليو ١٩٦١: "من اللحظة الأولى إحنا قلنا رأينا إيه في هذا الموضوع، لما قلنا رأينا كانت بتهمنا القيم التي يجب أن تحكم النضال العربي، المبادئ التي يجب أن تحكم العلاقة بين العربي والعربي، والقيم لا يمكن أن تكون طمعاً في ثروة ولا يمكن أن تكون توسعاً إقليمياً، ولهذا منذ اللحظة الأولى أعلنا موقفنا وكنا نستمده من المبادئ الأصلية اللي أعلناها قبل كده، خواطرنا طول الوقت طبعاً كانت مع شعب العراق ومع شعب الكويت وكنا نرى أن الذي يستفيد من هذه الأزمة لن يكون إلا الاستعمار ولهذا حددنا موقفنا من أول دقيقة، أمامنا شعبين عربيين في أمة عربية واحدة، شعب العراق وشعب الكويت ولم يكن من حقنا نحن الجمهورية العربية المتحدة إلا أن نتمسك بالمبادئ، لا حفاظاً على المبادئ وحدها وإنما أيضا حفاظاً على تضامن الأمة العربية، مستقبل الأمة العربية كله لا يمكن أن يقوم على المناورات، المناورات ليست وسيلة لتحقيق الأماني العربية ولكن قد تكون المناورات وسيلة لانتكاس الأماني العربية وطبعاً قد تكون المناورات سبباً لعودة الاستعمار وعودة الإنجليز زي ما حصل في الكويت"[2]، لا يمكن لهذه الجمهورية أن توافق على أن يكون

---

(١) دائرة المعارف السياسية العربية – نشرة الوثائق، مركز الوثائق والبحوث، مصلحة الاستعلامات، السنة العاشرة، القاهرة، يوليو ١٩٦١م، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق، ص٣٣.

مبدأ الضم حكماً في العلاقات بين الشعوب العربية، أعلنا أظن من سنين أننا دائماً نؤيد منطق الوحدة ونرفض منطق الضم ولكن للوحدة أساس، هذا الأساس هو الإجماع الشعبي، هدفنا جميعاً الآن وهدفنا جميعا كان في كل وقت هو التخلص من الاستعمار، من الاحتلال، والتخلص من الاحتلال يجب أن يكون هدفنا جميعاً الآن بعد أزمة الكويت وبعد ما رجع الإنجليز إلى الكويت أن يخرج الإنجليز من الكويت ليبقى شعب الكويت المستقل المطمئن الآمن".

وكان لبرقية التهنئة من الرئيس جمال عبد الناصر إلى حاكم الكويت في ٢٣يونيو١٩٦١م أثر بالغ في خلق الطمأنينة للكويت لما حملته من تأييد ومباركة لاستقلالها ووقوفاً ضد المطالب العراقية والتي وصفت بأنها مطالب إقليمية قائمة على منطق الضم وليس منطق الوحدة الشاملة بناء على الإرادة الشعبية الاجتماعية، وأصبح هذا الموقف داعماً أساسيا للكويت في مواجهة العراق[١].

ورغم أن الجمهورية العربية المتحدة كانت تتزعم التيار العربي الوحدوي، وتنادي بالوحدة العربية، إلا أنها وجدت في مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت ما يتعارض تماماً مع ذلك التيار فعارضته بالإضافة إلى اعتقاد الرئيس جمال عبد الناصر بأن قاسم واقع تحت السيطرة السوفيتية والحزب الشيوعي العراقي[٢]، ومن ثم فقد اعترض في بيان رسمي صدر في ٢٨يونيو١٩٦١م على تهديد العراق للكويت، واعتمد البيان على عدة نقاط من أبرزها:

أ- إيمان الجمهورية العربية المتحدة بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات قديمة أو جديدة.

---

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٩يونيو١٩٦١م .
(٢) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ٨٣.

ب- أنها تتوقع أن تكون حركة الشعوب العربية في الوحدة قائمة على غير النموذج التقليدي الذي ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وقاد إليها بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة، ولذلك فإنها لا تقبل منطق الضم وإن كانت على استعداد لتأييد منطق الوحدة الشاملة.

ج- أن العراق والكويت يملكان الكثير من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينهما مما هوأعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية.

د- أن الجمهورية العربية المتحدة تفرق بين الضم الذي يريده عبد الكريم قاسم وهوما ينبغي أن يرفض، وبين الإجماع الشعبي المقام على أساس الوحدة والاختيار الحر، وهوما ينبغي أن يحترم، كما أنها ترفض وجود قوات بريطانية في أرض عربية.

ومع تواتر المعلومات حول صدور الأوامر إلى بعض وحدات الجيش العراقي بالتحرك صوب الحدود الكويتية، ومع تدفق المعلومات كذلك حول التحرك العسكري البريطاني نحوالكويت، أصدرت الجمهورية العربية المتحدة بيانها الثاني في ٣٠ يونيو١٩٦١م، والذي رفضت فيه أنباء التحركات العراقية والبريطانية معاً[١].

ومع انعقاد مجلس الأمن لمناقشة الأزمة العراقية - الكويتية، في الفترة من ٢ -٧ يوليو ١٩٦١م، أعلن وزير الخارجية المصرية محمد عبد القادر حاتم أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة أمرت وفدها الدائم في الأمم المتحدة برئاسة السفير عمر لطفي بتبني اقتراح طلب الكويت الانضمام إلى الأمم المتحدة مع المطالبة بجلاء القوات البريطانية فوراً عن الكويت جلاء تاماً وناجزاً[٢].

---

(١) البيان الثاني للجمهورية العربية المتحدة، جريدة الأهرام، القاهرة، ١ يوليو١٩٦١م .

(٢) جريدة الأهرام، القاهرة، ٦ يوليو١٩٦١م.

وبهذا يكون الرئيس المصري قد نجح في تكوين قوة ضغط عربية لإفشال مخططات الرئيس العراقي، وأدى ذلك إلى استغراب عبد الكريم قاسم من هذا الموقف، وأصدرت الجمهورية العراقية بياناً ناشدت الشعب العراقي أن يتخذ من مبادئ النضال العربي ملهماً ومرشداً، وأصدرت بياناً آخر في أوائل يوليو ١٩٦١م أكدت فيه أن مصير الأمة العربية يعلو على المجد الشخصي وعلى أية معاهدة أو وثيقة قديمة، واستغربت رفض الجمهورية العربية المتحدة ضم الكويت إلى العراق بينما تطالب بالوحدة العربية، وأكدت أن الوحدة من كرامة الوطن العربي[١].

وبذلك تكون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة من أوائل الدول التي أعلنت مساندتها ووقوفها إلى جانب الكويت.

وتوالت الأحداث، وأعلن الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية استنكاره وشجبه للتحركات العسكرية العراقية صوب الكويت، وتأييده الكامل لكل الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية من أجل الحفاظ على استقلال الكويت، بل اشتركت القوات المسلحة الأردنية بالفعل ضمن القوات العربية التي قررت جامعة الدول العربية إرسالها للدفاع عن الكويت[٢].

أما موقف اليمن فقد أوضحه الإمام أحمد حميد الدين في الرسالة التي بعث بها إلى الملك سعود والتي أعلن فيها تأييده الكامل لكل ما اتخذته المملكة من أجل الحفاظ على استقلال الكويت الشقيق[٣].

---

(١) مارثا دوكاس، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) جريدة الأخبار، القاهرة، ٢٨ يونيو ١٩٦١م.

(٣) يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٩م، ص ٥٣.

ولم يختلف موقف الفريق إبراهيم عبود رئيس الجمهورية السودانية في ذلك الوقت عن موقف الأردن واليمن، حيث كان موقفه شجاعاً أيد فيه حق الكويت في الاستقلال والسيادة، وشجب المزاعم العراقية التي لم تستند إلى أي منطق أو عقل، وطالب الزعيم عبد الكريم قاسم بإبعاد شبح الحرب بين الأشقاء العرب بحجج ومزاعم لا أساس لها من الصحة والواقع[1].

**موقف جامعة الدولة العربية من أزمة قاسم ١٩٦١م:**

بادرت الكويت بعد استقلالها بطلب الإنضمام إلى الجامعة العربية، وأوكل الشيخ عبد الله السالم الصباح مهمة تقديم هذا الطلب إلى مدير المعارف الكويتي السيد/ عبد العزيز حسين، الذي سلمه بدوره إلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية للجامعة العربية بشكل رسمي بتاريخ ٢٢من يونيو١٩٦١م[2]، رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ عبد الخالق حسونة بالطلب الكويتي، وحدد جلسة الأول من يوليو١٩٦١م لبحث هذا الطلب.

وكان الشيخ عبد الله السالم الصباح قد بحث مع الأمين العام للجامعة العربية في أثناء زيارته الكويت في أبريل ١٩٦١م ضمن مهمة رسمية له في منطقة الخليج مسألة انضمام بلاده إلى الجامعة العربية، وفي ٢٠ يونيو من العام نفسه، وبعد إعلان الاستقلال الكويتي في ١٩ يونيو١٩٦١م، أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/عبد الخالق حسونة ترحيب الجامعة بأي طلب تتقدم به الكويت للانضمام إليها، وفي ٢٣ يونيوقدم السيد/ عبد العزيز حسين طلب

---

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، ٤يوليو١٩٦١م.

(٢) سلوى لبيب، جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٦٣م، جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٢٠١.

حكومة الكويت من أجل الانضمام إلى الجامعة العربية، وقرر مجلس الجامعة عقد جلسة في ٤ يوليو للموافقة على قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية[١].

وبعد انفجار الأزمة العراقية - الكويتية في ٢٥ يونيو ورفض المملكة العربية السعودية مطالب العراق، طلبت المملكة في ٢٧ يونيو ١٩٦١م عقد جلسة طارئة لجامعة الدول العربية لبحث الأزمة، وانضمام الكويت إلى عضوية الجامعة العربية، ولم يتخذ قرار في شأن هذا الطلب، وفي الأول من يوليو تقدمت المملكة للمرة الثانية بمذكرة إلى أمانة الجامعة العربية تطلب فيها عقد اجتماع غير عادي لمجلس الجامعة، لبحث موضوع انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، ومناقشة التهديد العراقي لاستقلال الكويت[٢]، وبالفعل اجتمع مجلس الجامعة العربية في جلسة طارئة في ٤ يوليو ١٩٦١م، لكنه أخفق في اتخاذ قرار في الموضوع، وقرر تأجيل الجلسة إلى يوم الأربعاء ١٢ يوليو ريثما ينتهي أمين عام الجامعة العربية من الاتصال بالحكومات المعنية بالأزمة والعمل على تسوية النزاع من أجل تهدئة الموقف من خلال تشكيل وفد رفيع المستوى من الجامعة العربية برئاسته للسفر إلى الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية، وقد شمل الوفد، إضافة إلى السيد/ عبد الخالق حسونة، الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد، وسافر الوفد في اليوم نفسه إلى بغداد حيث التقى أمين عام الجامعة العربية، مرتين، رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم ووزير خارجيته هاشم جواد، ثم انتقل إلى الكويت واجتمع بحاكمها، وانتقل بعد ذلك إلى المملكة العربية السعودية وأعرب عن تفاؤله وعبر عن اعتقاده أن حلاً سيظهر قريباً بين الجانبين، وأضاف السيد/

(١) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص ٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٦.

عبد الخالق حسونة: "لا أستطيع أن أتصور نشوب قتال بين العرب في حين تحشد إسرائيل قواتها على حدود الإقليم الشمالي، ولدي عوامل كثيرة تدعوني إلى توقع انقشاع الغمة، وعودة العلاقات إلى ما كانت عليه قبلاً[1]"، وبقدر ما أيدت ودعمت المملكة العربية السعودية طلب الكويت للانضمام إلى الجامعة في هذه الجلسة، اعترض العراق وبالقدر ذاته على هذا الطلب مما أسفر عن انقسام مجلس الجامعة العربية على نفسه ما بين مؤيد ومعارض لطلب الانضمام.

إزاء ذلك تأجلت المناقشات إلى١٢يوليولإتاحة الفرصة للجولة التي ينوي القيام بها أمين الجامعة العربية إلى كل من العراق والكويت للوساطة بينهما، وخوفاً من أن يؤدي انسحاب العراق إلى زيادة هيمنة الجمهورية العربية المتحدة على الجامعة العربية[2].

وفي اجتماع الجامعة العربية في ١٢ يوليو١٩٦١م، قدمت حكومة الكويت مذكرة إلى لجنة الشؤون السياسية تضمنت طلبين، طلب الانضمام إلى الجامعة العربية، وطلب مساندة الدول العربية لها ضد التهديد العراقي، كما تعهد أمير الكويت في المذكرة بسحب القوات البريطانية من الكويت على أن تحل محلها قوات عربية، وقد نص التعهد على الآتي: "أن سموأمير الكويت، تعهد بأن يأمر حالاً بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت حينما تشكل جامعة الدول العربية قوات عربية تقوم فعلاً بإرسالها إلى الكويت لتحل محل القوات الأجنبية الموجودة بها حالياً، وذلك لصيانة استقلال الكويت، وصد أي هجوم عليها"[3].

---

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، ٤يوليو١٩٦١م.
(٢) سلوى لبيب، المرجع السابق، ص ٢٠٥.
(٣) جريدة الأخبار، القاهرة، ١٣يوليو١٩٦١م.

وبعد ذلك قررت الجامعة العربية تشكيل قوة أمن عربية تحل محل القوات البريطانية القائمة في الكويت خاصة وأن الحكومة البريطانية رغم استجابتها لمساندة الكويت إلا أنها قد التزمت التحفظ إزاء موقفها، وبالفعل أشرف الأمين العام للجامعة على إنشاء قوة طوارئ دولية عربية قوامها أربعة آلاف جندي، وانعقدت قيادة لواء هذه القوة إلى قائد سعودي، ثم أبرم الأمين العام اتفاقاً مع حكومة الكويت لتحديد المركز التعاوني لتلك القوات إبان وجودها في الأراضي الكويتية[1].

وفي اجتماع الجامعة العربية في ١٣ يوليو١٩٦١م أوصت لجنة الشؤون السياسية بالموافقة على قبول طلب الكويت، وأصدرت الجامعة العربية في ٢٠ يوليو١٩٦١م القرار رقم ١٧٧٧/ ٣٥ الذي نص في فقرته الثانية على انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية[2]، واعتبر ذلك اليوم يوماً تاريخياً بالنسبة للكويت، حيث وافق المجلس على عضويتها ودعم استقلالها، أما في العراق فقد كان رد فعل عبد الكريم قاسم على قبول عضوية الكويت في جامعة الدول العربية والإجراءات التي اتخذتها الجامعة لدعم ذلك أن سحب ممثلي العراق لدى جامعة الدول العربية وانتقد الدعم العربي الكويت، وسحب كل سفرائه من الدول التي تعترف بالكويت بهدف خلق مزيد من الضغوط على هذه الدول[3].

وفي ١٢ أغسطس عام ١٩٦١م وقع الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير دولة الكويت اتفاقية خاصة بانضمام الكويت إلى معاهدة الضمان العربي الجماعي،

---

(١) عبدالله الأشعل، قضية الكويت في الخليج العربي، ص ٣٢.

(٢) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص ٨٤.

(٣) أديث واثي، ايف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ترجمة: عبد المجيد القيسي،، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص ٤٣٥.

كما أبرم اتفاقية أخرى مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن وضع قوات الأمن العربية في الكويت، واعتراف الكويت بحق تلك القوات في رفع علم جامعة الدولة العربية داخل أراضيها وتمتعها بالمزايا المتعلقة بحرية التحرك داخل أراضيها، واستخدام طرقها البرية والمائية ومطاراتها[1].

وأصدر الأمين العام للجامعة العربية بعض القرارات الخاصة بإنشاء الهيئة التنفيذية لهذه القوات، وإنشاء صندوق لتمويلها، وقد تم إنشاء هذا الصندوق بالفعل وأسهمت فيه الكويت بالنصيب الأوفى[2] وعلى إثر اتخاذ تلك الترتيبات طلب أمير الكويت انسحاب القوات البريطانية بالكامل في ١٠ أكتوبر ١٩٦١م. وكان القادة البريطانيون غير متحمسين لبقاء قواتهم في الكويت، فرحبوا بإرسال قوات عربية إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية، مع التأكيد على ضرورة وجود احتياطات أمنية ضد أي تحرك عراقي ضد الكويت مستقبلاً[3].

ووجه الأمين العام للجامعة العربية إلى القوات المرسلة إلى الكويت خطاباً طالب فيه بالمحافظة على استقلال الكويت، وسلامة أراضيه، وأكد الخطاب الذي وجهّه للقوات العربية أن أهل الكويت أخوة عرب في قسم من وطننا العربي، وإنكم تقفون على الحدود العربية الكويتية - العراقية ضيوفاً على البلدين القريبين وهدفكم التمهيد لعودة العلاقات الأخوية الطبيعية بين الكويت والعراق[4].

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٦١م، أعلنت الكويت اكتمال انسحاب القوات البريطانية،

---

(١) مارثا دوكاس، المرجع السابق، ص ٤١.
(٢) جريدة الأهرام، القاهرة، ١١أكتوبر١٩٦١م.
(٣) بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص ٨٨.
(٤) المرجع السابق، ص ٩١.

فبادرت الجمهورية العربية المتحدة في اليوم نفسه إلى الاعتراف بدولة الكويت، كدولة مستقلة ذات سيادة، وتبعتها دول الجامعة العربية الأخرى[1].

**٢- الموقف الدولي من أزمة قاسم ١٩٦١م:**

شغلت الأزمة العراقية الكويتية التي أثارها العراق الرأي العام الدولي، خاصة وأن منطقة الخليج العربي لا تحتمل مزيداً من التوتر لأنها المستودع الضخم للنفط العالمي، ورغم أن هذه الأزمة استطاعت أن تجد لها حلاً في الإطار العربي، بينما فشل مجلس الأمن والأمم المتحدة، في معالجتها بسبب الحرب الباردة الدائرة بين المعسكرين، الغربي بزعامة الولايات المتحدة الذي ساند الكويت وأيد التدخل العسكري البريطاني، والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والذي وقف إلى جانب العراق، مما أدى إلى عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار، ودفعه إلى ترك هذه المهمة لجامعة الدول العربية.

وقد تصاعد الموقف دولياً عندما بدأت الحكومة البريطانية (بالنيابة عن الكويت) بتقديم شكوى ضد العراق في مجلس الأمن، فبادرت الحكومة العراقية إلى تقديم شكوى هي الأخرى ضد الحكومة البريطانية على أساس أن نزول قوات عسكرية بريطانية في أراضي الكويت يعرض أمن العراق وسلامته للخطر، وأن بريطانيا تدبر عدواناً عسكرياً عليه، وأكد العراق في شكواه أنه لم يلجأ إلى العنف، وأن قواته كانت في حالة تأهب فقط على الحدود الكويتية[2]، وقد استطاعت بريطانيا أن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في حماية الكويت من تهديدات عبد الكريم قاسم باحتلالها بالقوة، واستغربت الحكومة البريطانية ادعاءات

---

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو: عبد الناصر والعرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م، ص ١٧١.

(٢) جريدة الأخبار، القاهرة، ٣٠ يونيو ١٩٦١م.

حاكم العراق بأن الكويت جزء من العراق، على الرغم من اعتراف الحكومات العراقية السابقة بالكويت دولة مستقلة، وبخاصة عند انضمام العراق لعصبة الأمم المتحدة ١٩٣٢م، مما استتبع المزيد من المشاورات بين الحكومتين البريطانية والكويتية حول هذه القضية، وأكدت بريطانيا دعمها لحاكم الكويت، وتقديرها للدعم العربي لاستقلال الكويت[1]، والواضح أن تبادل المذكرات بتاريخ ١٩ من يونيو ١٩٦١م، بين الحكومة البريطانية والكويت كان بمثابة اتفاق بين دولتين مستقلتين، يلزم الحكومة البريطانية بمساعدة الكويت عند الضرورة[2].

وأضافت الحكومة البريطانية أن الادعاء العراقي يأتي بعد اعتراف العراق بالكويت ودعم انضمامها إلى الهيئات الدولية كالاتحاد الدولي للاتصالات ١٩٥٩م، وعضوية الكويت في منظمة العمل الدولية في ١٣ من يونيو ١٩٦١م، وكذلك في منظمات الصحة العالمية (اليونسكو) والطيران المدني واتحاد البريد العالمي والملاحة الدولية[3]، وأوضح السفير البريطاني في بغداد السير همفري أن حاكم العراق ينوي تشجيع القيام بانقلاب في الكويت، غير أنه أكد على أن الكويت دولة مستقلة ومن الضروري أن يقتنع حاكم العراق بذلك وأنه في حالة حدوث أي هجوم عراقي على الكويت سوف يكون له عميق الأثر، وأن القوات البريطانية سوف ترد بقوة على هذا الهجوم[4].

(1) F.O 371/1/156846: Rely By Secretary Of State to lord Alexander Of Hilisbo-rough. 28 june. 1961.

(2) F.O. 371/156846: House of lords. p Arliametary question from lord Alexander to Foreign Office. 2June 1961.

(3) F.O 371/1/156846: Rely By Secretary of State to lord Alexander of Hilisbo-rough. 28 June. 1961.

(4) F.O. 371/156864: From H.M.G. to the Ruler or Kuwait. 25June 1961 (Text of Message Assurance).

إن تلك الظروف الصعبة التي أحاطت أمير دولة الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح لم تترك له خياراً في البحث عن حل مطمئن للأزمة سوى طلب المساعدة من الحكومة البريطانية لمنع التهديد العراقي، وبما أن تلك المساعدة محصورة في الجانب العسكري، فقد كان من الصعب عليه أن يتردد أو يتأخر لوقت أطول، لأن طبيعة المساعدة تحتاج إلى ترتيب وإعداد ونقل لوجستي وانتشار للقوات بسرعة[1].

وبناء على ذلك أرسل الشيخ عبد الله السالم الصباح إلى الوكيل السياسي (جون ريتشموند) برسالة يطلب فيها المساعدة البريطانية بناء على التحركات العراقية على حدود الكويت، وذلك من خلال المذكرة التي تبادلها مع المقيم السياسي في الخليج العربي لوس بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦١م، وطالبه بإبلاغ حكومته بذلك، وأنه على ثقة من أن الحكومة البريطانية ستتخذ جميع الإجراءات،وتجند جميع الإمكانات التي لديها لردع المعتدين[2]، وبعث الوكيل السياسي في الكويت برسالة لوزارة الخارجية البريطانية تضمنت طلب أمير دولة الكويت الحصول على المساعدة العسكرية البريطانية، ورغبة الأمير في إبلاغ ذلك للمجلس الأعلى الكويتي على أن يبقى ذلك الأمر سراً بين الحكومتين في الوقت الحالي[3].

وردت الحكومة البريطانية على التصريحات والتهديدات العراقية بالموافقة على إرسال قوات إلى الكويت في أسرع وقت، وضمت طلائع هذه القوات فرقة خاصة بحرية من سفينة جلالة الملكة (بولوراك) التي وصلت الكويت صباح الأول من

(١) أديث واثي، ايف بينروز، المرجع السابق، ص ٤٧.

(2) F.O. 371/156874: From Kuwait (Mr. Richmond) to Foreign Office (top secret), kuwait june 30, 1961

(3) From Kuwait (Mr. Richmond) to Foreign Office, june 30, 1961 F..O. 371/156874

يوليو ١٩٦١م، وذلك تنفيذاً لاتفاق الصداقة المبرمة بينهما في ١٩ يونيو ١٩٦١م، الذي تتعهد فيه الحكومة البريطانية بصد أي خطر خارجي يهدد الكويت، ولحماية مصالحها في المنطقة وبخاصة شركة البترول الدولية البريطانية[١].

وتمثل رد بغداد على الحشود البريطانية بحشد قواتها على امتداد الحدود مع الكويت قائلة إن التصرف البريطاني هو تدخل إمبريالي في المنطقة، وأن الوجود العسكري الأجنبي تهديد مباشر لأمن العراق، وطالبت الدول العربية بمساندتها لتحقيق أهدافها في تحرير شبه الجزيرة العربية، ووصف الممثل العراقي في الأمم المتحدة الأسلوب العسكري البريطاني "بدبلوماسية السفن الحربية"[٢].

وفي يوليو ١٩٦١م، أعلن باتريك دين PATRICK DEAN، مندوب بريطانيا في مجلس الأمن، أن الحكومة البريطانية ستسحب قواتها من الكويت بمجرد أن يرى حاكم الكويت أن حالة التهديد التي تتعرض لها بلاده، قد انتهت. وقال: "إن قوات بلاده التي أرسلت إلى الكويت ستستخدم فقط إذا ما وقع هجوم على الكويت، وأن الحكومة البريطانية تود أن تبقي بكل إخلاص على علاقتها الودية مع حكومة العراق وشعب العراق"[٣].

وفي خضم الصراع والتنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي في زمن "الحرب الباردة" ونجاح العراق في اجتذاب المعسكر الشرقي والمتمثل بالاتحاد السوفيتي إلى جانبه، قدمت الكويت طلباً إلى الأمم المتحدة، لبحث التهديدات العراقية أولا، والانضمام إلى الأمم المتحدة ثانياً، آخذة في الاعتبار أن قرارات

---

(١) أديث وائي، ايف بينروز، المرجع السابق، ص ٤١١.

(2) THE NEW YORK TIMES (JULY. 2. 1961) PP 1-2.

(٣) جريدة الأخبار، القاهرة، ٢ يوليو ١٩٦١م.

الأمم المتحدة في الأمور المشابهة تكون عادة بالدعوة لإجراء استفتاء عام للسكان المحليين تحت إشرافها، ونتيجة الاستفتاء هي التي تقرر مصير البلد أوالإقليم، وربما كانت الكويت تنتظر مثل هذا القرار بل تتمناه من المجتمع الدولي[1].

هذا الواقع دفع ممثل العراق في الأمم المتحدة عدنان الباجهجي لمعارضة انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة، ومعارضة إجراء استفتاء شعبي مستغرباً إجراء استفتاء في أرض هي جزء من العراق!! معتبراً أن بريطانيا هي التي خلقت هذه المشكلة بمنح الكويت استقلالها دون الاتفاق مع العراق!![2].

وحين بدأت الكويت ممثلة في بريطانيا التي تنوب عنها في تقديم شكوى ضد العراق، حيث لم تكن الكويت قد انضمت بعد إلى الأمم المتحدة، بادرت الحكومة العراقية بتقديم شكوى ضد الحكومة البريطانية على أساس أن نزول قوات عسكرية بريطانية في أراضي الكويت يعرض أمنها وسلامتها للخطر، مؤكدة أن العراق لم يلجأ إلى العنف وأن القوات العراقية كانت في حالة تأهب على الحدود الكويتية، وعقد مجلس الأمن عدة جلسات من ٢-٧ يوليو ١٩٦١م لبحث شكوى الجانبين العراقي والكويتي، وبدا العراق معترضاً على قبول المجلس لشكوى الكويت باعتبار أنها ليست دولة بموجب المادة ٣٥/ ٢ من الميثاق[3].

وفي الجلسة الثانية سمح مجلس الأمن للوفد الكويتي بالحضور وشرح الموقف الكويتي أمام الأعضاء، مما أعطى الكويت فرصة دولية أسهمت في إنقاذ سيادتها

---

(1)schofield. Richard: Arabian Boundaries Disputes. Vol5. Iraq – Kuwait 11. 1940 – 1992. Oxford Archive. 1992. pp. 208 - 209.

(٢) عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية الكويتية ١٩٤٤ – ١٩٦٣م، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص ١١٢.

(٣) عبد الله فؤاد ربيعي، المرجع السابق، ص ١٠١.

واستقلالها وإحباط المحاولات العراقية لضمها، وقدمت بريطانيا مشروعاً لحل الأزمة أمام مجلس الأمن دعت فيه العراق إلى احترام سيادة واستقلال الكويت، وطالبت فيه أيضا جامعة الدول العربية بالتدخل لتسوية النزاع سلمياً[(١)]. ثم تحدث مندوب بريطانيا ورد على المندوب السوفيتي قائلاً: "إن الحكومة البريطانية ستسحب قواتها من الكويت بمجرد أن يرى حاكم الكويت أن حالة التهديد التي تتعرض لها بلاده قد انتهت وأن إرسال القوات البريطانية إلى الكويت تم بناء على طلب من حاكمها، وأنها لا تضمر أية نيات عدوانية، كما أنها لا تشكل أي تهديد للعراق"، وأضاف: "أنه في الفترة الماضية، اضطلعت دولة الكويت بالمسؤولية التامة عن إقامة وإدارة علاقاتها الدولية الخاصة مع دعم كامل من حكومة جلالة الملكة، واشتركت في الماضي في عدد من المنظمات الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة، وعلى هذا أعلن استقلال الكويت، في ١٩ يونيو ١٩٦١م، واعتقدت بريطانيا أن هذه الخطوة سوف تقبلها جميع الدول، خاصة الدول العربية، ولذلك استقبلنا أخبار عدم قبول العراق لاستقلال الكويت، بل رده بالتهديد، بالدهشة والصدمة"[(٢)].

وتحدث المندوب العراقي في الأمم المتحدة نافياً الشائعات التي أثيرت عن حشد القوات العراقية بالقرب من الحدود، وأعلن أن العراق لم يحرك جندياً واحداً، وقال: "إن الغرض من شكوى بريطانيا هو تدبير الأعمال العدوانية السافرة"، وأضاف: "إن حكومة العراق أعلنت مراراً أنها ستلجأ إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاع، وأن بريطانيا أخطأت بقيامها بمحاولة خرقاء فريدة

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، ٣٠ يوليو ١٩٦١م.
(٢) عبد الله فؤاد ربيعي، المرجع السابق، ص ص ٨٩-٩٠.

من نوعها، وغير مقنعة، وهي تختفي وراء عباءة حاكم الكويت، وأن مغامرتها في الكويت تشبه مغامراتها في السويس". كما حاول أن يجمع بين مصلحة بلاده ومصلحة الجمهورية العربية المتحدة الرافض لأي وجود أجنبي على الأرض العربية، فطلب من مندوبها التقدم بطلب يدعو فيه إلى انسحاب القوات البريطانية من الكويت شريطة إضافة فقرة تدعو العراق إلى عدم التدخل في شؤون الكويت الداخلية[1].

وفي ٥ يوليو ١٩٦١م، رفض الممثل العراقي جلوس الممثل الكويتي قبل أن تصبح الكويت عضواً في الأمم المتحدة، وطرح في الجلسة مشروعان لحل الأزمة تقدمت بهما كل من بريطانيا والجمهورية العربية المتحدة، ويدعو المشروع البريطاني جميع الدول إلى احترام استقلال الكويت ووحدة أراضيها، كما يدعو الأطراف المعنية إلى العمل على حفظ السلام والهدوء في المنطقة، وبقاء الوضع في الكويت تحت نظر مجلس الأمن، ويطالب الجامعة العربية بالتدخل لتسوية النزاع سلمياً في أقرب وقت. أما المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة، فقد كان يقضي بأن يكون حل أزمة الكويت بالوسائل السلمية، وأن تسحب بريطانيا قواتها فوراً من الكويت، وتأجلت الجلسة إلى يوم الجمعة ٧ يوليو ١٩٦١م لبحث المشروعين والاقتراع عليهما[2].

وفي محاولة لوضع مجلس الأمن أمام مهماته، طرح المندوب الكويتي السيد/ عبد العزيز حسين سؤالاً عن الخطوة التالية التي يريد المجلس اتخاذها، لأنه لا يجوز له أن يترك الموضوع معلقاً، ولا سيما أن الكويت لا تستطيع أن تشعر

---

(١) جريدة الأخبار، القاهرة، ٣ يوليو ١٩٦١م.

(٢) جريدة الأهرام، القاهرة، ٦ يوليو ١٩٦١م.

بالأمان حتى تحصل على الاعتراف بها كدولة مستقلة، وبناء عليه فإنها تطلب إلى المجلس أن يتخذ قراراً بهذا الخصوص يدعم استقلالها والاعتراف بها[1]، وقال إن ما يؤكد استقلال الكويت قبولها في العديد من المنظمات الدولية منذ عام ١٩٥٩م، كاليونسكو، والبريد العالمي، والطيران، ومنظمة العمل الدولية، واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية، وأكد أن الكويت لن تطلب انسحاب القوات البريطانية من أراضيها حتى تحصل على ضمانات كافية من الأمم المتحدة لمنع أي هجوم عراقي عليها[2].

وفي ٧يوليو١٩٦١م، عقد مجلس الأمن جلسة للاقتراع على المشروعين المقدمين إليه، إلا أنه لم ينجح في اتخاذ قرار حاسم على خلفية حق الرفض (الفيتو VETO) السوفيتي فأبطل المشروع، وبذلك وقف مجلس الأمن عاجزاً عن الفصل في النزاع، ودعا رئيس المجلس كل المهتمين بالوضع في الكويت إلى الامتناع عن اتخاذ أية خطوات من شأنها زيادة الموقف خطراً[3].

وفي ٨ يوليو ١٩٦١م اختتم مجلس الأمن مناقشاته حول أزمة الكويت، ولكن دون التوصل لحل، ومع فشل المجتمع الدولي في صد التهديدات العراقية، وجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال اجتماعها السنوي نداء إلى مجلس الأمن تناشده فيه إحالة مسألة أزمة الكويت إلى محكمة العدل الدولية، ووافقت الجمعية العامة على مشروع قرار بإلقاء المسؤولية عن أمن الكويت على عاتق قوة تابعة للأمم المتحدة ريثما يتم الوصول إلى حل تقبله جميع أطراف النزاع، وطالب المشروع

---

(١) عبد المناف شكر جاسم، المرجع السابق، ص ١١٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٤١٦.
(٣) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه الحديث والمعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١م، ص٧٥.

الحكومة البريطانية بأن تكون على استعداد لوضع قواتها الموجودة بالكويت تحت تصرف الأمم المتحدة[1]، لكن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز التنفيذ، وعلى إثر ذلك اندفعت الكويت إلى عرض القضية على جامعة الدول العربية، وبذلك انتقلت أزمة الكويت إلى أروقة الجامعة العربية التي لعبت دوراً مهماً ومؤثراً في تهدئة النزاع العراقي الكويتي، وإن كان هذا الدور لم يصل إلى درجة الحل الجذري للأزمة إلا أنه ومن خلاله حصلت الكويت على عضوية جامعة الدول العربية.

أما الاتحاد السوفيتي الذي يدرك الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية بشكل عام ولمنطقة الخليج العربي بشكل خاص، فبالإضافة إلى الموقع المهم والاستراتيجي والاقتصادي، وما تحتويه المنطقة من موارد طبيعية هائلة جذبت انتباه العالم كله إليها فالمنطقة بالنسبة للاتحاد السوفيتي تحقق له الحماية من جهة الجنوب، وتعد كذلك طريقاً طبيعية للوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي والمحيط الهندي، وتحقق له وضعاً أفضل كقوة عظمى يُمكنها من مساندة الحركات التحررية في المنطقة، وتقليص الوجود الغربي المنافس له فيها[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما رفض الممثل العراقي جلوس الممثل الكويتي قبل أن تصبح الكويت عضواً في الأمم المتحدة أيده في ذلك مندوب الاتحاد السوفيتي، في حين امتنعت عشر دول عن التصويت، وأكد المندوب السوفيتي عدم وجود قوات عراقية في الكويت، وطالب بانسحاب القوات البريطانية منها[3]، أي أنه لم يؤيد العراق في اعتراضه إلا الاتحاد السوفيتي الذي صوت في جلسة أخرى في ٧

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، ١٦ يوليو ١٩٦١م.
(٢) يحيى حلمي رجب، المرجع السابق، ص ٦٣.
(٣) نفسه.

يوليوضد قبولها في الأمم المتحدة بحجة أنها لم تستكمل استقلالها، وأن معاهدة ١٩٦١م أخضعتها لنفوذ سياسي أجنبي، واستخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض (الفيتو) وأفشل المشروع، وينطلق موقف الاتحاد السوفيتي هذا من سياسته العامة تجاه العراق التي اتسمت بتأييده التام في مطالبته بالكويت لأن ذلك يخدم مصالحه أيضاً في منطقة الخليج العربي، حيث إنه يطمع في الوصول إلى مياه الخليج الدافئة تحت ظل سيطرة دولة ترتبط بعلاقات قوية معه كالعراق[١].

وقد استغلت الصحف السوفيتية الأزمة، فشنت حملة عنيفة على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ووصفتهما بأنهما يستغلان الأزمة لتحقيق مصالحهما في المنطقة، وقالت: إن العملية العسكرية البريطانية في الكويت ليست إلا استفزازاً للشعوب العربية وتهديداً للسلام في الشرق الأوسط[٢]، ويذكر أن الاتحاد السوفيتي تمكن من عرقلة انضمام الكويت إلى منظمة الأمم المتحدة لفترة، ولكن عندما انتهت الأزمة سارع الاتحاد السوفيتي إلى الموافقة على عضوية الكويت في الأمم المتحدة[٣].

ومع اندلاع الأزمة العراقية - الكويتية في يونيو١٩٦١م اتضح المأزق الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦م، فلو أيدت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا في عدوانها على مصر لألهبت المشاعر العدوانية المناهضة للغرب، وإن أيدت الحركات القومية فسيقوض مركز بريطانيا في المنطقة، وهي القوة المسؤولة عن الدفاع عنها، ولذلك، كان البديل الواضح

(١) عبد المناف شكر جاسم، المرجع السابق، ص ٦٥.
(٢) المرجع السابق، ص ١٢٤.
(٣) يحيى حلمي رجب، المرجع السابق، ص ٦٥.

للولايات المتحدة الأمريكية أن تؤدي هي نفسها دوراً أكبر في الشرق الأوسط ليس مجرد دور سياسي فقط وإنما دور عسكري كذلك. وفي ضوء هذا الفهم، وجد أيزنهاور نفسه بعد أزمة السويس، وبعد أن استشعر حقيقة الوضع المتدهور في المنطقة، أن التدخل السياسي أو العسكري الأمريكي هوأفضل الوسائل لحماية المصالح الغربية، ومنذ ذلك الوقت، بدأت واشنطن تعيد تقييم سياستها مما أدى إلى تطوير قواتها المسلحة بإنشاء وحدات ذات طبيعة خاصة قادرة على الاضطلاع بعمليات عسكرية واسعة النطاق في الشرق الأوسط[1].

ومع تصاعد الأزمة، أتيحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية أن تحل محل بريطانيا، وأن تبدأ في تنفيذ مبدأ أيزنهاور، فأعلنت في ٢٧ يونيو ١٩٦١م أنها مع الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، وأكد المتحدث الرسمي في وزارة الخارجية الأمريكية أن: "الكويت إذا ما طلبت إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها سوف تجد تجاوباً من واشنطن"[2]، وقال إن الولايات المتحدة ستؤيد تأييداً تاماً طلب الكويت الخاص بانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة، و"أضاف أن أمريكا تعتقد أن العراق سيحرص على كلمته التي أبلغتها حكومته للحكومة الأمريكية في عدم استخدام الوسائل غير السلمية"، وقال كذلك: "إن تصريحات عبد الكريم قاسم الجديدة ما هي إلا ترديد لادعاءاته السابقة، وهي ادعاءات سبقه إليها نوري السعيد[3]"، وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الخطوة البريطانية بإرسال قواتها إلى الكويت لمقاومة أي إجراء من شأنه

(١) رأفت غنيمي الشيخ، العلاقات العربية - الأمريكية في التاريخ الحديث والمعاصر: علاقة الولايات المتحدة بأقطار الخليج العربي، القاهرة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، رقم ١٢، ص١٠١.
(٢) يحيى حلمي رجب، المرجع السابق، ص ٥٩.
(٣) جريدة الأهرام، القاهرة، ١ يوليو ١٩٦١م.

أن يورط الشرق الأوسط برمته، ولمراقبة أية طوارئ تحدث في هذه المنطقة، بل إن واشنطن وافقت على أن تقدم إلى بريطانيا ما هومطلوب من مساندة في حالة حدوث أي هجوم عراقي[1].

ولقد ترتب على موقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد للكويت والداعم للتدخل البريطاني أن شن العراق حملة إعلامية شعواء على واشنطن استمرت طويلاً حتى بعد انسحاب القوات البريطانية من الكويت، مما أدى إلى سوء العلاقات بينهما[2].

ويتضح لنا من تأمل الموقف العربي والدولي تجاه أزمة الكويت أن كثيراً من الدول العربية والأجنبية وقفت إلى جانب الكويت وأيدت انضمامها إلى الأمم المتحدة، مؤكدة توافر جميع المقومات المطلوبة للدولة، إضافة إلى قبولها عضواً في جامعة الدول العربية كدولة مستقلة ذات سيادة.

ولم تكد تمضي شهور قليلة على نشوب الأزمة بين العراق والكويت حتى بدأت تخف حدتها تدريجياً لدرجة أن القوات العربية التي وصلت إلى الكويت لم تواجه مشكلات تضطرها للبقاء.

---

(١) رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٢) جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٥مايو١٩٦٢م.

# الخاتمة

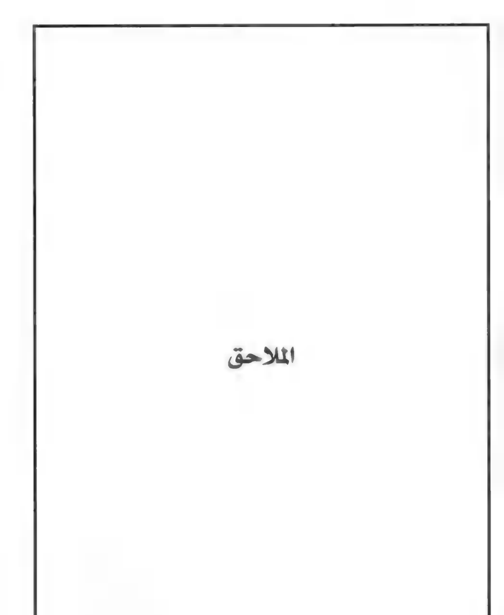
تعد منطقة الخليج العربي وشبه جزيرة العرب جزء مهم من المنطقة العربية، فلم تكن المنطقة العربية تعرف الحدود والكيانات المستقلة بحكم وقوعها تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، حيث كانت هناك حدود إدارية تعين الأقاليم والولايات التي لم يكن لها شكل الدولة الحديثة، وكان الشكل الوحيد للحدود الذي كانت تعرفه المنطقة هو الذي يفصل بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، وذلك للحيلولة دون وقوع صدامات بينهما.

ونظراً لأهمية الكويت الاستراتيجية والتجارية بحكم موقعها على رأس الخليج العربي، فقد أصبحت مجالاً لتنافس الدول الكبرى من مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا والدولة العثمانية، ومع أواخر القرن التاسع عشر واجهت بريطانيا تطلع كل من فرنسا وروسيا نحوالاستفادة من موقع الكويت، ونجحت بريطانيا في إبعادهما، لكن التنافس العثماني - البريطاني حول الكويت كان مستمراً ومتطوراً حيث اتخذ العديد من الأشكال على مدى أعوام كثيرة، فالدولة العثمانية هي دولة الخلافة الإسلامية، وترى أن لها حق الإشراف والسيادة على كل البلاد الإسلامية ومنها الكويت، في حين أن بريطانيا نظرت إلى الخليج العربي على أساس أنه يمثل كياناً سياسياً واحدا ونصبت نفسها الراعية والمسؤولة عن الأمن والنظام فيه، وفي ظل هذا التنافس الدولي تم وضع الكويت تحت الحماية البريطانية ١٨٩٩م، وفي المقابل صنعت بريطانيا ما يسمى بـ "العراق الحديث" سنة١٩٢١م، ومنذ تأسيس مملكة العراق سعى العراق لتوسيع مملكته على حساب جارته الكويت مما

أثر سلباً على العلاقات بين البلدين كما أدى إلى التوتر بينهما خلال تاريخهما الحديث والمعاصر.

وشكل ظهور النفط في الكويت دافعاً قوياً لدى حكام العراق لضم الكويت وعلى رأسهم الملك غازي الذي سخر إذاعته قصر الزهور وكذلك الصحافة للترويج لفكرة ضم الكويت.

ومع تطور الحياة في الكويت وبلوغ الكويت درجة عالية من التقدم والتطور والازدهار سعت بكل جد للحصول على الاستقلال والتخلص من الحماية والتبعية البريطانية وبالفعل تم لها ذلك بموجب معاهدة الصداقة الموقعة في ١٩ يونيو ١٩٦١م بينها وبين بريطانيا، غير أن هذا الاستقلال أدخل الكويت في مرحلة أخرى من مراحل تأزم العلاقات بين العراق والكويت، حيث أعلن عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وطالب بضم الكويت إلى العراق، وهي المسألة التي لم تتحقق بعد أن حشدت الكويت كل قوتها الدبلوماسية الممثلة في علاقاتها الطيبة مع دول العالم العربي ودول العالم أجمع لمناصرة حقها في الاستقلال.



# الملاحق

**ملحق رقم (١)**




خريطة الألماني كارل ريتر، برلين ١٨١٨م، وهي من أوائل الخرائط المرسومة في القرن التاسع عشر التي حددت موقع الكويت تحديداً واضحاً، ومن الواضح في هذه الخريطة دخول الفاو والسواحل الشمالية الشرقية للخليج العربي ضمن حدود الكويت، وقد ظهرت الكويت باسم القرين.

**المصدر: د. عبدالله يوسف الغنيم: الكويت، قراءة في الخرائط التاريخية، الكويت ٢٠٠٦م، ص ٣٣.**

## ملحق رقم (٢)




خريطة باالجريف، ويلاحظ فيها أن الكويت ميزت بلون مستقل عن الوحدات السياسية الأخرى في المنطقة، وتبدوحدود الكويت الشمالية مشتملة على جزيرتي وربه وبوبيان.

المصدر: لجنة من المختصين، ترسيم الحدود الكويتية العراقية-الحق التاريخي والإرادة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٤م، ص٢٣.

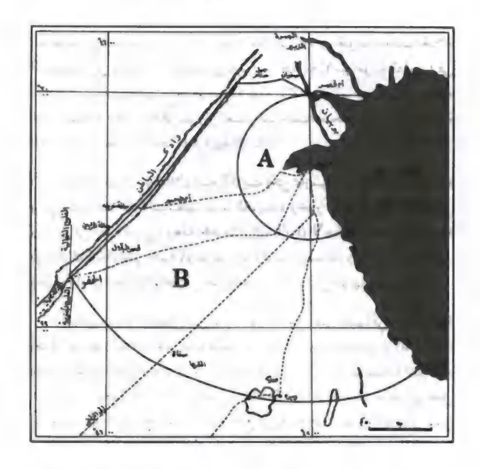
## ملحق رقم (٣)




خريطة تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر محفوظة في لندن، وهي خريطة فريدة تبين امتداد الكويت وجزرها، وهي ملونة بلون يختلف عما جاورها، وقد ذكرت الكويت المدينة باسم القرين، أما الكويت الدولة فكتبت بخط عريض ممتد مع امتداد مناطق النفوذ الكويتي، والخريطة إذ تفتقر إلى الدقة إلا أنها تعطي مؤشراً واضحاً لكيان الكويت وامتداده.

المصدر: عبدالله يوسف الغنيم: الكويت، قراءة في الخرائط التاريخية، الكويت ٢٠٠٦م، ص٣٩.

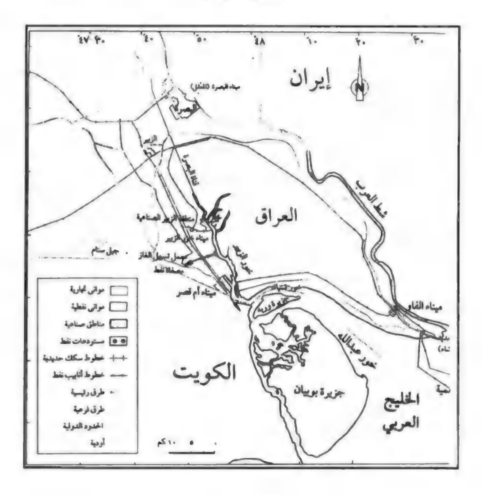
## ملحق رقم (٤)




خريطة الكويت الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣م، المنطقة A التي يمارس شيخ الكويت فيها الاستقلال الذاتي وتتبعها جزر وربه وبوبيان ومسكان وفيلكا وأم المرادم وعوها وكبر وقاروه (المادة الخامسة من الاتفاقية)، أما المنطقة B وتدخل فيها المناطق التي تعيش فيها القبائل التي تنص المادة السادسة على اعتبارها تابعة لشيخ الكويت، ولا تباشر الدولة العثمانية أي عمل إداري بها بدون علم ودراية شيخ الكويت.

المصدر: لجنة من المختصين، الكويت وجوداً وحدوداً، القاهرة، ١٩٩١م، ص٩٨.

## ملحق رقم (٥)




خريطة توضح موقع جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين.

المصدر: يعقوب يوسف الغنيم، الكويت تواجه الأطماع، الكويت، ١٩٩٨م، ص٩٣.



# قائمة المصادر والمراجع

## أولاً: المصادر:

### أ- الوثائق البريطانية

- وثائق بريطانية غير منشورة:


١ – وثائق أرشيف وزارة الخارجية البريطانية( Foreign Office "F.O "):

أ – وثائق من ملفات الدولة العثمانية بوزارة الخارجية البريطانية F.O:

F.O. 78 / 5113

F.O. 78 / 18952

F.O. 78 / 5252

F.O. 78 / 5114

F.O. 78 / 5174

ب– وثائق سلسلة المراسلات الخارجية (٣٧١) لوزارة الخارجية البريطانية:

F.O. / 371 / 19968
F.O. / 371 / 18912
F.O. / 371 / 18909
F.O. / 371 / 19967
F.O. / 371 / 2476
F.O. / 371 / 20774
F.O. / 371 / 21860
F.O. / 371 / 21859
F.O. / 371 / 24559

F.O. /371 / 789
F.O. /371 / 16850
F.O. /371 / 16907
F.O. /371 / 19996
F.O. /371 /13038
F.O. /371 / 18941
F.O. /371 / 5220
F.O. /371 / 16922
F.O. /371 / 16852

F.O. / 371 / 21858
F.O. / 371 / 23181
F.O. / 371 / 23180
F.O. / 371 / 156846
F.O. / 371 / 156864
F.O. / 371 / 20014
F.O. /371 / 16909
F.O. /371 / 16008
F.O. /371 / 16851
F.O. /371 / 156874
F.O. /371 / 148948

**ج - وثائق سلسلة المراسلات (٣٩١) لوزارة الخارجية البريطانية:**

F.O. /391 / 16907

F.O. / 391 / 17817

**٢ - وثائق سجلات حكومة بريطانيا في الهند (I.O" India Office ")**

I.O.R / 15 /4/1004

I.O. political and secret library. of. B. 181

## ب - الوثائق العربية

- حكومة الكويت، حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق (مجموعة وثائق)، بيروت، ١٩٦١م.

## ثانياً: المراجع العربية:

- إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٢م.
- أحمد حروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو- عبد الناصر والعرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦م.

- أحمد الشرباصي، أيام الكويت، دار الكتاب العربي، القاهرة ،١٩٥٣م.
- أحمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة، دار القبس، الكويت، ١٩٨١م.
- أديث وائي، ايف بينروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ترجمة: عبد المجيد القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨١م.
- أحمد مصطفى أبوحاكمة، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ - ١٩٦٥م)، ذات السلاسل، الكويت ،١٩٨٤م.
- أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٤م.
- أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
- بدر الدين عباس الخصوصي، معركة الجهراء - دراسة وثائقية، ذات السلاسل، الكويت، (د.ت).
- بدر خالد البدر، معركة الجهراء ما قبلها وما بعدها، دار القبس، الكويت، ١٩٨٠م.
- بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢م.
- بولارد ريدر، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢م، ترجمة: حسن أحمد.
- توفيق السويدي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩م.
- جان جاك بيربي، الخليج العربي، ترجمة: نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة، ١٩٦٠م.

- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج،القسم التاريخي،إعداد: قسم الترجمة بمكتب صاحب السموأمير دولة قطر، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر، الدوحة، ١٩٦٨م.
- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي (دراسة لتاريخه المعاصر) ١٩٤٥ - ١٩٧١م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ---------، الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥م،جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ---------، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر - تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربي والمنافسات الاقليمية والدولية (١٨٤٠ - ١٩١٤م)، دار الفكر العربي، القاهرة سنة ١٩٦٦م.
- ---------، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار فترة ما بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٤٥م)، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٠م.
- حافظ وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦١م.
- حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الأهلية،بغداد، ١٩٦٨م.
- حسن علي الإبراهيم، الكويت دراسة سياسية، دار البيان، الكويت ١٩٧٢م.
- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، دار الكتاب، بيروت، ١٩٦٢م.
- خالد ضاحي الخلف، تفاصيل المغامرتين العراقيتين لاحتلال الكويت، الكويت، ١٩٩٩م.
- خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، بغداد، ١٩٧٩م.
- راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، القاهرة، ١٩٩٠م.

- رجاء حسين الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، آفاق عربية، بغداد، (د.ت).
- ريتشارد سكوفيلد، الكويت والعراق: الإدعاءات التاريخية والنزاعات الإقليمية، ١٩٩٣م.
- سامي القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٢ - ١٩٣٦م، بغداد، ١٩٧٦م.
- سعاد محمد الصباح، صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩م.
- سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة، معهد البحوث والدراسات العربية، نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٠م.
- سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، القاهرة، ١٩٥٩م.
- صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية – السعودية ١٩٢٠ - ١٩٣١م، دراسة في العلاقات السياسية، بغداد، ١٩٧٥م.
- صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، جده، (د.ت).
- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة،١٩٨٢م.
- -------، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- عادل السعدون، الكويت في الخرائط القديمة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠١٠م.
- عبد الكريم الوهبي، بنوخالد، منشورات مكتبة الأمل، الكويت، ١٩٦٨م.

- عبد الرازق الحسني، تاريخ العراق الحديث، بغداد، (د.ت).
- ---------، تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، بيروت، ١٩٦٦م.
- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، ١٩٦٠م.
- عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، الطبعة الثانية، (د.ت).
- عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسية الدولية المعاصرة (إنجازات – إخفاقات – وتحديات)، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩م.
- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢م.
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العرب الحديث، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.
- عبد العزيز محمد المنصور، دراسات في تاريخ الكويت – الكويت وعلاقتها بعربستان والبصرة ١٨٩٦ – ١٩٥١م، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧١م.
- عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨م.
- ---------، قضية الكويت في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨م.
- عبد الله سراج عمر منسي، المواجهة العثمانية البريطانية في الخليج العربي ١٨٩٦ – ١٩١٤م ، جده، ١٩٨٤م.
- عبد الله فؤاد ربيعي، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة ١٩١٩ – ١٩٣٩م وآثارها ، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت).
- عبدالله يوسف الغنيم، بحوث مختارة في تاريخ الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٧م.

- ---------، الكويت قراءة في الخرائط التاريخية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٦م.
- عبد المجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٦م.
- عزيز حبيب ونجيب حبيب، الكويت ونهضتها الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣م.
- علي إبراهيم عبده، دولة الكويت الحديثة، الكويت، ١٩٧٣م.
- غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٦م.
- فكرت نافق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ – ١٩٥٨م، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.
- قدري قلعجي، أضواء على تاريخ الكويت، بيروت، ١٩٦٢م.
- ------، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، القاهرة، ١٩٧٥م. .
- كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٥م.
- لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ – ١٩٣٩م مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧م.
- م. ف سيتون وليمز، بريطانيا والدول العربية – عرض للعلاقات الإنجليزية العربية ١٩٢٠ – ١٩٤٨م، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفي، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- مارثا دوكاس، أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١ – ١٩٦٣م.
- محمد بديع شريف وآخرون، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٥٨م.

- محمد حسن العيدورس، الحدود العربية - العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، ١٩٨٦م.
- محمد بن خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، الكويت، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.
- محمد عبدالرحمن الشرنوبي، التركيب السكاني لدولة الكويت، دارسة تحليلية، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- محسن محمد المتولي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٣م.
- مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، ١٩٧٥م.
- موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦م.
- ميمونة خليفة الصباح، الكويت حضارة وتاريخ، الكويت، ١٩٩٨م.
- ---------، الكويت في الاتفاقية الإنجليزية العثمانية لعام ١٩١٣م، معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٩٢م.
- ---------، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨م.
- ناجي شوكت، أوراق ناجي شوكت، بغداد، سنة ١٩٧٧م.
- نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٣٩م، القاهرة، سنة ١٩٧٣م.
- نجلاء عز الدين، العالم العربي، مترجم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م.

- هارولد ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ترجمة: فتوح الخترش، الكويت، ١٩٩٠م.
- والترغلمن، عراق نوري السعيد، بيروت، ١٩٦٥م.
- لجنة من المختصين، الكويت وجوداً وحدوداً، القاهرة، ١٩٩١م.
- لجنة من المختصين، ترسيم الحدود الكويتية العراقية – الحق التاريخي والإرادة الدولية، مركز البحوث والدراسات الكويتية،الكويت، ١٩٩٤م.
- يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩م.
- يعقوب يوسف الغنيم، الكويت تواجه الأطماع، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٨م.
- يوسف بن عيسي القناعي: صفحات من تاريخ الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦٨م.


**ثالثاً: المراجع الأجنبية:**


- Ashtiany Julia, the Arabic Documents in the Archives of the British: Political Agency Kuwait. 1904 – 1949, R /15/5/65 Telegraph from capt. W.H.I shakespear, pA. Kuwait, to sir P.Z cox, pr. Bushire.
- Degaury Gerald, Three kings in Baghdad, London 1961, first published.
- From sir A clark kew to Mr. Eden, Baghdad in 2 November 1936, No. 546, confidential.

- H.R.P. Dickson: The Arab of the Desert. second edition. London. 1951.
- Hurewits: Diplomacy in The Middle East.
- Hussain. M. al Baharna: the Arabian Gulf States.
- Kuwait political Agency. Arabic Documents 1899 – 1949. Vol. 3 London. Archive Editions. 1994
- Longrigg – Iraq 1900, 1950.
- Longrigg.S, Oil in the Middle East. London. 1955
- New York Times, (July. 1961).
- Sir A.W.Ward. and G.P. Gooch, The Cambridge History of British foreign Policy (1783 – 1919). vol. III.
- Sykes percy, History of Persia, vol. II –B.j.Slot,The Origins Of Kuwait. Ej-Brill. Leiden. The Netherlands and New york,1981.


**رابعاً: الرسائل الجامعية:**


- ابتسام عبد الأمير حسونة، علاقات المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي (١٩٣٢ – ١٩٧١م)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٩٢م .
- إيمان محمد عبد المنعم عامر، سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٩١٤ – ١٩٣٩م)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٨٤م.
- بدر الدين عباس على الخصوصي، التنافس الدولي حول الكويت في الفترة ما بين ١٨٩٩ – ١٩١٤م، كلية الآداب، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٦٦م.
- جمعة بن علي بن جمعة، تأثير قضايا الحدود على الأمن القومي العربي – دراسة حالة نزاعي الحدود بين كل من اليمن / سلطنة عمان – والكويت / العراق،

معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة، ٢٠٠٥م.

- خليل فضيل الكبيسي، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٠-١٩٦٨م، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، ١٩٧٦م.
- سلوى لبيب، جامعة الدول العربية ١٩٤٥- ١٩٦٣م، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، ١٩٧١م.
- صبري فالح الحمدي: الكويت نشوؤها وتطورها (١٧٥٠ - ١٨٧١م)، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) بغداد، ١٩٩٠م.
- عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: الملك غازي الأول وسياسة العراق الخارجية في عهده (١٩٣٢ - ١٩٣٩م)، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، القاهرة، ١٩٩٢م.
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربي (١٨٥٨-١٩٤٧م)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٧٩م.
- فتحي محمد عبد الحليم العفيفي: الجذور التاريخية للأزمة العراقية الكويتية، ١٩٦١م، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٩٥م.
- فتحي محمد عبد الحليم العفيفي: الأسس التاريخية للحدود السياسية في منطقة الخليج وشبة الجزيرة العربية، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، رسالة دكتوراه، (غير منشورة) القاهرة، ١٩٩٩م.
- فكري سامي أمين سامي، دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام الدولي- دراسة

مقارنة لدور الجامعة العربية ومنظمات الدول العربية ١٩٦١- ١٩٦٥م، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، ١٩٨٠م.

- فوزي أسعد نقيطي، العلاقات السعودية - البريطانية (١٩٠١ - ١٩٤٦م)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٨٢م.
- مبرك جعان مبرك الحازمي، نزاعات الحدود بين الكويت والدول المجاورة (دراسة سياسية، قانونية)، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- محمد سعيد أحمد حمدان، العلاقات العراقية السعودية ١٩٣٤ - ١٩٥٣م، كلية الآداب، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٨٣م.
- مصطفى عبد القادر النجار، العلاقات السياسية للعراق مع القوى المجاورة في شط العرب والخليج (١٩١٣- ١٩٣٩م)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ميمونة خليفة الصباح، العلاقات السياسية الكويتية البريطانية في الفترة بين (١٩٢٢ - ١٩٦١م)، جامعة عين شمس، كلية الآداب، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ----------، العلاقات الكويتية - النجدية (١٨٩٦ - ١٩٣٩م) جامعة عين شمس، كلية الآداب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، ١٩٨٣م.

**خامساً: البحوث:**

- بدر الدين عباس الخصوصي، النشاط الروسي في الخليج العربي ١٨٨٧ - ١٩٠٧م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، أبريل ١٩٧٩م.

- خالد السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠م.
- ميمونة خليفة الصباح، الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت الحديث، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد خاص، مايو ١٩٩٢م.
- ----------، تاريخ الأطماع العراقية في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٧٤ (عدد خاص)، ١٩٩٤م.
- ----------، المسألة الكويتية ثمرة الصراع السياسي الدولي، مجلة كلية الآداب- جامعة أسيوط، العدد الثامن، ١٩٨٩م.


## سادساً: الدوريات

### أولاً: الجرائد:


- الأخبار، القاهرة.
- الاستقلال، بغداد.
- الإصلاح، بيروت.
- الأهرام، القاهرة.
- البلاد، بغداد.
- الرأي العام، الكويت.
- الزمان، بغداد.
- القبس، الكويت.
- الكويت اليوم، الكويت.
- المقطم، القاهرة.

**ثانياً: المجلات:**

- الأفكار، بيروت.
- الرائد، الكويت.
- المصور، القاهرة.
- المنار، القاهرة.

# الفهرس


إهداء ........................................ ٧

تصدير ........................................ ٩

مقدمة ........................................ ١١

تمهيد ........................................ ١٧

الموقع الجغرافي لدولة الكويت ........................................ ١٩

نشأة الكويت ........................................ ٢١

**الفصل الأول: التطور التاريخي لأزمات الحدود الكويتية العراقية** ........................................ ٢٣

- اتفاقية الحماية (يناير ١٨٩٩م) ........................................ ٢٥

- التصريح البريطاني (سبتمبر ١٩٠١م) ........................................ ٣٣

- الاتفاقية الأنجلوعثمانية (يوليو ١٩١٣م) ........................................ ٣٥

**الفصل الثاني: أزمة تعيين الحدود بين الكويت والعراق (مؤتمر العقير ١٩٢٢م)** .. ٣٩

**الفصل الثالث: أزمات العلاقات الكويتية العراقية ١٩٣٣ - ١٩٣٨م** ........................................ ٥٩

- أملاك آل الصباح في البصرة ........................................ ٦١

- التهريب ........................................ ٧١

- نقل المياه ........................................ ٨٧

- مد خط سكة حديد ........................................ ٩٣

**الفصل الرابع: أزمة الملك غازي ١٩٣٩م** ........................................ ١٠١

**الفصل الخامس: الأزمة الكويتية العراقية ١٩٦١م (أزمة قاسم ١٩٦١م)** ........................................ ١١٩

أولاً: الأوضاع في الكويت قبل أزمة قاسم١٩٦١م ........................................ ١٢١

ثانياً : العلاقات الكويتية العراقية قبل أزمة قاسم١٩٦١م ........................................ ١٣٣

ثالثاً: محاولة عبدالكريم قاسم ضم الكويت (أزمة قاسم ١٩٦١م) ........١٣٤
رابعاً: الموقف العربي والدولي من أزمة قاسم ١٩٦١م........................١٥١
١ - الموقف العربي من أزمة قاسم ١٩٦١م ..............................١٥١
٢ - الموقف الدولي من أزمة قاسم ١٩٦١م ..............................١٦٤
**الخاتمة** ..............................................................................١٧٧
**الملاحق**..............................................................................١٧٩
**قائمة المصادر والمراجع** ......................................................١٨٧
**الفهرس**..............................................................................٢٠٣